مصطلح الحديث ورجاله

تأليف الأستاذ الدكتور

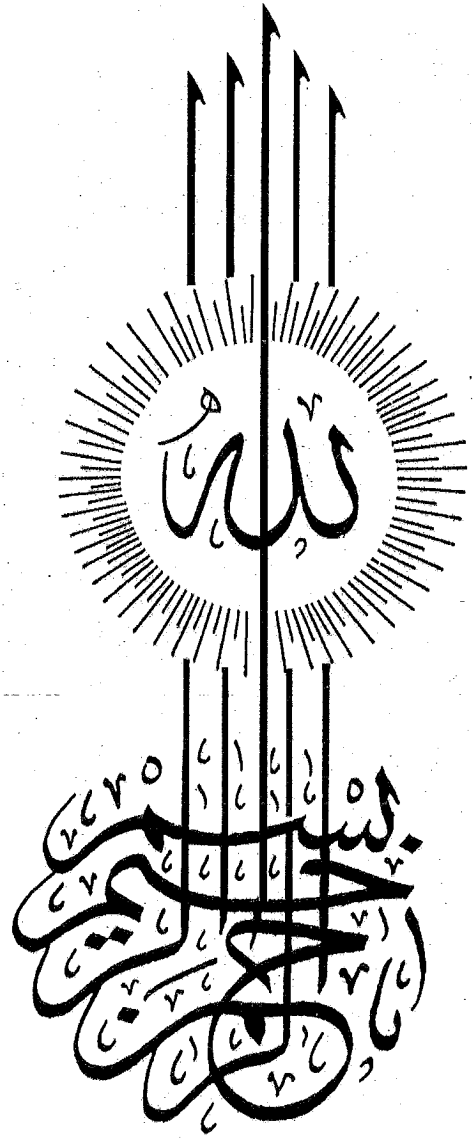
حسن محمد مقبولي الأهدل

عميد كلية الشريعة والقانون سابقًا

جامعة صنعاء

الجيل الجديد ناشرون

صنعاء


الله
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله الأمين، سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين والتابعين لهم ومن سلك سبيلهم واهتدى بهديهم إلى يوم الدين. أما بعد؛

فإن الله سبحانه وتعالى ميّز هذه الأمة وخصها من بين الأمم برسالة خالدة إلى يوم الدين، وخص رسوله محمداً صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم بأن أنزل عليه القرآن الكريم المحفوظ من التحريف والتغيير والتبديل، فتكفل الله بحفظه في الصدور والسطور وأوكل بيانه إلى رسوله محمد ﷺ بقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾﴾[النحل]، فكانت أفعاله وأقواله وتقريراته بياناً للقرآن، ولما ورد فيه من الأحكام، وصار ذلك سنة عن رسول الله ﷺ، إما مقرِّرة ومؤكِّدة لما جاء في القرآن أو مفصِّلة أو مفسِّرة لما أجمل، أو مقيِّدة لما أطلق أو مخصِّصة للعموم أو مثبتة أو منشئة حكماً سكت عنه القرآن، فهي المصدر والأصل الثاني في التشريع بعد كتاب الله، ولهذا نجد أصحاب رسول الله ﷺ، رضي الله عنهم تلقوا ذلك عنه فوعوا السنّة وحفظوها واستوعبوها ولم يَفُتهم شيء منها، ثم تناقلها العلماء من سلفنا الصالح في كل عصر جيلاً بعد جيل من لَدُن عصر الرسالة حتى عصرنا، وستظل محفوظة بحفظ

الله تعالى إلى أن تقوم الساعة، ولم تكن هذه الميّزة لأمة من الأمم السابقة أن عُنيت بما جاء عن نبيها كما عُنيت أمة محمد ﷺ، ولذا نرى علماء الإسلام من المحدثين قد وضعوا لسلامة نقل رواية السنّة قواعدَ وضوابط دقيقة؛ حماية لها من تحريف المبطلين. وكان من حفظ السنّة أيضاً إلى جانب روايتها والالتزام بها علماً وعملاً وسلوكاً وأخلاقاً، ولم يزل علم الحديث النبوي الشريف من أشرف العلوم الإسلامية وأجلّها وأنفعها وأبقاها ذكراً، وأعظمها أثراً، بعد القرآن الكريم، الذي هو الأصل والمصدر الأول في التشريع الإسلامي، ثم السنّة النبوية التي هي الأصل والمصدر الثاني بعد القرآن.

ومن عناية العلماء بالسنّة جمعها وتدوينها في كتب ودواوين الحديث المختلفة من الصِّحاح والسُّنن والمسانيد والمعاجم والجوامع وغيرها من كتب الرواة ورجال الحديث، سواء ما يخص علم الحديث رواية أو دراية، فكما اعتنى العلماء بتدوين وجمع السنّة اعتنوا أيضاً بشرحها وبيان معانيها، وما يستنبط منها من العقائد والأحكام وضبط متونها ضبطاً محكماً متقناً محرراً محققاً، بعيداً عن الغموض واللبس والتحريف والتصحيف، وبينوا أيضاً غريبها ومشكلها ومتشابهها، ومختلف الحديث وناسخه ومنسوخه.

كما اعتنوا أيضاً بالآداب والحكم والمواعظ والأخلاق المستفادة من الأحاديث، وبينوا ما تشتمل عليه من أوجه البلاغة وأنواع البيان،ومن العناية أيضاً بيان حال الراوي والمروي، من حيث القبول والرد، ومن حيث تقسيمات الأحاديث ومراتبها وعللها، وكيفية التحمل والأداء والتمييز بين الصحيح والحسن والضعيف إلى غير ذلك مما له تعلق بمباحث هذا الفن، كما سيأتي موضحاً في محله.

وكانت هذه العناية ممثلة في جهود علماء الحديث وأئمته النّقاد الذين وضعوا أهم الأسس وأدق القواعد وأحكمها بأوضح العبارات وأدقها، والذين قضوا حياتهم في الحفاظ عليها تحقيقاً؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ۝٩﴾[الحجر]، وسنة رسول الله ﷺ من الذكر المنزل؛ لأنه لا ينطق عن الهوى إن هو إلَّا وحيٌ يوحى، ومن تلك العناية بالسنّة ما دَوَّنه علماء مصطلح الحديث من الكتب التي جَمعت قواعد وقوانين وضوابط هذا الفن، بعد أن كانت قبل المئة الرابعة مفرقة في غضون كتب العلم، مثل «الرسالة» و«الأم» وكلاهما للإمام الشافعي رحمه الله تعالى، ولما كانت المئة الرابعة من الهجرة ظهرت عند ذلك الكتب الكثيرة المستقلة في هذا الفن، ثم تتابع العلماء في تدوين قواعد هذا العلم، ومن أشهر هذه الكتب ما يلي:

١- أول من ألف في فن مصطلح الحديث مستقلاً عن غيره من أنواع علوم الحديث، هو القاضي أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، المتوفى سنة (٣٦٠هـ)، ألف كتابه «المحدث الفاصل بين الراوي والسامع».

٢- ثم تلاه الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن البيع النيسابوري، المتوفى سنة (٤٠٥هـ)، فألف كتابه «علوم الحديث»؛ لكنه لم يُهذب ولم يُستوعب.

٣- ثم تلاه الحافظ أبو نعيم الأصبهاني، المتوفى سنة (٤٣٠هـ)، فعمل مستخرجاً على كتاب الحاكم وزاد فيه أشياء وأبقى أشياء للمتعقب.

٤- ثم جاء بعد هؤلاء الخطيب البغدادي أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، المتوفى سنة (٤٦٣هـ)، فألف كتابه «الكفاية في قوانين الرواية» وكتاباً آخر «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع»، وله في كثير من فنون مصطلح الحديث

كتاب مفرد، فكل من جاء بعده وألف في هذا الفن هم عِيال على كتبه ومؤلفاته.

٥- ثم جاء بعد ذلك القاضي عياض بن موسى اليحصبي الأندلسي، المتوفى سنة (٥٤٤هـ)، فألف كتابه «الإلماع في ضبط الرواية وقوانين السماع».

٦- ثم جاء أبو حفص عمر الميانجي، المتوفى سنة (٥٨٠هـ)، فألف جزءاً أسماه «ما لا يسع المُحدث جهله».

٧- ثم جاء بعد ذلك الحافظ الفقيه تقي الدين أبو عمر عثمان بن عبد الرحمن المشهور بابن الصلاح، المتوفى سنة (٦٤٣هـ)، فألف كتابه المشهور «علوم الحديث»، ويعرف بمقدمة ابن الصلاح، فهذب فنون وأملاه شيئاً فشيئاً، لما وَلِيَ تدريس الحديث في المدرسة الأشرفية بدمشق والمعروفة بدار الحديث، ثم جاء بعد ابن الصلاح جماعة من العلماء اعتنوا بكتابه، فمنهم من شرحه، ومنهم من اختصره وزاد عليه، ومنهم من نظمه.

٨- فمن هؤلاء الإمام يحيى بن شرف الدين النووي، المتوفى سنة (٦٧٦هـ)، فقد اختصر كتاب ابن الصلاح في كتاب أسماه «الإرشاد»، ثم اختصر «الإرشاد» في «التقريب» وشرح «التقريب» الإمام الحافظ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، المتوفى سنة (٩١١هـ) في كتابه «تدريب الراوي شرح تقريب النووي».

٩- واختصره أيضاً وزاد عليه الحافظ إبراهيم بن جماعة المصري، المتوفى سنة (٧٣٣هـ)، في كتاب أسماه «المنهل الروي».

١٠- واختصره الحافظ المفسر أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي،

المتوفى سنة (٧٧٤هـ) وأسماه «اختصار علوم الحديث» وشرحه أحمد محمد شاكر في كتاب أسماه «الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث»، وهو مطبوع.

١١- واختصر كتاب ابن الصلاح أيضاً وزاد عليه الحافظ أبو حفص عمر بن رسلان البلقيني، المتوفى سنة (٨٠٥هـ) في كتاب أسماه «محاسن الاصطلاح»، ويعتبر أيضاً شرحاً لمقدمة ابن الصلاح.

١٢- وشرح كتاب ابن الصلاح الحافظ أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي، المتوفى سنة (٨٠٦هـ) في كتاب أسماه «التقييد والإيضاح على مقدمة ابن الصلاح»، ثم نظمه في كتاب آخر أسماه «ألفية الحديث» وشرح هذه الألفية بنفسه، وشرحها أيضاً من بعده الحافظ محمد بن عبد الرحمن السخاوي، المتوفى سنة (٩٠٢هـ)، وهو أحسن شروحها وأسماه «فتح المغيث شرح ألفية الحديث».

١٣- وممن تتبع ابن الصلاح الحافظ الكبير أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المصري، المتوفى سنة (٨٥٢هـ) في كتابه «النكت على ابن الصلاح»، وهو مطبوع، وله كتاب آخر مختصر نافع جيد أسماه «نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر» وهو من أنفع الكتب المختصرة.

وشرحه أيضاً بكتاب أسماه «نزهة النظر شرح نخبة الفكر» وهو مطبوع، وشرحه ابنه محمد بن أحمد بن حجر، وشرحه عبد الرؤوف المناوي، ومحمد صادق بن عبد الهادي السندي، المتوفى سنة (١١٨٧هـ)، ثم تتابع العلماء في تدوين هذا الفن والكتابة فيه، فمن أشهر كتب المتأخرين وأنفعها وأحسنها ما كتبه السيد

العلامة المجتهد محمد بن إبراهيم الوزير اليمني الصنعاني، المتوفى سنة (٨٤٠هـ) في كتابه أسماه «تنقيح الأنظار»، ثم جاء بعده السيد العلامة محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، المتوفى سنة (١١٨٢هـ)، فشرح «تنقيح الأنظار» في كتاب أسماه «توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار» وهو من الكتب المفيدة المحررة في هذا الفن.

ومن هذه الكتب المفيدة في هذا الفن حاشية «المنهج السوي على المنهل الروي» لشيخ الإسلام السيد العلامة عبد الرحمن بن سليمان بن يحيى مقبول الأهدل، المتوفى سنة (١٢٥٠هـ)، وهو شيخ الإمام الشوكاني.

ومن أشهر الكتب أيضاً «قواعد التحديث» لجمال الدين محمد القاسمي، المتوفى سنة (١٣٣٢هـ)، وكتاب «توجيه النظر» لطاهر الجزائري، المتوفى سنة (١٣٣٨هـ)، وكتاب «الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث» لأحمد محمد شاكر، وكتاب «الوسيط في علوم الحديث» لمحمد محمد أبي شهبة.

ومن أخصر المختصرات «المنظومة البيقونية» للشيخ عمر بن محمد بن فتوح البيقوني الدمشقي، وممن شرحها النواب صديق حسن خان، المتوفى سنة (١٣٠٧هـ) في كتاب أسماه «العرجون في شرح البيقون».

وهناك كتب أخرى نافعة وكثيرة منها النظم ومنها النثر في هذا الفن، والتي لم نذكرها خشية الإطالة.

وبعد..

فإني أحمد الله تبارك وتعالى أن وفقني لأن أسهم أيضاً في هذا الفن، بهذه البحوث المتواضعة، وذلك بعد أن كلفت بتدريس هذه المادة لطلاب الشريعة في جامعة صنعاء – كلية الشريعة والقانون- فرأيت أن أضع بين أيدي الطلبة كتاباً

موجزاً جامعاً لمباحث هذا الفن غير مخل به.

وتجنب التطويل؛ خشية السآمة والملل بعيداً عن التعقيد، كما حرصت أن يكون بعبارة سهلة ميسرة قريبة المنال، تيسر فهم قواعد هذا الفن ومصطلحاته على الطلاب بأسلوب علمي واضح غير معقد.

وما توفيقي إلّا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب، ولا حول ولا قوة إلّا بالله، وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

المؤلف

صنعاء - في ٨ صفر ١٤٠٩هـ

الموافق ١٩ سبتمبر ١٩٨٨م

الحديث: تعريفهُ وأقسامه

الحديث

لغة: الجديد، وما يقابل القديم، ويُجمع على أحاديث على خلاف القياس.

واصطلاحاً: ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة، وهو بهذا التعريف يرادف السنّة والخبر.

وقد يطلق الحديث على القرآن، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا ﴿٨٧﴾﴾[النساء]، وقوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَىٰ آثَارِهِمْ إِن لَّمْ يُؤْمِنُوا بِهَٰذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا ﴿٦﴾﴾[الكهف]، وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُّتَشَابِهًا مَّثَانِيَ﴾[الزمر:٢٣]، وقوله تعالى: ﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِ إِن كَانُوا صَادِقِينَ ﴿٣٤﴾﴾[الطور].

الخبر

والخبر في اللغة: النبأ، وكل كلام يبلغ الإنسان من جهة السمع أو الوحي يسمى خبراً.

والخبر: هو كل كلام يفيد بنفسه، نسبة شيء إلى شيء في الخارج، فإن وافقت نسبته الكلامية نسبته الخارجية في الواقع سُمي كلاماً صادقاً، وإلا سمي كاذباً. ولهذا يقال: إن الخبر إما أن يحتمل الصدق أو الكذب ولا ثالث لهما. فمن الأخبار ما يُعلم صدقه قطعاً كخبر الله وخبر رسوله ﷺ، ومن الأخبار ما يُعلم كذبه قطعاً كالخبر المخالف لخبر الله، ومن الأخبار ما يُظن صدقه كخبر العدل، ومن الأخبار ما يُظن كذبه كخبر الفاسق، ومن الأخبار ما يُشك فيه كخبر المجهول.

وفي الاصطلاح: الخبر يرادف الحديث، فهما متساويان في التعريف، إلَّا أن الحديث أخص من الخبر، فكل حديث خبر، وليس كل خبر حديثاً، فبينهما عموم وخصوص مطلق يجتمعان في شيء وينفرد الأعم منهما فالحديث أخص؛ لأنه يستعمل فيما جاء عن النبي ﷺ خاصة، ويقال لمن يشتغل به: مُحدِّث.

وأما الخبر فيستعمل فيما ورد عن النبي ﷺ وفيما ورد عن غيره من الصحابة والتابعين وغيرهم، ويقال لمن يشتغل بالأخبار: أخباري.

الأثر

الأثر في اللغة: بقية الشيء، ومعناه في الاصطلاح يرادف معنى الحديث عند جمهور المحدثين، فالخبر والحديث والأثر: ألفاظ مترادفة، بمعنى واحد، فتطلق على الحديث المرفوع إلى النبي ﷺ، وتطلق على الحديث الموقوف على الصحابي، وعلى الحديث المقطوع (أي الموقوف على التابعي)، ويسمى كل واحد من هؤلاء أثراً وحديثاً وخبراً.

ويرى بعض علماء الحديث من المحققين: أن الأثر يستعمل خاصة فيما يروى عن الصحابي أو التابعي من قوله أو فعله، فيقال لما يروى عن الصحابي: موقوفاً أثر، ولما يروى عن التابعي: مقطوعاً أثر، كما سيأتي توضيح ذلك في محله.

وفيما تقدم ذكرنا تعريف الحديث الذي هو قول النبي ﷺ، أو فعله أو تقريره أو صفته.

فمثال ما أُثِر عن النبي من الأقوال، قوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى»[1]، وقوله ﷺ: «الحلال بيّن والحرام بيّن وبينهما أمور

(١) رواه البخاري، الحديث رقم ١، ومسلم، الإمارة رقم ١٥٥.

مشتبهات لا يعلمها كثير من الناس، فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه...»إلى آخر الحديث[١].

ومثال ما أُثِر عن النبي ﷺ من الأفعال صفة صلاته ووضوؤه وصيامه وحجه، وجميع عباداته الفعلية وسائر أفعاله التي نقلها الصحابة الكرام رضوان الله عليهم عنه ﷺ، ونقلها التابعون ثم من بعدهم.

ومثال ما أُثِر عن النبي ﷺ من التقرير إقراره ﷺ لأقوال بعض الصحابة رضوان الله عليهم، إما بسكوته وعدم إنكاره عليهم، وإما بموافقته وإظهار استحسان ذلك منهم، فيكون هذا كله كأنه صادر عن رسول الله ﷺ، من ذلك إقرار النبي ﷺ اجتهاد الصحابة في أداء صلاة العصر يوم غزوة بني قريظة، حيث قال لهم يومئذ: «لا يُصلِينَ أحد العصر إلَّا في بني قريظة»[٢]، ففهم بعضهم أن النهي على حقيقته فلم يصلوا العصر في وقتها، بل أدوها في بني قريظة بعد فوات وقتها، بينما فهم البعض الآخر أن المقصود من ذلك إنما هو الحث على الإسراع وعدم التواني، فصلوا العصر في وقتها وهم في طريقهم إلى بني قريظة. ولما بلغ النبي ﷺ ما فهم الصحابة، أقر كل فريق على فهمه، ولم ينكر على أحد منهم.

ومثاله أيضاً: إقراره لعب الحبشة بالحِرَاب في المسجد، وعدم إنكاره عليهم[٣]، وإقراره لخالد بن الوليد أكل لحم الضب على المائدة بحضرته ﷺ[٤]، وغير ذلك من الأمثلة المعروفة في كتب السنّة.

---

(١) البخاري، الإيمان رقم ٥٢، رواه مسلم، المساقاة رقم ١٠٧.

(٢) رواه البخاري، ومسلم الجهاد رقم ٦٩.

(٣) رواه البخاري رقم الحديث ٩٥٠ فتح الباري ٢/ ٤٤٠.

(٤) رواه مسلم ٤٣ الصيد.

تقسيمات الحديث من حيث نسبته إلى قائله

ينقسم الحديث إلى حديث قدسي وحديث نبوي:

الحديث القدسي:

هو ما يرويه النبي ﷺ عن ربه تبارك وتعالى ويسنده إليه من غير القرآن

ويسمى قُدْسياً نسبة إلى القدس وهو الطهر والتنزيه؛ لأنه صادر عن الله عزّ وجلّ، حيث إنه هو المتكلم به والمنشئ له، وهو المنزَّه عن كل ما لا يليق به، وعلى هذا فالحديث القدسي منشأوه ومعناه من عند الله ولفظه من عند رسول الله ﷺ، وحينما يتحدث به النبي ﷺ يقول: قال الله تبارك وتعالى، أو يقول عن الله عزّ وجلّ كذا وكذا، أو يقول الراوي قال رسول الله ﷺ فيما يرويه عن ربه عزّ وجلّ.

ومثاله: حديث أبي ذر الطويل الذي يرويه عن النبي ﷺ عن ربه عزّ وجلّ أنه قال: «يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً، فلا تظالموا، يا عبادي كلكم ضالٌ إلَّا من هديته، فاستهدوني أهدكم، يا عبادي كلكم جائع إلَّا من أطعمته فاستطعموني أطعمكم، يا عبادي كلكم عارٍ إلَّا من كسوته فاستكسوني أكسكم، يا عبادي إنكم تخطئون بالليل والنهار وأنا أغفر الذنوب جميعاً فاستغفروني أغفر لكم...» الحديث[1].

وقد يُروى الحديث القدسي في سياق حديث نبوي، كما هو الحال في قوله ﷺ: «كل عمل ابن آدم يضاعف له الحسنة بعشر أمثالها إلى سبع مئة ضعف، قال الله تعالى: إلَّا الصوم فإنه لي وأنا أجزي به»[2]، وكقول الرسول ﷺ: «تضمن الله لمن

(١) رواه مسلم في كتاب البر والصلة رقم ٢٥٧٧.

(٢) رواه مسلم، الصيام رقم ١١٥٢.

خرج في سبيله لا يخرجه إلّا جهاد في سبيلي وإيمان بي، وتصديق برسلي، فهو ضامن أن أدخله الجنة أو أرجعه إلى منزله الذي خرج منه بما نال من أجر أو غنيمة»[1].

الفروق بين الحديث القدسي والقرآن:

من الفوارق التي يذكرها العلماء بين الحديث القدسي والقرآن للتمييز بينهما؛ حتى لا يظن ظانٌّ أنه ما دام القرآن من عند الله والحديث القدسي من عند الله أيضاً، فلماذا لا نسمي الكل قرآناً؟ فمن تلك الفوارق ما يلي:

١- القرآن لفظه ومعناه من عند الله، بخلاف الحديث القدسي معناه من عند الله فقط، ولفظه من عند الرسول ﷺ.

٢- القرآن مُعجِز ومتعبَّد بتلاوته ويؤجر قارئه على تلاوته بكل حرف عشر حسنات والحسنة بعشر أمثالها، بخلاف الحديث القدسي فليس بمُعجز ولا متعبَّد بتلاوته، ويُؤجر قارئه، إلّا أنه ليس كأجر القرآن.

٣-القرآن منقول إلينا بالتواتر المفيد القطع واليقين في نقله، ولا يجوز نقله بالمعنى، ولا يجوز تغيير لفظه ولا تبديل حرف من حروفه، ولا لفظ من ألفاظه، بخلاف الحديث القدسي منه المتواتر وغير المتواتر، وتجوز روايته بالمعنى لمن لا يحيل اللفظ عن المعنى المراد، ومنه ما يفيد القطع واليقين مثل الأحاديث المتواترة، ومنه ما يفيد الظن مثل أحاديث الآحاد.

٤- القرآن تَحْرُم تلاوته وحمله على الجنب والحائض والنُّفساء، بخلاف الحديث القدسي فلا تَحْرُم روايته ولا يحرم حمله على الجنب ولا الحائض ولا النُّفساء.

٥- القرآن لا تصح الصلاة إلّا بالقراءة به، بخلاف الحديث القدسي من قرأ به في الصلاة بطلت صلاته.

---

(١) رواه مسلم، الإمارة ١٨٧٦.

٦- القرآن يكون بالوحي بواسطة المَلَك بخلاف الحديث القدسي، قد يكون وحياً، وقد يكون رؤية في المنام.

٧- يسمى القرآن قرآناً والجملة منه آية أو جزء آية والقدر من الآيات يطلق عليها سورة، والكل يطلق عليه قرآن؛ لأن القرآن اسم جنس يطلق على القليل والكثير منه بخلاف الحديث القدسي.

الفرق بين الحديث القدسي والحديث النبوي:

أولاً: يتفق الحديث القدسي مع الحديث النبوي فيما يأتي:

١- كل منهما لفظه من عند الرسول ﷺ ومعناه من عند الله إلّا أن الحديث القدسي معناه من عند الله وحياً والحديث النبوي معناه من عند الله إلهاماً، وقد يكون رؤيا؛ لأن الرسول ﷺ لا ينطق عن الهوى.

٢- تجوز رواية كل منهما بالمعنى لمن لا يحيل اللفظ عن المعنى المقصود.

٣- لا تُجزئ القراءة بكل منهما في الصلاة، بل تبطل الصلاة إذا قرأ بهما فيها.

٤- كل منهما قد يكون متواتراً أو مشهوراً أو آحاداً.

٥- كل منهما قد يكون صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً.

ثانياً: يختلف الحديث القدسي عن الحديث النبوي فيما يأتي:

١- الحديث القدسي يكون بطريق الوحي، أما الحديث النبوي قد يكون بالوحي، وقد يكون بالاجتهاد إلّا أن الرسول ﷺ لا يُقِرُّ على الاجتهاد الخاطئ.

٢- يُنسب الحديث القدسي إلى الله تعالى؛ لأن معناه من عند الله بخلاف الحديث النبوي فينسب إلى الرسول ﷺ؛ لأن لفظه ومعناه من عند النبي ﷺ.

ويندرج تحت تقسيم الحديث من حيث نسبته إلى قائله أنواع أخرى منها المرفوع والموقوف والمقطوع وسيأتي بيانها وتفصيلها في محلها.

السنة: تعريفها - وأقسامها

السنة في اللغة: تأتي بمعنى العادة، والطريقة والسيرة المتبعة، فمن استعمالها في القرآن بمعنى العادة والعذاب الذي يرسله الله على الكافرين. قوله تعالى: ﴿ سُنَّةَ ٱللَّهِ فِى ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلُ ۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا ﴿٦٢﴾ ﴾[الأحزاب]، وقوله تعالى: ﴿ سُنَّةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلُ ۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا ﴿٢٣﴾ ﴾[الفتح]، وقوله تعالى: ﴿ سُنَّةَ مَن قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِن رُّسُلِنَا ۖ وَلَا تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيلًا ﴿٧٧﴾ ﴾[الإسراء].

وبمعنى الطريقة قوله تعالى: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٢٦﴾ ﴾[النساء]، والمعنى يبين لكم طرق الذين من قبلكم.

ومنه قول النبي ﷺ: «فمن رغب عن سنتي فليس مني»(١) أي طريقتي، ومنه أيضاً قوله: «لتتبعن سنن من قبلكم شبراً بشبر وذراعاً بذراع...» الحديث(٢).

وقوله ﷺ: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء من بعدي»(٣).

وقد يَرِد استعمال السنة في القرآن مضافاً إلى لفظ الجلالة كقوله تعالى: ﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ ...﴾، ومعناها أحكامه وقوانينه التي يسير عليها الكون.

وأما السنة بمعنى السيرة، سواء كانت محمودة أو مذمومة، فقد ورد استعمالها

---

(١) البخاري رقم ٥٠٦٣، ومسلم رقم ١٤٠١ النكاح.

(٢) البخاري رقم ٣٤٥٦ ورقم ٧٣٢٠ -الاعتصام والأنبياء، ومسلم، العلم رقم ٢٦٦٩.

(٣) ابن ماجه، المقدمة رقم ٤٢.

في حديث النبي ﷺ، فمنه قوله: «من سَنَّ في الإسلام سنة حسنة كان له أجرها وأجر من عمل بها بعده إلى يوم القيامة؟ لا ينقص من أجورهم شيء، ومن سن في الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها بعده إلى يوم القيامة لا ينقص من أوزارهم شيء»(١).

وقد استعمل العرب مدلول السنة في أشعارهم بمعنى الطريقة والعادة والسيرة، فمن ذلك قول لبيد:

مِن معشَرٍ سُنَّتْ لَهُم آباؤُهُمْ وَلِكُلِّ قَومٍ سُنَّةٌ وإِمَامُ

وقول حسّان بن ثابت شاعر رسول الله ﷺ:

إِنَّ الَّذوائِبَ مِنْ فِهْرٍ وإِخوَتُهُمْ قَد بيّنُوا سُنّةً لِلنَّاسِ تُتبعُ

أما السنة في الاصطلاح: فيختلف مدلولها حسب اختلاف الفنون والعلوم الشّرعية، فالسنّة عند المحدثين: هي ما أُثِر عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خَلْقية أو خُلُقية، سواء كانت قبل البعثة أم بعدها، وسواء أثبتت حكماً شرعياً أم لم تُثْبِت حكماً شرعياً.

وهي بهذا التعريف ترادف الحديث الذي سبق تعريفه، وهذا التعريف الذي ذكره المحدثون هو أوسع وأشمل تعريفات السنة.

وأما السنّة عند الأصوليين: فهي كل ما صدر عن النبي ﷺ غير القرآن.

والسنّة عند الفقهاء هي كل ما ثبت عن النبي ﷺ ولم يكن من باب الفرض، ولا من باب الواجب، أي فهي الناقلة وهي شيء زائد على الفرض والواجب، وهي كل ما يثاب المرء على فعله ولا يعاقب على تركه.

ويقسمونها إلى سنّة مؤكدة وغير مؤكدة، فالمؤكدة عندهم ما واظب عليها

(١) مسلم رقم ١٠١٧.

النبي ﷺ ولم يتركها لا في حضره ولا في سفره، وإن فاتته قضاها كسنّة الفجر (أي ركعتي الفجر) وصلاة الوتر – عند من يقول إنها سنة مؤكدة- وسنة الظهر القبلية والبعدية (أي ركعتين قبله وركعتين بعده). وقد ثبت عنه ﷺ أنه قضى سنة الظهر البعدية من حديث أم سلمة رضي الله عنها.

وأما السنة غير المؤكدة فهي التي لم يواظب عليها النبي ﷺ دائماً وإن فاتته لم يقضها، وكان ربما فعلها أحياناً وتركها أحياناً أخرى.

وتطلق السنة ويراد بها ما قابل البدعة المُحْدَثة في الدين من اعتقاد أو قول أو فعل، وفي هذا المعنى يقول ﷺ: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد»(١).

أنواع السنة:

من خلال ما سبق بيانه نجد أن السنة إما أن تكون قولية أو فعلية أو تقريرية، وتقدم التمثيل لذلك عند ذكر أنواع الحديث؛ لأن السُنّة كما ذكرنا مرادفة للحديث.

وأما صفته الخَلقية فمثل كونه أبيض اللون مُشْرباً بحمرة، ليس بالطويل البائن ولا بالقصير، إلى غير ذلك من الصفات.

وأما صفته الخُلقية فمثل كونه أشجع الناس وأشدهم حياء وتواضعاً وجوداً، إلى غير ذلك من سيرته ﷺ.

(١) متفق عليه من حديث عائشة.

مكانة السُنّة من القرآن ووظائفها

أولاً: مكانة السنة:

أجمع المسلمون على أن ما صدر عن رسول الله ﷺ من الأقوال والأفعال والتقريرات التي يقصد بها التشريع والاقتداء ونقلت إلينا نقلاً صحيحاً سواء كان يفيد القطع أو الظن الراجح تكون مصدراً تشريعياً ثابتاً بعد القرآن وأصلاً من أصول التشريع يستنبط منه المجتهد الأحكام الشرعية، ومما هو معلوم من الدين بالضرورة أن القرآن الكريم هو المصدر الأول للتشريع والحديث النبوي المصدر، والأصل الثاني بعد القرآن والأدلة والحجج على ذلك كثيرة من كتاب الله وسنّة رسوله ﷺ التي تفيد وجوب اتباع النبي ﷺ في أقواله وأفعاله وأمره ونهيه، فمن الأدلة على حُجية السنّة قوله تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ...﴾[النور:٥٤].

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾[النساء:٥٩]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾[النساء:٨٣].

وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾[الأحزاب:٣٦].

وقوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾[النساء]. وقوله تعالى:

﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾[الحشر:٧]، وقوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾﴾[النور].

ومن السُّنّة حديث معاذ المشهور حين بعثه ﷺ إلى اليمن وقال له: «بِمَ تقضي؟ قال: بكتاب الله. قال: فإن لم تجد؟ قال: بسنة رسول الله ...»الحديث[١]، إلى غير ذلك من الأدلة الدّالة على اتباع السُّنّة.

وأجمع الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ على وجوب اتباع الحديث، فكانوا إذا لم يجدوا في القرآن حكماً لواقعة نزلت بهم يسألوا عن سُنّة رسول الله ﷺ، فإن وجدوا فيها شيئاً قضوا به، وإلّا يجتهدوا في معرفة الأحكام، إما بالإجماع أو بقياس الأمور على نظائرها وما شابهها وقاربها، وعلى ذلك صار الخلفاء الأربعة ومن بعدهم من سائر الصحابة والتابعين والأئمة الأعلام، وفقهاء الإسلام في كل العصور والأزمان.

وقد حذر النبي ﷺ من أولئك الذين يرون الاكتفاء بالقرآن الكريم قائلين: حسبنا كتاب الله.

فأمثال هؤلاء وأتباعهم لا يعرفون قدر الحديث ومكانته، وقد قال ﷺ فيهم: «لا ألفين أحدكم متكئاً على أريكته يأتيه أمر بما أمرت به أو نهيت عنه فيقول: لا أدري ما وجدناه في الكتاب اتبعناه»[٢]. وفي رواية: «ألا هل عسى رجل يبلغه الحدي عني وهو متكئ على أريكته فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله فما وجدنا فيه حلالاً استحللناه وما وجدنا فيه حراماً حرمناه، وإن ما حرم رسول الله كما حرم الله إلّا أني أوتيت الكتاب ومثله معه»[٣].

---

(١) أبو داود السنن رقم الحديث ٣٥٩٢ الأقضية، والترمذي رقم ١٣٢٧.

(٢) الترمذي رقم ٢٦٦٣.

(٣) الترمذي رقم ٢٦٦٤، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله ٢/ ٢٣١.

وهذا نجد أن الحديث النبوي هو الأصل والمصدر الثاني من مصادر الشريعة الإسلامية يجب قبوله والاعتداد به؛ لأنه صادر عن رسول الله ﷺ، وهو مبلغ عن ربه تبارك وتعالى وهو المعصوم ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾[النجم:٣، ٤].

ثانياً: وظائف السُّنّة:

من المعروف والمعلوم من الدين بالضرورة، أن القرآن أنزله الله على رسوله محمد ﷺ وأوكل بيانه إليه بقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[النحل:٤٤]، ومن هنا فإن القرآن قد جاء بأحكام وقواعد كلية هي أصول التشريع.

وقد وكّل إلى رسول الله ﷺ بيان وإيضاح تلك الأحكام والقواعد وتفصيلها خاصة ما يتعلق بالمكلّف من الأحكام في العبادات والمعاملات والأحوال الشخصية وغيرها.

فوظيفة السُّنّة إما مقررة ومؤكدة حكماً جاء به القرآن، فيكون له مصدران وعليه دليلان من القرآن ومن السُّنّة، وإما أن تكون سُنّة مفصلة ومفسرة ما أُجمل في القرآن أو مقيدة ما أطلقه القرآن من الأحكام أو مُخصصة ما كان عاماً في القرآن من الأحكام فيكون هذا التخصيص أو التقييد أو التفسير الذي وردت به السُّنّة بياناً للمراد في القرآن.

وعلى ذلك فمن وظائف السُّنّة ما يلي:

١- بيان الإجمال في بعض آيات القرآن كقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ ۝٤٣﴾[البقرة].

فقد وضّح النبي ﷺ إجمال هذا النص ببيان أوقات الصلاة وشروطها وعددها وكيفية أدائها، وقال: «صلوا كما رأيتموني أُصلي»(١).

وقال للمسيء صلاته: «إذا قمت إلى الصلاة فكبر، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن، ثم اركع حتى تطمئن راكعاً، ثم ارفع حتى تعتدل قائماً، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً، ثم ارفع حتى تطمئن جالساً، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً، وافعل ذلك في صلاتك كلها»(٢).

وبيّن ﷺ مقدار الزكاة ونصابها في كل من الذهب والفضة وفيما سقت السماء ونصاب الأنعام وغير ذلك مما هو معروف ومبيّن في كتب السُّنّة الصحيحة.

٢- ومن وظائف السُّنّة توضيح الإشكال في بعض الآيات، ومن أمثلة ذلك قوله: ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ۖ ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾[البقرة:١٨٧]، فقد أشكل فهم هذه الآية على الصحابي الجليل عدي بن حاتم رضي الله عنه، حين نزلت فأخذ خيطاً أبيض وخيطاً أسود، فلم يتبين له شيء، فذكر ذلك للنبي ﷺ، فضحك النبي ﷺ ثم قال له: «إنما هو سواد الليل وبياض النهار»(٣). فتبين له الإشكال بعد ذلك.

٣- ومن وظائف السُّنّة: تقييد الإطلاق الوارد في بعض الآيات كقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٣٨﴾﴾[المائدة]، فقد ورد في السُّنّة ما يدل على أن قطع اليد يكون من الكوع، فبيّن الإطلاق الوارد في الآية في قوله: ﴿فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا﴾؛ لأن اليد قد تطلق ويراد بها إلى الكوع، وقد تطلق ويراد بها إلى المرفق كما في آية الوضوء.

(١) رواه البخاري رقم ٦٣١، ومسلم رقم ٢٩٢-٢٩٣.

(٢) رواه البخاري رقم ٧٥٧.

(٣) رواه البخاري رقم ٤٥٠٩-٤٥١١.

٤- ومن وظائف السُّنّة: تخصيص العموم الوارد في بعض الآيات القرآنية، مثل قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٨٢﴾﴾ [الأنعام]، فبيّنت السُّنّة أن المراد بالظلم هنا هو الشرك بالله عزّ وجلّ. ولما نزلت[1] هذه الآية شق ذلك على الناس، فقالوا: يا رسول الله وأينا لم يظلم نفسه، قال: «إنه ليس الذين تعنون، ألم تسمعوا ما قال العبد الصالح: إن الشرك لظلم عظيم، إنما هو الشرك».

٥- ومن وظائف السُّنّة: تقرير مبدأ عام يُفهم من كثير من الآيات، وذلك في قوله ﷺ: «لا ضرر ولا ضرار»[2]، والمبدأ المستفاد من هذا الحديث عدم الضرر، وهو ما يفهم من آيات في القرآن نهت عن الضرر كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا۟﴾[البقرة:٢٣١].

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُضَآرُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا۟ عَلَيْهِنَّ﴾[الطلاق:٦].

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾[البقرة:١٩٥].

٦- ومن وظائف السُّنّة: إلحاق بعض الأحكام التي وقعت بين طرفي الحل والحرمة، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُۥ مَتَٰعًا لَّكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ﴾ [المائدة:٩٦]، وقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ ...﴾[المائدة:٣]. وبقي أن يعلم حكم ميتة البحر التي دارت بين الحل في الآية الأولى، حيث أنها تابعة لصيد البحر فتكون حلالاً، وفي الآية الثانية من حيث إنها تابعة للميتة فتكون محرمة، فبيّن النبي ﷺ حكم ميتة البحْر في الحديث لمّا سُئل عن البحر فقال: «هو الطور ماؤه

(١) متفق عليه من حديث ابن مسعود.

(٢) رواه الدارقطني ٣/٢٢٧ وصححه النووي.

الحل ميتته»(١)، وقوله في حديث آخر: «أُحِلّت لنا ميتتان ودمان، السمك والجراد والكبد والطحال»(٢).

٧- وقد تؤكد السُّنّة حكماً ورد في القرآن الكريم كتحريم أكل أموال الناس بالباطل المستفاد من قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ وَتُدْلُواْ بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ لِتَأْكُلُواْ فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ بِٱلْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١٨٨﴾﴾[البقرة]. وهذا المعنى واضح في قول النبي ﷺ: «لَا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ إِلَّا بِطِيبِ نَفْس مِنه»(٣).

٨- ومن وظائف السُّنّة: تقرير بعض الأحكام زيادة على ما في القرآن كتحريم الجمع بين المرأة وعمتها، وبين المرأة وخالتها في الزواج، فقد نهى النبي ﷺ أن يجمع بين المرأة وعمتها، وبين المرأة وخالتها، فقال: «إنكم أن فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم»(٤)، فالقرآن اقتصر في التحريم على النهي عن الجمع بين المرأة وأختها بقوله تعالى: ﴿وَأَن تَجْمَعُواْ بَيْنَ ٱلْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾[النساء:٢٣]. والسُّنّة أضافت حكماً زائداً على ما ورد في القرآن وهو الجمع بين المرأة وعمتها والمرأة وخالتها.

٩- ومن ذلك أيضاً ميراث الجدة؛ لأنه ثبت بالسُّنّة فأعطاها النبي ﷺ السدس(٥) ولم يرد لميراث الجدة ذكر في القرآن. ومن ذلك أيضاً دية الأطراف، كدية الرِّجْلين واليدين مصدرها التشريعي الحديث النبوي، ولم يرد ذكرها في القرآن، فقد اقتصر القرآن على ذكر دية النفس بقوله تعالى: ﴿وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُواْ﴾[النساء:٩٢].

---

(١) رواه أصحاب السنن الأربعة. أبو داود رقم ٦٩، والترمذي رقم ٨٣.

(٢) ابن ماجه رقم ٣٣١٤، والدارقطني ٤/ ٢٧٢ عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(٣) الدارقطني ٣/ ٢٥-٢٦ عن عمرو بن يَثْرِبي.

(٤) مسلم، النكاح رقم الحديث ١٤٠٨.

(٥) أبو داود، الفرائض رقم ٢٨٩٤.

ومن ذلك أيضاً زكاة الفطر، فلم يرد ذكرها في القرآن، وثبت دليلها بالسُّنّة فيما رواه ابن عمر رضي الله عنهما، قال: «فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر من رمضان صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير أو صاعاً من بر على الحر والعبد والذكر والأنثى والصغير والكبير من المسلمين»(١).

ومن ذلك المسح على الخفين، فلم يرد ذكره في القرآن، وهو رخصة ثبتت مشروعيته بالسُّنّة الصحيحة، فرخص النبي ﷺ للمقيم أن يمسح على الخفين يوماً وليلة بدلاً عن غسل الرِّجْل، وللمسافر أن يمسح على الخُفين ثلاثة أيام بلياليها(٢)، وله شروط معروفة في كتب الفقه.

ومن ذلك عقوبة شارب الخمْر فلم يحدد القرآن مقدار عقوبة شارب الخمْر، واقتصر على الأمر بالاجتناب مبيناً أنها رجس من عمل الشيطان بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٩٠﴾﴾ [المائدة]، وثبت بالسُّنّة أن النبي ﷺ حدّ شارب الخمر. قال السائب بن يزيد رضي الله عنه: (كنا نؤتى بالشارب على عهد رسول الله ﷺ وإمرة أبي بكر وصدر من خلافة عمر فنقوم بأيدينا ونعالنا وأرديتنا حتى كان آخر إمرة عمر فجلد أربعين حتى إذا عتوا وفسقوا جلد ثمانين)(٣).

ومن الأحكام الزائد عما ورد في القرآن مما جاءت به السُّنّة صلاة الوتر والأضحية.

---

(١) رواه البخاري رقم ١٥٠٣، ومسلم رقم ٩٨٤الزكاة.

(٢) مسلم رقم ٢٧٦ عن علي رضي الله عنه.

(٣) البخاري الحدود رقم الحديث ٦٧٧٩.

تعريف بعض مصطلحات
المحدثين وألقاب المشتغلين بالحديث

الراوي:

ويقال له المُسنِد – بكسر النون – وهو ناقل الحديث بالإسناد، سواء كان عنده علم به أو ليس له إلّا مجرد الرواية.

المُسنَد:

بفتح النون يطلق على الحديث المرفوع المتصل إلى النبي ﷺ، ويطلق على الكتاب الذي يجمع فيه صاحبه مرويات كل صحابي على حدة، كمسند الإمام أحمد بن حنبل، ومسند الطيالسي وأبي يعلى وغيرها من الأسانيد.

الإسناد:

هو عَزْوُ الحديث إلى قائله مسنداً – أي منقولاً بالرواية المتتابعة.

السَّند:

هو سلسلة الرجال الموصلة إلى متن الحديث، ويطلق على رواة الحديث الناقلين أقوال وأفعال وتقريرات النبي ﷺ.

المتن:

هو نص الحديث المروي عن النبي ﷺ من قوله أو فعله أو تقريره أو صفته، أو هو ما ينتهي إليه السند من الكلام.

طالب الحديث:

هو المشتغل بدراسة الحديث رواية ودراية وشرحاً وفقهاً.

المُحَدِّث:

هو من حمل الحديث وعرّفه واعتنى به رواية، واعتنى به دراية، بأن حفظ المتون، ويكون عنده علم بالرجال وتواريخهم، وجرهم وتعديلهم، ويكون ما يعلم من الأحاديث والرجال أكثر مما يجهله.

الحافظ:

هو من روى ما يصل إليه ووعى ما يحتاج إليه بأن يكون ما يَعلمه من الأحاديث والرجال أكثر مما يجهله، وحدده بعض العلماء بالعدد، فقال: الحافظ من أحاط علمه بمئة ألف حديث بأسانيدها ومتونها.

الحُجّة:

أرفع درجة من الحافظ، وحدد بمن يحفظ ثلاث مئة ألف حديث بأسانيدها ومتونها.

الحاكم:

هو من أحاط علمه بجميع الأحاديث متناً وإسناداً، جرحاً وتعديلاً، وتاريخاً، وعللاً، وغريباً، وناسخاً، ومنسوخاً.

أمير المؤمنين في الحديث:

لقب به بعض العلماء من أئمة الحديث الذين اشتُهروا بالحفظ والإتقان

والرسوخ في الحديث؛ حتى أصبحوا أعلام عصرهم، مثل: البخاري وسفيان الثوري ومالك بن أنس وغيرهم، ممن شهد لهم العلماء بذلك، وهذه التسمية مأخوذة من قول النبي ﷺ: «اللّهم ارحم خلفائي، قلنا: يا رسول الله من خلفاؤك؟ قال: الذين يأتون من بعدي يروون أحاديثي وسنتي»(١).

وإذا قيل في بعض كتب الحديث عند المتأخرين رواه الشيخان، أو إذا قيل: متفق عليه، أو أخرجه صاحبا الصحيحين، فمعناه رواه البخاري ومسلم في "صحيحيهما"، وقد يرمز له بعض المحدثين بـ «ق» أي متفق عليه.

وإذا قيل: رواه الجماعة، فيقصد به أصحاب الكتب السبعة، وهم: البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وأحمد بن حنبل، وإذا قيل: الستة، فهم ما عدا الأخير، الذي هو أحمد بن حنبل، وإذا قيل: رواه أصحاب السنن أو الأربعة فيقصد به: أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وإذا قيل: رواه الخمسة، فهم أصحاب السنن الأربعة وأحمد بن حنبل، وإذا قيل: رواه الثلاثة فهم أصحاب السنن ما عدا الأخير الذي هو ابن ماجه.

(١) رواه الرامهرمزي في كتاب «المحدث الفاصل بين الراوي والسامع» عن ابن عباس.

علوم الحديث بالمعنى العام

تعريف علوم الحديث:

علوم جمع علم، والعلم يطلق على اليقين والمعرفة، وعلى الملكة الراسخة في النفس التي بها الإدراك، ويطلق ويراد به المسائل والقواعد التي تذكر في أي علم من العلوم.

أما الحديث فقد بيّنا معناه الاصطلاحي فيما سبق.

وينقسم علم الحديث إلى قسمين:

علم الحديث رواية، وعلم الحديث دراية.

تعريف علم الحديث رواية:

هو علم يشتمل على نقل ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خَلْقية وخُلِقية.

وموضوعه: ذات النبي ﷺ من حيث قوله وفعله وصفته وتقريره وغير ذلك.

وفائدته: الوقوف على ما ثبت عن النبي ﷺ من السُّنّة والأحاديث التي هي الأصل والمصدر الثاني في التشريع وغاية هذا العلم الفوز بسعادة الدنيا والآخرة.

واضعه: أول من جمعه أبو بكر محمد بن عمرو بن حزم، المتوفى سنة (١٢٠هـ) وقيل محمد بن شهاب الزهري، المتوفى سنة (١٢٤هـ)، كما سيأتي بيانه في موضوع التدوين.

نسبته: إلى غيره من العلوم الشرعية التي يجب الاعتناء بها التباين ولا غنى لها عنه.

حكم تعلمه: من فروض الكفاية فإذا لم يوجد في الأمة من يقوم به أثمت الأمة كلها واستمداده من أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقريراته.

فضله: من أفضل العلوم وأشرفها؛ لأن موضوعه النبي ﷺ وأقواله وأفعاله وتقريراته، وهو يتشرف بشرف موضوعه.

معنى الرواية

تحدثنا فيما تقدم عن علم الحديث رواية، والآن نعرف معنى الرواية وكيف بدأت الرواية، وما هو دور العرب في الرواية؟ ثم نبين مزايا الرواية في الإسلام.

أولاً: تعريف الرواية:

الرواية في اللغة: تأتي لعدّة معان، ومن معانيها رواية الحديث وتحمل الأخبار ونقلها.

وفي اصطلاح المحدثين: هي نقل الحديث وإسناده وعزوه إلى من ينسب إليه بصيغة من صيغ الأداء المعروفة كحدثنا، وسمعت وأخبرنا وأنبأنا وعن ونحوها.

وتطلق الرواية أيضاً على كل ما أضيف إلى النبي ﷺ من أقواله وأفعاله وتقريراته وصفاته.

ومن خلال هذا التعريف نرى أن ركني الرواية: هما: التحمل، والأداء، وتعتبر الرواية إحدى طرق العلم المشهورة.

ثانياً: كيف بدأت الرواية عند الأمم:

الرواية قديمة منذ وجد الإنسان على ظهر الأرض، فكانت الرواية موجودة في الأمم السابقة كالفرس والرومان واليونان والهنود وغيرهم من الأمم الغابرة والأجيال الماضية، وقد كانوا يهتمون بها ويعتمدون عليها في نقل أخبارهم وحفظ ما يتعلق بأنسابهم وسير عظمائهم ومشاهيرهم ووقائعهم وملاحمهم المشهورة، ونقل أشعارهم إلى غير ذلك مما يحتاجون إليه في ربط الماضي بالحاضر.

الرواية عند العرب:

وقد كان للعرب دور كبير في الرواية قبل الإسلام، فقد ضربوا منها بسهم راجح فاقوا فيه من عداهم من الأمم الأخرى، وكان العرب في مقدمة الأمم التي عنيت بالرواية؛ لأنهم كانوا أمة أميّة لا تقرأ ولا تكتب، وجل اهتمامهم بالرواية وعليها اعتمادهم – وإن وجد فيهم من يقرأ أو يكتب فهم القلة القليلة النادرة وقد كانت الأميّة هي السائدة- فلم يكن لدى العرب من الكتب والصحف ما يقيّدون فيه، كما لا يوجد فيهم من يخط بالقلم إلّا ما ندر كما ذكرنا.

وكان لا بدّ لهم من الاعتماد على الحفظ والذاكرة، فمن ثَم نشأت لديهم ملكة الأخذ عن الغير، وتحمل بعضهم عن بعض؛ حتى كان الواحد منهم سجلاً يدوّن فيه التاريخ ويعظّم في قومه بمقدار حفظه، وكانوا يحافظون أشد المحافظة على الرواية فاعتنوا بها؛ لحفظ أنسابهم وأشعارهم وملاحمهم وما لهم فيه من أمجاد ومفاخر وأحساب وأنساب وغير ذلك من معرفة سير أعلامهم وعظمائهم، وما يحتاجون إليه من ربط الماضي بالحاضر، غير أنهم لم يكونوا يهتمون بتصحيح الأخبار والتحري في روايتها والبحث عن صدقها ومطابقتها للواقع والحق، وذلك

لعدم وجود صفات النقد والتمحيص وقواعد الجرح والتعديل التي يميّزون بها بين الرواية الصحيحة وبين غيرها من الأساطير والخرافات التي كانت تروى إلى جانب أن الرواية لم يكن لها لديهم حرمة وقداسة وتقدير كما للمرويات الإسلامية، فمن ثم لم يدققوا فيها؛ لأن الرواية عندهم يقصد بها إشباع الرغبة أو التسلية أو بث روح الإقدام والشجاعة واستنهاض الهمم وإثارتها للحروب، وما حصل النقد والتدقيق والتحري والتمحيص إلّا في ظل الإسلام فقط.

ميّزات الرواية في الإسلام:

أما الرواية في الإسلام فتعتبر موضع الأحكام الشرعية لمعرفة الحلال والحرام، فالتساهل بشيء منها بالزيادة أو النقص يؤدي إلى التحريف والتبديل والتغيير، وهو الأمر الذي يأباه خُلُق المسلمين ويتفاداه رواة الإسلام، وفي مقدمتهم أصحاب رسول الله ﷺ الذين نقلوا إلينا القرآن نقلاً متواتراً، والذي يفيد القطع واليقين في نسبته إلى الله جلّ وعلا، فقد حرصوا على حفظه وحفظ السُّنّة النبويّة أيضاً وتبليغها بأمانة وصدق إلى من بعدهم، ثم شددوا في الرواية في نقلها ونتيجة لعنايتهم بها والتدقيق فيها والتعمق في البحث عن أحوال الرواة وناقلي الرواية وجدت الأصول والقوانين والقواعد والشروط الدقيقة بأرقى ما وصل إليه علم النقد وهي التي عرفت فيما بعد بعلم مصطلح الحديث.

فقد اعتنى العلماء من السلف بتصحيح الأخبار والتثبت فيها ونقدها من جهد السند والمتن نقداً صحيحاً علمياً.

كما امتازت الرواية في الإسلام بدقة الضبط والتحري من حيث صدقها ومطابقتها للواقع والحق، ومن حيث اتصال سندها بنقل العدل الضابط عن مثله

حتى يصل به إلى النبي ﷺ، واعتنى علماء الإسلام بعلم الإسناد ونقد الرواة؛ إذ به يعرف التمييز بين الصحيح والحسن والضعيف من المرويات والمقبول والمردود منها، وكان هذا من خصوصية هذه الأمة فقط، ويقول ابن حزم: إن نقل الثقة عن الثقة يبلغ به إلى النبي ﷺ مع الاتصال خصّ الله به المسلمين دون سائر الأمم، ويقول أبو علي الجبائي: وخصّ الله هذه الأمة بثلاث أشياء لم يعطها من قبلها، الإسناد والأنساب والإعراب.

ولم يعرف مثل هذا لأمة من الأمم السابقة، إنها عنيت بما جاء عن نبيها كما حصل لهذه الأمة، حيث اعتنت بنقل ما جاء نبيها ﷺ وضبط الرواية والتدقيق والتحري فيها وتمحصيها والتمييز بني الصحيح والسقيم منها.

الرواية عند اليهود:

أما الرواية عند اليهود فلم تكن موجودة لديهم على نحو ما ذكرنا، وما وجد لديهم في كتبهم من الروايات إلى موسى فهي غير متصلة بنقل العدل الضابط إلى أن يبلغ به إلى موسى عليه السلام، فهي إما مشتملة على كذاب أو مجهول، وإما معضلة أو مرسلة.

الرواية عند النصارى:

وأما الرواية عند النصارى، فهي تكاد تكون معدومة، وما وجد هو من النزر القليل في بعض مسائل التحريم والطلاق، فهو مشكوك فيه لديهم؛ لأنه لا يمكن أن يصل إلى عيسى عليه السلام بإسناد متصل، وما وجد متصلاً من الروايات لديهم، فلا يمكن أن يصل إلى أعلى من (بولص) فليس لديهم من صفة النقل والرواية مثل ما لدى هذه الأمة الإسلامية.

كيف تلقى الصحابة الرواية عن الرسول ﷺ، وكيفية عنايتهم بالرواية والاحتياط فيها، ومنهجهم في التلقي وقبول الرواية

أولاً: تلقي الصحابة الرواية عن رسول الله ﷺ:

تلقى الصحابة عن رسول الله ﷺ الرواية ونقل الحديث بالطرق الكفيلة بحفظها واستيعابها وعدم فوات شيء منها، على النحو الآتي:

١- فمن تلك الطرق حضور مجالس النبي ﷺ التي كان يخصصها لأصحابه بقصد التوجيه والتعليم لهم، وكان إذا تعذر على أحدهم حضور تلك المجالس أناب عنه غيره، كما فعل عمر بن الخطاب حينما كان يتناوب الحضور مع جار له من الأنصار على مجالس رسول الله ﷺ، فقال عمر: كان ينزل صاحبي يوماً وأنزل يوماً، فإذا نزلت جئته بخبر ذلك اليوم من الوحي وغيره، وإذا نزل فعل مثل ذلك[١].

٢- ومن تلك الطرق مذاكرة الصحابة فيما بينهم لما يسمعونه من رسول الله ﷺ حتى يرسخ في أذهانهم دون أن يفوتهم شيء كما قال أنس بن مالك رضي الله عنه: (كنا نكون عند النبي ﷺ فنسمع منه الحديث، فإذا قمنا تذاكرناه فيما بيننا حتى نحفظه)[٢]، إلى جانب اهتمام البعض بحفظ الحديث وتكراره في نفسه كما كان يفعل أبو هريرة رضي الله عنه، حيث قال: (كنت أجْزأُ الليل ثلاثة أجزاء، ثلثاً أصلي وثلثاً

(١) رواه البخاري، العلم رقم ٨٩.

(٢) رواه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، والإلماع للقاضي عياض ص٢٧.

أنام، وثلثاً أذكر فيه حديث رسول الله ﷺ[١].

٣- معرفة الحوادث التي كانت تقع على عهد رسول الله ﷺ، فكان لها أثر كبير في حفظ الأحاديث النبوية؛ لأن الرسول ﷺ كان يفتي بها ويبين فيها الأحكام الشرعية، ثم تنتشر بين الصحابة، ومن ذلك ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ مر برجل يبيع طعاماً فسأله: «كيف تبيع؟» فأخبره، فأوحي إليه أن أدخل يدك في الطعام، فأدخل يده فإذا هو مبلول، فقال رسول الله ﷺ: «ليس منا من غشّ»[٢].

٤- إلى جانب الكثير من الأجوبة والأقضية التي قضى بها النبي ﷺ بين المسلمين حينما كانوا يرجعون فيها إلى رسول الله ﷺ عند اختلافهم أو تنازعهم في أي قضية من القضايا، والتي كان لها أثر كبير في حفظ الكثير من الأحاديث النبوية الصادرة عن الرسول ﷺ في تلك الوقائع والأحاديث والأحكام التي كان يصدرها رسول الله ﷺ من العهود والمواثيق والتي كان يجريها مع غير المسلمين.

٥- ومما ساعد الصحابة على حفظ وتلقي الأحاديث والسُّنّة النبويّة ملازمتهم للرسول ﷺ ومحافظتهم على الاقتداء به في جميع العبادات من صلاة وصيام وحج وجهاد وغير ذلك من المعاملات، والتي تؤلف جانباً كبيراً من السُّنّة والأحاديث النبويّة التي حرص الصحابة على تلقيها عن الرسول ﷺ؛ حتى لم يفتهم شيء من ذلك، وهم الذين شاركوا النبي ﷺ عبء الدعوة ولازموه في كل حال من حالاته في الحضر والسفر والجهاد، في المغازي وفي

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/٢٦٤ وسنن الدارمي ١/٨٢.

(٢) مسلم، الإيمان رقم ١٦٤، وأبو داود رقم الحديث ٣٤٥٢.

المسجد وخارجه فلم يَفُتهم شيء من هديه، فتسنى لهم حفظ السُّنّة النبويّة من أقواله وأفعاله وتقريراته وأحواله في نومه ويقظته وسكونه وحركته وقيامه وقعوده واجتهاده وجهاده وعباداته وفي جِدِّه ومزحه، إلى جانب تلك الأحكام التي كان النبي ﷺ يخبر بها أصحابه وأهل بيته الذين اختصوا به في بعض الأمور التي لم يطّلع عليها غيرهم، وبالأخص نساؤه ﷺ، وفيما يتعلق بهن من الأمور الخاصة بأحواله مع نسائه مما لم يطّلع عليها غيرهن. وهذا النوع من التلقي يؤلف جانباً عظيماً من الأحاديث النبويّة، وكل ذلك نقله الصحابة رضوان الله عليهم بدقة وأمانة وساعدهم على ذلك الحفظ وقوة الذاكرة وكثرة ملازمتهم لرسول الله ﷺ.

ثانياً: عناية الصحابة واحتياطهم في قَبول الرواية وتلقيها:

لقد عني المسلمون بالرواية عناية فائقة منذ عصر الصحابة، فنجد أن كبار الصحابة، ومنهم الخلفاء الراشدون قد ساروا على سُنَّة التثبت في رواية الأخبار عن رسول الله ﷺ، فكانوا يحتاطون ويتثبتون في قبول الرواية عن الراوي ولا يأخذون إلّا عمّن كان عدلاً ورعاً أميناً ثقة، فلم يقبلوا من الأخبار إلّا ما كان عن العدل الضابط ولم يقبلوا خبر الفاسق والمجهول والكذاب عملاً بقول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلۡتُمۡ نَٰدِمِينَ ٦﴾[الحجرات]، وعملاً بقوله تعالى: ﴿وَٱسۡتَشۡهِدُواْ شَهِيدَيۡنِ مِن رِّجَالِكُمۡۖ فَإِن لَّمۡ يَكُونَا رَجُلَيۡنِ فَرَجُلٞ وَٱمۡرَأَتَانِ مِمَّن تَرۡضَوۡنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ﴾[البقرة:٢٨٢]، وقوله تعالى: ﴿وَأَشۡهِدُواْ ذَوَيۡ عَدۡلٖ مِّنكُمۡ وَأَقِيمُواْ ٱلشَّهَٰدَةَ لِلَّهِ﴾[الطلاق:٢]، فدلت هذه الآيات على أن خبر الفاسق غير مقبول، وأن شهادته مردودة، والرواية نوع من الشهادة،

وتأخذ حكم الشهادة في بعض حالاتها، فتجتمع الرواية والشهادة في معظم المعاني مما حدا بالصحابة أيضاً إلى التثبت في الرواية ونقل الأخبار عن رسول الله ﷺ خشية الكذب عليه ﷺ لحديث: «إن كذباً عليّ ليس ككذب على أحد، فمن كذب عليّ متعمداً فليتبوّأ مقعده من النار»(١).

ومن ثم فإن هذا التحري من قِبَل الصحابة يوفر الثقة والاطمئنان إلى رواية الحديث عن رسول الله ﷺ، وبواسطة هذا الجيل من الصحابة الذين عاصروا النبي ﷺ حصلت صيانة الحديث وسلامته من أي تحريف أو تغيير أو تبديل أو تزوير.

وكل هذا التحرِّي الذي حصل من الصحابة خشية الوقوع في الخطأ في الرواية حرصاً على الضبط والإتقان حين التحديث، ومن زيادة الاحتياط والتثبت لدى الصحابة أن الخلفاء الراشدين كانوا لا يقبلون رواية الراوي حتى يشهد ثقة آخر على ما يقول، فهذا الصّديق رضي الله عنه يطلب من المغيرة بن شعبة رضي الله عنه شاهداً على ما يرويه عن رسول الله ﷺ في ميراث الجدة حينما قال: سمعت رسول الله ﷺ يعطيها السدس، فقال له الصّديق: هل معك أحد؟ فشهد محمد بن مسلمة بمثل ذلك فأنفذ ذلك أبو بكر رضي الله عنه(٢).

وعلى هذه السُّنّة سار الفاروق رضي الله عنه في التثبت، بل زاد عليه كما فعل مع أبي موسى الأشعري رضي الله عنه حينما سلم على عمر من وراء الباب ثلاث مرات فلم يؤذن له، فرجع فأرسل عمر في أثره فقال له: لِمَ رجعت؟ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا سلم أحدكم ثلاثاً فلم يجب فليرجع» قال: لتأتيني على ذلك ببينة أو

(١) البخاري رقم ١٠٦ العلم، ومسلم المقدمة رقم الحديث ٣.

(٢) أبو داود رقم ٢٨٩٤.

لأفعلن بك، فجاء أبو موسى إلى الأنصار فقال لهم: هل سمع أحد منكم هذا عن رسول الله ﷺ؟ فقالوا: نعم، وأرسلوا معه رجلاً حتى أتى عمر فأخبره، فقال عمر لأبي موسى: أما إني لم أتهمك، ولكن خشيت أن يتقوّل الناس على رسول الله ﷺ(١).

وهكذا الإمام علي رضي الله عنه كان يستخلف الرجل إذا حدثه حديثاً عن رسول الله ﷺ، وقال: كنت إذا سمعت من رسول الله ﷺ حديثاً ينفعني الله به وكان إذا حدثني غيره أستحلفه، فإذا حلف صدقته(٢).

وقد اتبع هذا المنهج سائر الصحابة كابن مسعود، ثم التابعين من بعدهم – ولم تكن هذه المراجعة من الصحابة لبعضهم في التثبت في الرواية والاستحلاف طعناً في عدالتهم كما أشاع بعض الحاقدين من المستشرقين وغيرهم على الصحابة، وإنما كان هذا على سبيل الاحتياط والتثبت في الرواية- وإذا كان هذا كله حصل في مجتمع الصحابة وهم كلهم عدول وأمناء وثقات كما أثنى الله عليهم ووصفهم بأنهم خير أمة أخرجت للناس بقوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾[آل عمران:١١٠]، وكما شهد لهم رسول الله ﷺ بالصدق والأمانة والعدالة ولهم شرف الصحبة، وفي ذلك يقول الرسول ﷺ: «الله الله في أصحابي، لا تسبوهم ولا تؤذوهم، فمن آذاهم فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذى الله، والذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أُحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه»(٣).

---

(١) البخاري رقم ٦٢٤٥ فتح الباري ١١/٢٧-٢٨.

(٢) الترمذي رقم ٣٠٠٦.

(٣) البخاري رقم ٣٦٧٣، ومسلم رقم ٣٣١ فضائل الصحابة.

وعلى هذه العناية سار التابعون ومن بعدهم في التثبت في الرواية والتدقيق والنقد والتمحيص والتحري، فقد استطاعوا بهذه العناية أن يعرفوا حال الراوي والمروي، من حيث القبول والرد وميّزوا بين الصحيح والحسن والضعيف من المرويات.

وقد كان للجهود الصادقة أثر عظيم في رواية الأحاديث والتوثق من صحتها وفحصها ورفض رواية الراوي لأدنى اشتباه فيه.

ومن ثم ظهر علم أصول الحديث الذي اشتمل على أدق الضوابط العلمية والتي بلغت منتهاها في التثبت والاحتياط من جهة ما يشترط للراوي والمروي، فعند ذلك وضع العلماء شروطاً للراوي وشروطاً للمروي.

ثالثاً: منهج الصحابة في رواية الحديث:

كان معظم الصحابة رضوان الله عليهم يأخذون عن رسول الله ﷺ الوحي أخذاً شفاهياً بطريق السماع من النبي ﷺ، ومنهم من لم تمكنه ظروفه من التلقي عن الرسول ﷺ مباشرة، إما بسبب السفر أو الاشتغال بالجهاد أو أمور المعاش، فأخذ عمن تلقى من الرسول ﷺ، بيد أن البعض كان يتحرج من التحديث عن الرسول ﷺ خشية أن يحدث عن رسول الله ﷺ بما لم يسمعه منه، ويتحرج من الرواية مخافة أن يبدل كلمة مكان كلمة فيدخل في عموم قوله ﷺ: «من كذب عليّ متعمداً فليتبوّأ مقعده من النار»[1]، فتورعوا عن رواية الحديث، ومن هؤلاء أبو بكر رضي الله وعمر وعلي والزبير رضي الله عنهم.

وقد سار على هذا المنهج كثير من الصحابة رضي الله عنهم، فهذه عائشة رضي الله عنها تنقل عن أبيها الصّديق رضي الله عنه أنه قال: ما يمنعني من الحديث عن النبي ﷺ ألّا أكون

(١) تقدم، رواه البخاري رقم ١٠٦ العلم.

أكثر أصحابه عنه حديثاً، ولكن أكره أن يتقولوا عليّ[١].

وهذا الزبير بن العوام لما سُئل: لماذا لا تحدث عن رسول الله ﷺ كما يحدث فلان وفلان؟ فقال: أما إني لم أفارق رسول الله ﷺ، ولكني سمعته يقول: «من كذب عليّ متعمداً فليتبوّأ مقعده من النار»[٢].

وهذا عبد الله بن مسعود وهو من المتوسطين في رواية الحديث يقول: بحسب المرء من الكذب أن يحدث بما سمع[٣]. وهذه دعوة صادقة منه إلى التثبت في الرواية وتحري الصدق فيما نقل، وعلى هذا المنهج سار جماعة من الصحابة فأقلوا من رواية الأحاديث عن رسول الله ﷺ، وهذا راجع إلى فرط ورعهم ووفرة احتياطهم للرواية عن رسول الله ﷺ وخوفهم من أن يزاد عليها أو ينقص منها أو تحريفها.

أما الفريق الثاني فهو المكثر في رواية الأحاديث عن رسول الله ﷺ، وبسبب إكثارهم في الرواية عن الرسول ﷺ يعود إلى الآتي:

١- حرصهم ورغبتهم في نشر العلم وتعليم الناس؛ لقول النبي ﷺ: «بلّغوا عني ولو آية»[٤]، وقوله ﷺ: «رَحِمَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا مَقَالَةً فَبَلَّغَهَا كَمَا سَمِعَهَا، فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ»[٥].

٢- الثقة الكاملة والاطمئنان إلى صحة الرواية وصدقها والبعد عن التغيير والتبديل والتحريف.

---

(١) تذكرة الحفاظ للذهبي ١/٥.

(٢) تقدم تخريجه قريباً.

(٣) مقدمة صحيح مسلم ص١١.

(٤) البخاري في الأنبياء ٣٤٦١.

(٥) أبو داود رقم ٣٦٦٠، والترمذي رقم ٢٦٥٨ عن ابن مسعود.

٣- الخوف من كتمان العلم؛ لأن كاتم العلم مذموم.

فلهذه الأسباب أكثر بعض الصحابة من الرواية؛ حتى تحدث الناس بهذه الرواية ونقلوها إلى غيرهم، ومن هؤلاء المكثرين أبو هريرة رضي الله عنه وهو أول المكثرين في الرواية، فقد روى من الأحاديث (٥٣٧٤) حديثاً، وهو أكثر الصحابة رواية للأحاديث، وهو الذي كان يلازم الرسول ﷺ كثيراً ويحضر معه ويحفظ ما لا يحفظه غيره من الصحابة، وقد دعا له النبي ﷺ حينما شكى له سوء حفظه للأحاديث فقال: «ابسط رداءك، ثم حثى له فيه حثيات وقال له: ضمه إليك»، فبعد ذلك لم ينس شيئاً سمعه من رسول الله ﷺ، وهو الذي يقول: كان إخواننا من المهاجرين يشغلهم الصفق بالأسواق وإخواننا من الأنصار كان يشغلهم العمل في أموالهم، وإن أبا هريرة كان يلزم رسول الله ﷺ ويحضر ما لا يحضرون، ويحفظ ما لا يحفظون، وكان حريصاً على الحديث، فكان يسأل النبي ﷺ أحياناً عن بعض الأحاديث[1].

ومن المكثرين من رواية الأحاديث، عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها، فهي الصّديقة زوج النبي ﷺ، فقد بلغت مروياتها عن النبي ﷺ (٢٢١٠) أحاديث.

ومن المكثرين أيضاً أنس بن مالك رضي الله عنه، والذي بلغت مروياته (٢١٧٨) حديثاً، وعبد الله بن عمر ومروياته من الأحاديث بلغت (٢٠١٩) حديثاً، وعبد الله بن عباس وعدد مروياته (١٦٩٦) حديثاً، وجابر بن عبد الله وعدد مروياته (١٥٤٠) حديثاً.

---

(١) البخاري، العلم رقم ١١٩.

أقسام الرواية وأنواعها

تقسم الرواية إلى متصلة وإلى منقطعة:

المتصلة: أن يكون كل راوٍ سمع ممن فوقه مباشرة وروى عنه بغير واسطة.

والمنقطعة ما ليس كذلك.

ومعرفة كون الرواية متصلة أم منقطعة يرجع إلى معرفة علم تواريخ الرجال من حيث مواليدهم ووفياتهم ومعرفة المعاصرة ولقيا بعضهم لبعض.

أنواع الرواية:

الرواية نوعان:

رواية باللفظ والمعنى: وهي أن يؤدي الراوي الحديث بحروفه على النحو الذي تحمله عمن روى عنه دون تغيير منه أو تبديل أو زيادة أو نقص أو تقديم أو تأخير.

رواية بالمعنى: وهي أن يؤدي الراوي الحديث بألفاظ من عنده مع المحافظة على معناه، بحيث لا يزيد فيه شيئاً ولا ينقص منه شيئاً، ولا يحرف ولا يبدل المعنى.

حكم كل منهما:

اتفق العلماء على قبول الرواية باللفظ والمعنى إذا توفرت في الراوي شروط القبول من العدالة والضبط وغيرها.

أما الرواية بالمعنى فمنعها بعض المحدثين والفقهاء والأصوليين منعاً باتاً، وأجازها جمهور العلماء؛ بشرط أن يكون الراوي أهلاً لذلك، أي عالماً بالألفاظ ومدلولاتها وبالمترادفات منها وبمقاصدها، خبيراً بما يُحيل المعاني، بصيراً بمقدار التفاوت بينهما، فقيهاً عارفاً بالشريعة ومقاصدها وقواعدها، عاقلاً لما يحدِّث به، وينبغي له أن يقول بعد نقل الرواية: أو كما قال ﷺ.

أما إذا فُقدت في الراوي هذه الشروط، فلا يجوز له الرواية بالإجماع؛ حتى لا يجعل الحرام حلالاً والحلال حراماً، أو يزيد أو ينقص، فيؤدي ذلك إلى تغيير الأحكام، وإلى الكذب على رسول الله ﷺ. **والأصح** جواز الرواية بالمعنى؛ إذا كان الراوي عالماً خبيراً أهلاً للرواية على النحو الذي ذكرناه من الشروط، وهذا الذي تشهد به أحوال الصحابة والتابعين والسلف الأولين، وكثيراً ما كانوا ينقلون معنى واحداً بألفاظ مختلفة، وهذا هو المشاهد من الأحاديث المروية في الصحاح والمسانيد والسنن وغيرها من كتب الحديث، فإن الواقعة قد تكون واحدة ثم تجيء بألفاظ متعددة.

واتفق العلماء على عدم جواز رواية أحاديث معيّنة بالمعنى، بل يجب المحافظة على ألفاظها المسموعة عن النبي ﷺ، ومن هذه الأحاديث:

١- ما يتعلق بالعقائد كذات الله وأسمائه تعالى وصفاته؛ لأنها توقيفية لا يجوز إبدال ألفاظها بألفاظ أخرى، مثل قوله ﷺ: «أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي: لا إله إلّا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير»[1].

٢- الأحاديث التي يتعبد بألفاظها، مثل أحاديث الأذان والإقامة وتكبيرات

(١) رواه مالك في الموطأ، الحج رقم ٢٥٥، والترمذي رقم ١٩٤٤ عن ابن عمرو.

الصلوات، وصفة التشهد، وصيغ العقود التي يتوقف عليها صحة العقود والالتزام، وما يترتب عليها من الأحكام، أو من صحة العبادة أو بطلانها، وكذلك الأدعية؛ لأنها مقصودة بذاتها، فيجب المحافظة على ألفاظها، مثل قوله في الحديث: «ونبيك الذي أرسل» فلا تُغَيّر كما فعل بعض الصحابة عند رواية الحديث فقال: «ورسولك الذي أرسلت» فرد عليه الرسول ﷺ وقال: «قل: ونبيك الذي أرسلت»(١).

٣- الأحاديث التي تمتاز بأنها من جوامع الكلم؛ لأنها في أعلى درجات البلاغة والفصاحة فروايتها بالمعنى يخل بالإعجاز المقصود، منها مثل قوله ﷺ: «إن من البيان لسحراً»(٢).

(١) البخاري في الضوء رقم الحديث ٢٤٧ عن البراء بن عازب.

(٢) رواه البخاري في النكاح رقم ٥١٤٦.

تحمل رواية الحديث وأداؤه

لا بدّ في رواية الحديث من التحمل والأداء، ولا بدّ من معرفة معنى التحمل، ومعنى الأداء وشروط كلٍ منهما، ومعرفة الطرق الصحيحة المعتبرة في التحمل، ومعرفة صيغ الأداء والألفاظ التي يعبر بها الراوي عن كل طريق من طرق التحمل المعروفة عند أهل هذا الفن.

أولاً: التحمل:

معناه نقل الحديث عن الغير بأي طريق من طرق التحمل الصحيحة المعتبرة، وهذا الغير هو من أضيف إليه الحديث إما مباشرة أو بواسطة، ويسمى في عرف المحدثين شيخاً.

ويشترط فيمن يتحمل الحديث التمييز والضبط لما يرويه ويسمعه، فتجوز رواية الصبي المميِّز؛ ولكنه لا يؤدي إلّا عند البلوغ، كما تجوز رواية الكافر، ولكن لا يؤدي الرواية إلّا بعد الإسلام.

طرق التحمل:

للتحمل طرق وكيفيات مخصوصة، وهي على ما ذكرها علماء المصطلح ثمانية طرق لكل منها ألفاظ مستعملة يعبر عنها الراوي بصيغة تدل على ذلك الطريق الذي تحمل به، وتسمى صيغ الأداء، وهي مرتبة على النحو الآتي:

١- **السماع من لفظ الشيخ:** بأن يكون الشيخ يقرأ والطالب يستمع، وسواء

كان الشيخ يحدث من حفظه أو من كتاب، وسواء كان مع إملاء أم من غير إملاء، وللراوي أن يستعمل الألفاظ الآتية من صيغ الأداء التي تدل على هذه الطريقة فيقول: سمعت أو سمعنا أو حدثني أو حدثنا أو أخبرني أو أخبرنا سماعاً، أو أنبأني أو أنبأنا سماعاً منه، فإن كان وحده يقول: سمعت وحدثني وأخبرني، وإن كان معه غيره يقول: سمعنا ...إلخ.

وهذه الطريقة الأولى هي أعلى أنواع التحمل عند جمهور المحدثين.

٢- **القراءة على الشيخ:** وتسمى عرضاً من حيث إن القارئ يعرض على الشيخ ما يقرأه، سواء كان الطالب هو القارئ أم كان القارئ غيره، وهو يسمع، وسواء قرأ من كتاب أو من حفظه، وأجود صيغ الأداء عن هذه الطريقة: قرأت على فلان، أو قَرِئ على فلان وأنا أسمع، أو حدثني بقراءتي عليه، أو حدثنا قراءة عليه وأنا أسمع، أو أخبرني بقراءتي عليه أو أخبرنا قراءة عليه.

والصحيح عند جمهور المحدثين أنها تلي السماع في المرتبة.

٣- **الإجازة:** ومعناها لغة مأخوذة من جواز الماء الذي تُسْقَاهُ الماشية والحَرْث.

وعند المحدثين هي إذن الشيخ للطالب في الرواية عنه من غير سماع منه ولا قراءة عليه، فهي إخبار إجمالي بمرويات ومسموعات الشيخ أو بمؤلفاته عن طريق التلفظ أو الكتابة، وهي أنواع كثيرة مفصلة في كتب هذا الفن، وأقوى أنواع الإجازة إجازة معين لمعين.

والصحيح الذي عليه جمهور المحدثين وغيرهم جواز الرواية بالإجازة والعمل بها ومرتبتها دون القراءة.

وألفاظ الأداء المستعملة في الإجازة أن يقول الراوي: أجازني أو أجازنا فلان

أو حدثني أو حدثنا فلان إجازة، أو أخبرني أو أخبرنا إجازة.

ويجوز إطلاق أنبأنا في الإجازة من غير تقييد لها بالإجازة.

٤- **المناولة:** وهي أن يناول الشيخ الطالب كتاباً أو فرعاً مقابلاً من سمعاه ويقول له: هذا سماعي، وهي نوعان:

النوع الأول: المناولة المقرونة بالإجازة وصورتها أن يناول الشيخ الطالب كتاباً أو فرعاً مقابلاً ويقول له: أجزت لك روايته عني، وقد ملكتك إياه فأروه، فأجمع العلماء على صحة الرواية بها وهي أعلى أنواع الإجازة على الإطلاق.

والصحيح عند العلماء أن هذا النوع من المناولة المقرون بالإجازة أقدم رتبة من الإجازة الخالية من المناولة.

أما النوع الثاني من المناولة فهو: المناولة المجرّدة من الإجازة وصورتها أن يناول الشيخ الطالب الكتاب مقتصراً على قوله: هذا سماعي أو هذا حديثي، ولا يقول له معه: أروه عني، ولا أجزت لك روايته عني؛ فتسمى بالمناولة الخالية من الإجازة.

وهذا النوع من المناولة لا تجوز الرواية به على الصحيح، وأجاز الرواية بها طائفة من أهل العلم.

أما صيغ الأداء والألفاظ التي يعبر بها الراوي في المناولة فيقول: ناولني فلان وأجازني أو ناولني مع الإجازة، أو حدثني فلان بالمناولة والإجازة، إن كانت مقرونة بالإجازة. أما إذا كانت مجرّدة فيقول: حدثني مناولة أو أخبرني مناولة.

٥- **المكاتبة:** وهي أن يكتب الشيخ مسموعاته أو شيئاً من حديثه لحاضر أو غائب عنه ويرسله إليه، سواء كتب بنفسه أو أمر غيره بكتابته بشرط أن يكون الكاتب ثقة أي عدلاً ضابطاً.

والكتابة قسمان: الأول منها الكتابة المقرونة بالإجازة، وهي في القوة والصحة كالمناولة المقرونة بالإجازة على ما تقدم ذكره.

والقسم الثاني: الكتابة المجرّدة من الإجازة، والصحيح الرواية بها عند الجمهور، ومنع الرواية بها طائفة من أهل العلم، أما ألفاظ الأداء المستعملة في الكتابة فهي: كتب إليّ فلان –كاتبني فلان– حدثني فلان بالمكاتبة – أخبرني فلان بهذا الحديث مكاتبة أو كتابة.

٦- **الإعلام:** وهو إعلام الشيخ الطالب بأن هذا الحديث أو الكتاب سماعه من فلان من غير أن يأذن في روايته عنه.

وصيغ الأداء في هذه الطريقة أن يقول الراوي: أعلمني فلان، حدثني فلان بالإعلام، أخبرني فلان بالإعلام، وأجاز الرواية والعمل بها كثير من المحدثين والفقهاء والأصولين.

٧- **الوصية:** وهي أن يوصي الشيخ بكتاب لشخص ما يرويه عند سفره أو بعد موته.

والألفاظ المستعملة لهذا الطريق أن يقول الراوي: أوصى لي فلان، حدثني فلان بالوصية أو أخبرني بالوصية.

وأما حكمها من حيث الرواية فقد منع الرواية بها جماعة من أهل العلم وهو الراجح، وأجاز الرواية بها آخرون.

وأما وجوب العمل بما صح إسناده من الحديث المروي بالوصية، فالصحيح من أقوال العلماء وجوب العمل به.

٨- **الوجادة: بكسر الواو** – مصدر لوجد- مولد غير مسموع من العرب، وستعمل الوجادة فيما أخذ من العلم من صحيفة من غير سماع ولا إجازة ولا

مناولة، وذلك كأن يقف الراوي على كتاب شخص فيه أحاديث يرويها وهي بخطه ولم يلقه أو لقيه، ولكن لم يسمع منه ذلك الذي وجه بخطه أو سمع منه، لكن لا يروي عنه تلك الأحاديث الخاصة التي وجدها.

وصيغ الأداء التي يعبر بها الواجد أن يقول: قرأت بخط فلان أو وجدت في كتاب فلان بخطه.

أما العمل بالوجادة فمنع جماعة من أئمة الحديث العمل بها، وأجاز العمل بها آخرون وهو الصحيح المعول عليه اليوم في نقل الأحاديث في العصور المتأخرة؛ حيث وقد أصبح النقل بطريق الوجادة هو الشائع؛ ولكن لا يصح ذلك إلّا متى تحققت نسبة الكتاب إلى صاحبه.

ثانياً: الأداء:

وهو رواية الحديث للغير بعد تحمله، وهذا الغير عند المحدثين يسمى طالب الحديث.

وللأداء ألفاظ يستعملها الراوي للتعبير عن الرواية حتى يؤديها على الوجه المعتبر، وتسمى هذه الألفاظ والعبارات (صيغ الأداء) كقولهم: سمعت وحدثني وحدثنا ونحوها مما تقدم ذكره من أنواع طرق التحمل الثمانية، وللأداء شروط متفق عليها وشروط مختلف فيها.

أما الشروط المتفق عليها في الراوي الذي يؤدي الحديث فهي:

١- **أن يكون الراوي مكلفاً**، والمكلف هو المسلم البالغ العاقل، فلا يصح أداء الكافر قبل إسلامه، ولا الصبي قبل بلوغه، ولا المجنون قبل أن يفيق من جنونه.

٢- **أن يكون الراوي عدلاً**، والعدل من سلم من أسباب الفسق وخوارم المروءة، الملازم للتقوى، فلا يرتكب كبيرة ولا يصر على صغيرة ولا يرتكب ما يخل بالمروءة.

٣- **أن يكون الراوي ضابطاً متيقظاً**، غير مغفل، حافظاً إن حدّث من حفظه، ضابطاً لكتابه من التبديل والتغيير إن حدّث منه، عالماً بمدلولات الألفاظ وبما يحيل المعاني إن روى بالمعنى.

أما الشروط المختلف فيها في الراوي الذي يؤدي الحديث فهي:

١- العدد، فقد اشترط بعض المحدثين عدداً في الرواية مثل الشهادة.

٢- أن يكون الراوي مشهوراً بطلب الحديث.

٣- أن يكون الراوي معروف النسب.

٤- أن يكثر من الرواية.

٥- أن يكون عالماً بالمعاني اللغوية.

٦- أن يكون مجتهداً إذا روى رواية مخالفة للقياس من كل وجه.

٧- ألّا يكون محدوداً في قذف.

والصحيح إن هذه الشروط المختلف فيها مردودة، وليس عليها دليل يثبت اعتبارها، والذي ينبغي لمن يتكلم في الحديث عن رسول الله ﷺ أن يكون واسع الإطلاع على كتب السُّنّة المشهورة المعروفة المتواترة عن مؤلفيها الموثوق بهم، وأن يكون عالماً بمصطلح الحديث وقواعد المحدثين، مميّزاً بين الصحيح والحسن والضعيف والموضوع، وأن تكون لديه ملكة وفهم يدرك به معاني الأحاديث الصحيحة والأحكام المستفادة منها، وأن يهتدي في كلامه بما ثبت عن الأئمة المجتهدين الموثوق بهم وباجتهاداتهم.

اختصار الحديث

هل يجوز اختصار الحديث؟

معنى الاختصار: هو حذف بعض الحديث إذا لم يكن المحذوف له تعلق بالمذكور، فمنعه بعض العلماء مطلقاً بناء على منع الرواية بالمعنى، ومنعه بعضهم مع تجويز الرواية؛ لكن بشرط إذا لم يكن قد سبق للراوي أن روى الحديث أولاً كاملاً هو أو غيره، وإلّا جاز. وهذا الذي ذهب إليه الإمام مسلم وهو صنيعه في كتابه، وجوزه آخرون مطلقاً وهو صنيع الإمام البخاري وهو مذهب جمهور المحدثين قديماً وحديثاً.

وفصّل بعض العلماء فجوزوا اختصار الحديث إذا لم يكن المحذوف متعلقاً بالمذكور تعلقاً يخل بالمعنى حذفه كالاستثناء والشرط والغاية.

ومن العلماء من قال: يجوز للعالم ولا يجوز لغير العالم، وإذا كان عالماً جاز إذا كان ما تركه مميزاً عما ذكره، غير متعلق به، بحيث لا يختل البيان ولا تختلف الدلالة بتركه.

أما إذا كان الراوي موضع التهمة في روايته فينبغي له أن يحذر اختصار الحديث بعد أن يرويه تاماً لئلا يُتهم بأنه زاد أو نقص أو أخطأ، أو يتهم بنسيان ما سمع، وهكذا إذا رواه مختصراً وخشي التهمة فلا يرويه تاماً بعد ذلك، هذا كله إذا كان الحديث وارداً بروايات أخرى تاماً وبروايات أخرى ناقصاً، أما إذا لم يُرَوَ تاماً من طرق أخرى فلا يجوز اختصاره؛ لأنه كتمان لما وجب إبلاغه.

تقطيع الحديث:

تقطيع الحديث أي تجزئته في الأبواب على حسب الاحتجاج، وهو إلى الجواز أقرب، ومن المنع أبعد، وقد فعله الأئمة مالك والبخاري وأبو داود والنسائي وغيرهم.

اللحن في الحديث:

على طالب الحديث أن يتعلم من النحو واللغة ما يسلم به لسانه من اللحن والتصحيف والتحريف؛ لأن النبي ﷺ لم يكن يلحن، فمهما روى الراوي عن النبي ﷺ ولحن فقد كذب على النبي ﷺ ودخل في جملة قول النبي ﷺ: «من كذب عليّ متعمداً فليتبوّأ مقعده من النار»[1]، ولهذا قال الأصمعي: أَخْوَف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخله في جملة عموم هذا الحديث.

تدوين الحديث

تقدم أن ذكرنا في مبحث الرواية أن العرب قبل الإسلام كان جلّ اهتمامهم بالرواية وكان عليها اعتمادهم في حفظ أشعارهم وأنسابهم وأخبارهم وخطبهم، فقد كانت لديهم ملكة الحفظ وقوة الذاكرة فلم يكونوا يعتمدون على الكتابة؛ ولذلك قلَّت الكتابة فيهم وقلَّ عدد الكُتَّاب ووُصِفوا بأنهم أمّة أمّية كما جاء ذلك في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٢﴾﴾[الجمعة:٢].

(١) مقدمة صحيح مسلم رقم الحديث ٣.

كما جاء هذا الوصف في الحديث على لسان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم حيث قال: «إنّا أمّة أمّية لا نكتب ولا نحسب الشهر هكذا وهكذا»[1] يعني مرة تسعة وعشرين ومرة ثلاثين، وهذا لا يعني أنه لا وجود للكتابة في مجتمع مكة والمدينة، بيد أن عدد الكُتّاب كان قليلاً وما أن اتسع الإسلام وانتشر في الجزيرة العربية حتى انتشرت الكتابة على نطاق واسع نظراً لأن القرآن الكريم قد حث على الكتابة فقد قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَٱكْتُبُوهُ ۚ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌۢ بِٱلْعَدْلِ ۚ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَن يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُ ۚ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْـًٔا﴾[البقرة:٢٨٢].

فقد وردت هذه الآية (آية الدين) مادة (كتب) في تسعة مواضع حتى أن بعض العلماء استدل بها على معنى الإرشيف والأرشفة في الإسلام.

واهتم النبي ﷺ بتعليم أبناء المسلمين الكتابة؛ حيث أذِن لأبناء المسلمين أن يتعلموا القراءة والكتابة في مسجد النبي ﷺ على أيدي المتطوعين من الصحابة، وأذِن لأسرى بدر أن يفتدوا أنفسهم بتعليم أبناء المسلمين القراءة والكتابة على أن يقوم كل أسير بتعليم عشرة من صبيان المسلمين حتى يطلق سراحه.

ولقد تعلم كثير من المسلمين القراءة والكتابة، ومن هنا توفر الكُتّاب على عهد رسول الله ﷺ، وقد اقتضت طبيعة الدعوة الإسلامية أن يكثر القراء والكتّاب، فالوحي في حاجة إلى كتّاب، وأمور الدولة الإسلامية من مراسلات وعهود ومواثيق تحتاج أيضاً إلى الكتّاب.

---

(١) البخاري، الصوم رقم ١٩١٣، ومسلم رقم ١٠٨٠.

وظهر من الصحابة عدد كبير ممن يعرفون القراءة والكتابة، ومنهم: عبد الله بن سعيد بن العاص، وسعد بن الربيع الخزرجي، وبشير بن سعد بن ثعلبة، وأبان بن سعيد بن العاص وغيرهم.

وقد قام بعض الكتّاب بتدوين القرآن الكريم، وكتب القرآن جميعه بين يدي النبي ﷺ، وإن كان قد كتب في عهده ﷺ مفرقاً في العسب[1] والأكتاف والرقاع واللخاف[2]، لكن الصحابة تلقوا القرآن عن النبي ﷺ مباشرة، وكان المعول عليه في حفظ القرآن وضبطه هو التلقي والسماع، فقد تلقوا القرآن كله آية آية وكلمة كلمة وحرفاً حرفاً من غير تبديل أو تحريف أو زيادة أو نقصان، ثم بلغوه كما تلقوه لمن بعدهم جيلاً بعد جيل حتى وصل إلينا كما أنزله الله غضاً طرياً، وبذلك اجتمع للقرآن الكريم الحفظ في الصدور والكتابة في السطور وصدق الله تعالى حيث يقول: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ۝٩﴾[الحجر].

ولم تقف عناية الصحابة بالقرآن عند حفظه فقط، بل عنوا برواية كل ما يتل به من ضبط لفظه وكلماته وتفسيره وأسباب نزوله، وما هي الأحرف التي نزل بها، ومعرفة مكيّه ومدنيّه ورسمه، وغير ذلك مما يتصل بالقرآن، مما أثر عن الصحابة رضوان الله عليهم.

بيد أن النبي ﷺ في أول الأمر لم يأذن في جمع الأحاديث وتدوينها وكتابتها كما أذن لهم في جمع القرآن وكتابته على وجه الشمول والاستيعاب، كما حدث بالنسبة للقرآن، ولعلّ ذلك يعود إلى حصر جهودهم في نطاق تدوين القرآن إلى جانب مخافة حدوث اللبس والاختلاط عند العامة بين الصحف التي كتب فيها

(١) العسب: بضمتين جمع عسيب: جريد النخل، وهي السعفة مما لا ينبت عليه الخوص.

(٢) اللخاف: حجارة بيض عريضة رقاق واحدتها لخفة.

القرآن بصحف الحديث وخاصة في فترة نزول الوحي بالقرآن، حيث إن عامة المسلمين لم يعتادوا على أسلوب القرآن، فلذلك ورد النهي عن جمع الأحاديث، فقد روى مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ أنه قال: «لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه، وحدثوا عني ولا حرج، ومن كذب عليّ متعمداً فليتبوّأ مقعده من النار»[1]، ثم زال الخوف على القرآن الكريم من كتابة الحديث بكثرة الكتّاب والحفاظ للقرآن.

ولما حصل التمييز بين القرآن والسُّنّة انتفى ما كان يمنع من كتابة الحديث، وزال الخوف وأُمِنَ اللبس والاختلاط بين القرآن والأحاديث، فعند ذلك أذن النبي ﷺ لبعض الصحابة بالكتابة، فقد وردت أحاديث تدل على إباحة الكتابة لبعضهم وأن بعض الصحابة كان يكتب.

فمن ذلك ما رواه البخاري ومسلم أن علياً رضي الله عنه لما سأله أبو جحيفة: هل عندكم عن رسول الله ﷺ شيء سوى القرآن؟ قال له: لا، والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إلّا أن يعطي الله عبداً فهماً في كتابه وما في هذه الصحيفة. قلت: وما في هذه الصحيفة؟ قال: العقل وفكاك الأسير وألّا يقتل مسلم بكافر[2]، وهذا يدل على أن هذه الصحيفة كان قد كتب فيها بعض الأحاديث.

ومما يدل أيضاً على إباحة الكتابة ما رواه البخاري وغيره عن أبي هريرة أنه قال: ما من أصحاب رسول الله ﷺ أحد أكثر مني حديثاً إلّا ما كان من عبد الله بن عمرو بن العاص فإنه كان يكتب ولا أكتب[3].

---

(١) تقدم تخريجه قريباً.

(٢) البخاري العلم رقم ١١١.

(٣) البخاري العلم رقم ١١٣.

وما رواه البخاري ومسلم إن أباه شاة رجل من أهل اليمن التمس من النبي ﷺ أن يكتب له شيئاً سمعه من خطبته عام الفتح، فقال النبي ﷺ: «اكتبوا لأبي شاة»(١).

وما رواه البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: لما اشتد بالنبي ﷺ وجعه قال: «ائْتُونِي بِكِتَابٍ أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَا تَضِلُّوا بَعْدَهُ ائتوني بكتاب أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده...»الحديث(٢).

وما رواه أبو داود والحاكم عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه قال: قلت: يا رسول الله إني أسمع منك الشيء أفأكتبه؟ قال: «نعم». قلت: في الغضب والرضى؟ قال: «نعم فإني لا أقول فيهما إلّا حقاً»(٣).

ومن هذه الروايات وغيرها يتبين لنا أن الحديث قد كتب على عهد النبي ﷺ، ويشهد لذلك ما كتبه النبي ﷺ لعماله بشأن الزكوات وأنصبتها وما كتبه من العهود بينه وبين اليهود بالمدينة وبينه وبين المشركين في الحديّبية والكتب التي كتبها إلى الأمراء وإلى ملوك الأرض، وما ثبت من أنه كتب كتاب الصدقات والديات والفرائض والسنن، وكل هذا يدل على أنه ﷺ أذن لأصحابه رضوان الله عليهم بكتابة الأحاديث؛ حتى أصبحت الكتابة عندهم تساعد الحفظ، وخاصة بعد انتشار الإسلام وكثرة الفتوح فدخل في الإسلام من ليس من العرب مثل الأعاجم الذين لا يستطيعون حفظ الأحاديث.

وبعد أن انتقل الرسول ﷺ إلى الرفيق الأعلى اختلف الصحابة في كتابة

(١) البخاري العلم رقم ١١٢.

(٢) البخاري العلم رقم ١١٤.

(٣) أبو داود رقم ٣٦٤٦.

الأحاديث وتدوينها في الكتب فكرهها طائفة منهم ابن عمر وابن مسعود وزيد بن ثابت وأبو موسى الأشعري وأبو سعيد الخدري وأبو هريرة ﷺ، وأباحها طائفة، منهم عمر وعلي وابنه الحسن وعبد الله بن عمرو بن العاص وأنس وجابر وابن عباس ومن بعدهم من التابعين كالحسن البصري وعطاء بن أبي رباح وسعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز ﷺ أجمعين.

ثم استقر الأمر والإجماع على جواز كتابة الأحاديث، بل على استحباب ذلك، ومنهم من قال بالوجوب لمن خشي النسيان ممن يتعين عليه تبليغ العلم للناس.

وقال ابن الصلاح: ولولا تدوين الأحاديث في الكتب لَدَرَسَت في الأعصرُ الأخيرة[1].

وعلى هذا اتفقت كلمة الصحابة مع التابعين على كتابة الأحاديث النبويّة بعد أن عرف الجميع الأسباب التي منعت من أجلها الكتابة والأسباب الأخرى التي أباحتها وأزالت الحرج.

(١) مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح ص١٧١.

الحديث في عهد الصحابة وكبار التابعين

ذكرنا فيما سبق أن عدداً كبيراً من الصحابة كان يكتب الحديث ولم يعد يتحرج من الكتابة بعد أن كتب القرآن وجمع وحفظه الجم الغفير، وبعد أن انقطع الوحي بعد وفاة الرسول ﷺ، وبعد أن زالت الأمية من المجتمع الإسلامي بدعوة الإسلام إلى التعلم.

وقد كان من الأعمال البارّة الرشيدة والحوافز على الكتابة ما قام به الخليفة الأول أبو بكر من كتابة الأحاديث والسنن المتعلقة بالزكاة والصدقات لعماله، ومن الحوافز أيضاً هَمُّ الخليفة الثاني الفاروق بأن يجمع الأحاديث ويقيدها في كتب فاستشار في ذلك أصحاب رسول الله ﷺ فأشاروا عليه أن يكتبها، ثم استخار الله شهراً وكره بعد ذلك كتابة الأحاديث، ولكن فعله هذا دلّ على أن جمهور الصحابة الذين استشارهم كان رأيهم الكتابة، إلى جانب أن الكتابة والقراءة شاعت في هذا العصر، وكان الكثير من الصحابة يكتب، ومن أشهر من كتب الأحاديث عبد الله بن عباس.

وكان بعضهم يحث على الكتابة، فهذا أنس بن مالك يقول: قيّدوا العلم بالكتابة[1].

(١) رواه الحاكم ١/٢٠٦، وانظر شرح مسلم النووي ١/٢٤٤ وتقييد العلم ص٦٩.

الحديث في عهد التابعين:

ثم جاء التابعون وقد تهيأ لهم كتابة الأحاديث والسنن فأكثروا من التقييد والكتابة وأصبح هناك تفرغ للعلم والرواية والفتوى في مكة والمدينة وسائر الأمصار الإسلامية التي سكنها الصحابة الذين حملوا الأحاديث عن رسول الله ﷺ وأقبل التابعون عليهم لأخذ الرواية والأحاديث والعلم عنهم.

وقال أبو الزناد: كنا نكتب الحلال والحرام، وكان ابن شهاب يكتب كل ما سمعه من الأحاديث[1].

وكان لعروة بن الزبير كتاب يكتب فيه فاحترق يوم الحرة في عهد يزيد بن معاوية.

ثم أخذت الحياة العلمية في الازدياد وكثر الراوون للأحاديث والكاتبون من التابعين، واتسعت رِقعة الإسلام، ودخلت تحت لواء الإسلام شعوب من كل جنس ولون، وفيهم المخلص وغير المخلص، وظهرت الخلافات السياسية والمذهبية والعصبيات الجنسية، وجاء أعداء الإسلام من الزنادقة والحاقدين فشرعوا يضعون الأحاديث لتأييد نِحَلِهم ومذاهبهم الباطلة، وتؤول الخلافة إلى عمر بن عبد العزيز على رأس القرن الأول عام ٩٩هـ وهنا يأمر بتدوين السُّنّة.

---

(١) جامع بيان العلم وفضله ١/٧٣.

تدوين الحديث

بداية التدوين الرسمي للحديث:

رأى الخليفة عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه جمع الأحاديث والسنن في الصحف، وأن تدوّن تدويناً عاماً في الكتب؛ حتى لا يختلط الصحيح بالزائف، وحتى لا يضيع منها شيء بموت أصحابها خاصة، وأنه خشي ما خشيه عمر بن الخطاب رضي الله عنه يوم أشار على أبي بكر الصديق رضي الله عنه بجمع القرآن وترتيبه بعد موت القراء، وكذا ما خشيه الكثير من الصحابة رضي الله عنهم يوم أشاروا على عثمان بجمع القرآن ونسخ المصحف الإمام إلى عدّة مصاحف ترسل إلى الأمصار مخافة اختلاف الناس وتفرقهم على مصاحف متعددة تختلف في القراءات. فقد فكر بهذا عمر بن عبد العزيز وكتب إلى عماله في الأمصار الإسلامية يأمرهم بجمع الأحاديث، وكان ذلك على رأس المئة الأولى من الهجرة، فكتب إلى عامله على المدينة أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم: أن انظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أو سننه أو من حديث عمر ونحو هذا فاكتبه فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء[1].

وأوصاه أن يكتب ما عند عمرة بنت عبد الرحمن الأنصارية سيدة نساء التابعين المتوفاة في سنة (٩٩هـ) وأوصاه أن يكتب ما عند القسم بن محمد بن أبي بكر أحد فقهاء المدينة السبعة المتوفى في سنة (١٠٧هـ)[2].

---

(١) سنن الدارمي ١/١٢٦.

(٢) فتح الباري ١/٢٠٤.

ويعتبر ما جمعه أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أول ما صنّف وكتب فكان بداية التدوين الرسمي بعد أن كان يدوّن الحديث فردياً على نحو ما سبق ذكره، ولكن لم يعرف عن هذا الكتاب أنه ظهر، كما لم يعثر عليه، ولعله قد فُقد مبكراً، والذي يظهر أيضاً أن هذا الجمع الذي قام به أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم لم يكن شاملاً، فلذا نجد الخليفة عمر بن عبد العزيز يكتب إلى الإمام محمد بن مسلم بن شهاب الزهري المدني أحد الأئمة وعالم الحجاز والشام وشيخ الإمام مالك المتوفى سنة (١٢٤هـ) وكان شغوفاً بجمع الأحاديث وروايتها وجمع المغازي والسِّيَر فجمع حديث أهل المدينة وقَدِمَ به إلى الخليفة عمر بن عبد العزيز.

ويعتبر العلماء ما فعله ابن شهاب هو أول التدوين الرسمي للأحاديث وجمعها على وجه الشمول والاستيعاب، وبذلك مهّد الطريق لمن أتى بعده من علماء الحديث الذين صنفوا في السُّنّة النبويّة في القرن الثاني والثالث الهجريين، حيث نشطت الحركة العلمية وأقبل العلماء على تدوين الحديث وصيانته من الدخيل والموضوع، وبدأ نشره على نطاق واسع في الأمصار كلها كما سنرى ذلك واضحاً في التدوين في القرن الثاني الهجري.

التدوين في القرن الثاني الهجري:

شاع التدوين في الطبقة التي تلي طبقة الزهري وأبي بكر بن حزم.

وصادف الأمر بالتدوين هوى في نفوس العلماء فأقبلوا على جمع الأحاديث والسنن وتجميعها، ولم يعد بعد ذلك من يتحرّج من السلف عن الكتابة والتدوين. واتُفِقَ الإجماع بعد ذلك على جواز كتابة الأحاديث واستحبابها، بل ربما أصبح ذلك واجباً على من يتعيّن عليه.

فممن اشتهر بتأليف المصنّفات في الحديث في القرن الثاني ممن عاصر الزهري أو ممن أخذ عنه من تلامذته:

١- الإمام زيد بن علي بن الحسين بن علي ﷺ، المتوفى سنة (١٢٣هـ) الذي صنّف كتابه المنسوب إليه المجموع، ويسمى «مسند الإمام زيد».

٢- أبو محمد عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج البصري، فقيه الحرم المكي وإمام أهل الحجاز في عصره، المتوفى سنة (١٥٠هـ) وهو أول من صنّف التصانيف في العلم بمكة وهو أحد تلامذة الزهري والآخذين عنه.

٣- محمد بن إسحاق المطلبي، أحد الأعلام في المغازي والسير، والمتوفى سنة (١٥١هـ)، جمع كتابه «السيرة» والمعروفة بسيرة ابن إسحاق، وهو ممن أخذ عن الإمام الزهري.

٤- وألّف الإمام مالك بن أنس، إمام دار الهجرة، والمتوفى سنة (١٧٩هـ) بالمدينة كتابه «الموطأ»، وهو أحد تلامذة الزهري والآخذين عنه.

٥- وألّف أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، المتوفى سنة (١٥٧هـ) بالشام – بيروت.

٦- وألّف سعيد بن أبي عروبة البصري، المتوفى سنة (١٥٦هـ) بالبصرة.

٧- وقيل: إن أول من ألّف بالبصرة هو الربيع بن صبيح السعدي البصري، المتوفى سنة (١٦٠هـ).

٨- وألّف أبو عبد الله سفيان بن سعيد الثوري، المتوفى سنة (١٦١هـ) بالكوفة.

٩- وألّف معمر بن راشد الأزدي اليماني، المتوفى سنة (١٥٣هـ).

١٠- وألّف الليث بن سعد المصري، المتوفى سنة (١٧٥هـ) بمصر.

١١- وألّف حماد بن سلمة بن دينار أبو سلمة البصري، المتوفى سنة (١٧٦هـ).

١٢ - وألّف عبد الله بن المبارك، المتوفى سنة (١٨١هـ) بخراسان.

١٣ - وألّف هشيم بن بشير السلمي، المتوفى سنة (١٨٨هـ) بواسط.

١٤ - وألّف جرير بن عبد الحميد، المتوفى سنة (١٨٨هـ) بالري.

وكانت طريقة هذه الطبقة في جمع الأحاديث ممزوجة بأقوال الصحابة والتابعين وفتواهم ويجمعون الأحاديث المتناسبة في باب واحد، ثم يصنّفون جملة من الأبواب بعضها إلى بعض ويجعلونها في مصنف واحد، ثم تلاهم كثيرون من أهل عصرهم في النسج على هذا المنوال، ثم نجد أن ما من مصر من الأمصار الإسلامية إلّا وقد جمع الأحاديث فيه إمام أو أئمة.

التدوين في القرن الثالث الهجري:

استمر نشاط العلماء في تدوين الأحاديث النبويّة في القرن الثالث الهجري مقتصرين في مصنّفاتهم على الأحاديث النبويّة خالية من أقوال الصحابة والتابعين، فأفردوا حديث رسول الله ﷺ عن غيره، وكان ذلك على رأس المئتين من الهجرة، فرتبت الأحاديث النبويّة على طريقة أخرى غير الطريقة التي سلكها أهل القرن الثاني، فألفوا فيه ما يعرف بالمسانيد، حيث جمعت أحاديث كل صحابي على حدة، وإن اختلفت المواضيع التي تناولها، وسميت هذه المصنّفات بالمسانيد.

فأول من ألّف على طريقة المسانيد أبو داود الطيالسي، المتوفى سنة (٢٠٤هـ) مسنده المشهور بـ «مسند الطيالسي»، ثم تبعه بعض من عاصره من أتباع التابعين، ومنهم أبو يعلى الموصلي، المتوفى سنة (٣٠٧هـ) ألف مسنداً.

وألّف أسد بن موسى العبسي الكوفي، المتوفى سنة (٢١٢هـ) مسنداً.

وألّف عبيد الله بن موسى العبسي الكوفي، المتوفى سنة (٢١٣هـ) مسنداً.

وألّف مسدد بن مسرهد البصري، المتوفى سنة (٢٢٨هـ) مسنداً.

وألّف نعيم بن حماد الخزاعي المصري، المتوفى سنة (٢٢٨هـ) مسنداً.

وألّف إسحاق بن إبراهيم الحنظلي المعروف بابن راهويه، المتوفى سنة (٢٣٨هـ) مسنداً.

وألّف عثمان بن أبي شيبة، المتوفى سنة (٢٣٩هـ) مسنداً.

وألّف الإمام أحمد بن حنبل، المتوفى سنة (٢٤١هـ) مسنداً.

ويعتبر مسند الإمام أحمد أوسع المسانيد وأوفاها وأجمعها للسُّنّة وأكثرها تثبتاً في الرواية واختيار الأحاديث الصحيحة والحسنة، وأشدهم احتياطاً في الأخذ عن الرواة ونقدهم.

ومن المسانيد المشهور «المسند الكبير المعلل» لأبي بكر البزار، المتوفى سنة (٢٩٢هـ).

ثم اقتفى الأئمة أثرهم فقل أن تجد في هذا العصر إماماً من أئمة الحديث إلّا ورتب حديثه على المسانيد، ومنهم من ألّف على الأبواب وعلى المسانيد معاً كأبي بكر بن شيبة، المتوفى سنة (٢٣٠هـ).

وقد دوّن أصحاب المسانيد السابقة الأحاديث النبوية بأسانيدها وبطرقها الكثيرة التي تَمكَّن العلماء بواسطتها تمييز الحديث الصحيح من الحسن من الضعيف؛ لأن هذه المسانيد لم تقتصر على جمع الأحاديث الصحيحة فقط، بل انطوت على الكثير من الأحاديث الضعيفة، بل فيها من الأحاديث الموضوعة.

ومما هو جدير بالذكر أن الباحث عن الأحاديث في هذه المسانيد أو عن حديث حكم معيّن يجد صعوبة في الوقوف على الأحاديث في المسانيد وطريقة البحث فيها عن الأحاديث ليست بسهلة ولا ميسرة؛ لأنها لم تكن مرتبة على

أبواب الفقه، وإنما روعي في ترتيبها جمع أحاديث الصحابي الواحد على وتيرة واحدة بدون نظر إلى أبواب الفقه، أو الاستدلال بالأحاديث على الأحكام.

وقد روعي أيضاً في بعض المسانيد ترتيب أسماء الصحابة على حروف المعجم أو على الأقدمية في الإسلام أو الهجرة أو حسب قرب الصحابة من النبي ﷺ.

ولهذا نرى أن الأئمة المتأخرين من أصحاب الكتب الستة التي هي الصحيحين والسنن أعرضوا عن هذا الترتيب إلى ترتيب الأحاديث على أبواب الفقه، تسهيلاً على العلماء الباحثين والفقهاء الناظرين في الأحكام.

فقد ألّف الإمام محمد بن إسماعيل البخاري، المتوفى سنة (٢٥٦هـ) كتابه «الجامع الصحيح» الذي رتّبه على أبواب الفقه، والتزم فيه الأحاديث الصحيحة، ثم تلاه تلميذه الإمام مسلم على هذا المنهاج.

فألّف الإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، المتوفى سنة (٢٦١هـ) كتابه «الجامع الصحيح» أيضاً فحذا حذو البخاري في التزام الصحيح كما ذكرنا.

وتبعهما على هذا الترتيب بقية أصحاب الكتب الستة وهم:

- أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، المتوفى سنة (٢٧٥هـ) فألّف كتابه المشهور بـ «سنن أبي داود».
- الإمام أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، المتوفى سنة (٢٧٩هـ) فألّف سنن الترمذي والمشهور بـ «جامع الترمذي».
- الإمام أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، المتوفى سنة (٣٠٣هـ) وألّف كتابه المشهور بـ«سنن النسائي».
- والإمام أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القروينى، المتوفى سنة (٢٧٣هـ) وألّف كتابه المشهور بـ«سنن ابن ماجه».

إلّا أن أصحاب السنن الأربعة لم يلتزموا إخراج الصحيح فقط كما فعل صاحبا الصحيحين، بل أخرجوا الصحيح والحسن والضعيف، وتتفاوت كتبهم في المنزلة بحسب تفاوتهم في العلم والمعرفة، وقد كان منهجهم في التأليف هو ترتيب الأحاديث على أبواب الفقه والاقتصار على أحاديث الأحكام فقط.

أما أصحاب الجوامع فقد تناولوا مع أحاديث الأحكام أحاديث العلم والوحي والتفسير والمغازي والسير والقصص والفتن، وأشراط الساعة وغير ذلك من المواضيع العامة الجامعة لكثير من الأبواب.

وهناك غير هؤلاء الأئمة الستة جماعة من العلماء ممن ظهروا في هذا القرن، ويعتبر هذا القرن العصر الذهبي لتدوين السُّنّة النبويّة فهو أزهى القرون وأوفاها وأشملها وأخصبها جمعاً للسُّنّة ونقداً للرواية، فظهرت فيه كتب السُّنّة المعتمدة والمشهورة، والتي تعتبر أهم دواوين السُّنّة؛ لأنها لم تدع من الأحاديث إلّا القليل وتلقاها الأئمة بالقبول وعليها المعول عند أهل الحديث، وهي التي تقدم ذكرها، وسنتناولها بدراسة مفصلة في مبحث كتب الرواية في القرنين الثاني والثالث الهجريين.

وفي هذا القرن أيضاً نشطت الحركة العلمية والرحلة في طلب الحديث، وظهر نقدا الحديث وحفاظه وعلماء الجرح والتعديل والعلم بتواريخ الرجال وعلل الحديث؛ حتى أن من جاء بعد هذا القرن فهم عيال عليهم في نقل الرواية، حيث إن المتأخرين بعدهم اقتصر دورهم على الجمع بين كتب السابقين أو اختصارها أو تهذيبها أو إعادة ترتيبها.

أهم كتب الرواية في القرنين الثاني والثالث الهجريين

لقد سبق أن ذكرنا بعض أعلام القرنين الثاني والثالث الهجريين ودورهم في تدوين السُّنّة النبويّة، والآن نتناول بعض كتب السُّنّة المشهورة بنوع من الدراسة الموسعة مع ذكر نبذة عن حياة صاحب كل كتاب من الكتب التي سنعرض لدراستها.

١- مجموع الإمام زيد بن علي، ويسمى مسند الإمام زيد:

متى دوّن هذا المجموع؟

يعود تدوين هذا الكتاب إلى مطلع القرن الثاني الهجري، وينسب إلى الإمام زيد.

وفي صحة نسبته إلى الإمام زيد نظر، والمشهور عند أهل العلم بالحديث أن جامع هذا المسند هو أبو خالد عمرو بن خالد الواسطي الهاشمي بالولاء الكوفي، المتوفى بعد سنة (١٢٠ هـ) وهو راوي المجموع.

ثم روى هذا المجموع عن الإمام زيد مع أبي خالد، إبراهيم بن الزبرقان ونصر بن مزاحم وسليمان بن إبراهيم.

ترتيب المسند:

لقد جمع هذا المجموع بين الفقه والحديث، حيث أنه يحتوي على المجموع

الفقهي والمجموع الحديثي، ومرتب على أبواب الفقه، وجمع بين أحاديث النبي ﷺ وبين أقوال الإمام عليّ كرّم الله وجهه إلى جانب فقه الإمام زيد الذي هو فقه أهل البيت وعمدة الأئمة الزيدية والهادوية.

عدد مرويات المسند:

اشتمل هذا المجموع على مئتين وثمانية وعشرين حديثاً مرفوعاً، وعلى ثلاث مئة وعشرين أثراً موقوفاً على الإمام علي رضي الله عنه، وعلى أثرين عن الإمام الحسين بن علي رضي الله عنهما.

وقد شرح هذا المجموع العلّامة شرف الدين الحسين بن أحمد السياغي، المتوفى سنة (١٢٢١هـ) وسمي هذا الشرح بـ«الروض النضير» وهو مطبوع في خمس مجلدات.

حياة الإمام زيد

مولده ونشأته:

ولد الإمام أبو الحسين زيد بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي سنة (٨٠هـ)، وأمه سِنْدية أهداها لأبيه المختار الثقفي، ونشأ الإمام زيد في أسرة معروفة بالعلم والزهد والورع والتقوى في بيت النبوّة، وتلقى العلم عن أبيه علي زين العابدين، ثم عن أخيه محمد الباقر، وسمع الحديث من كبار التابعين بالمدينة، وتنقل بين الحجاز والعراق، وأخذ عن علمائها والتقى في العراق بإمام المعتزلة واصل بن عطاء، المتوفى سنة (١٣١هـ)، حيث أخذ عنه أصول الدين وعلم الكلام، وقد قيل إن هذا اللقاء هو بداية اللقاء بين الزيدية والمعتزلة.

مكانته العلمية وشجاعته ووفاته:

شهد أهل العلم للإمام زيد بالعلم والفضل والزهد والورع والفقه والتقوى والحديث والأدب، وهو من رجال الإمام أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه، فخرجوا له واحتجوا بحديثه في كتبهم.

وقد سئل عنه الإمام جعفر الصادق عمه فقال: كان أقرأنا لكتاب الله وأفقهنا في دين الله وأوصلنا للرحم، والله ما ترك فينا لدنيا ولا لآخرة مثله.

وقال الشعبي: ما ولدت النساء أفضل من زيد بن علي، ولا أفقه ولا أشجع ولا أزهد.

وقال أخوه محمد الباقر: أعطي زيد بسطة.

وكان الإمام زيد بن علي قوياً شجاعاً لا يخاف في الله لومة لائم، أغلظ القول لخلفاء بني أمية وصارحهم بالمواجهة في مواطن كثيرة متعددة، ورام الخلافة فبايعه على الخلافة من أهل العراق من شيعته خمسة عشر ألف رجل، ودار بينه وبين والي بني أمية على العراق معارك، ولكن خذله بعض الرافضة وتفرقوا عنه، ولم يبق معه ممن بايعه إلّا ثلاث مئة رجل فقط، فقتل شهيداً في هذه المعركة وأرسل برأسه إلى الشام والمدينة وكان ذلك عام (١٢٢هـ) على الأصح، وقيل: عام (١٢٣هـ).

٢- موطأ الإمام مالك:

تدوينه وتسميته بالموطأ:

ألّف الإمام كتابه المشهور بالموطأ، ويعود تدوين هذا الكتاب إلى منتصف القرن الثاني الهجري، وقد استغرق تصنيفه وجمعه وتحريره أربعين عاماً.

أما عن سبب تسميته بالموطأ، فقد روي عن الإمام مالك أنه قال: عرضت كتابي هذا على سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة كلهم وطأني عليه فسميته «الموطأ) أي لمواطأة العلماء عليه وموافقتهم عليه، وقيل: لأنه وطأ به الحديث أي يسَّره للناس.

وقد قيل: إن سبب تسميته بـ«الموطأ» أن أبا جعفر المنصور الخليفة العباسي هو الذي أمر الإمام مالكاً أن يدوّن كتاباً في الحديث ويسميه «الموطأ».

منهج الإمام مالك في الموطأ وعدد أحاديثه:

لقد جمع الإمام مالك في كتابه «الموطأ» بين الأحاديث المرفوعة المسندة إلى رسول الله ﷺ وبين الأحاديث المرسلة والموقوفة على الصحابة، وبين أقوال التابعين وفتاواهم، فاختار من أحاديث أهل الحجاز ما كان قوياً وشرحه بمراسيل الصحابة وأقوال التابعين ودوّن ما يتعلق بالأحكام من الأحاديث مرتباً لها على أبواب الفقه.

وجملة ما احتواه «الموطأ» من الأحاديث (١٧٢٠) حديثاً منها الأحاديث المرفوعة المسندة (٦٠٠) حديث والمرسلة (٢٢٢) حديثاً والموقوفة (٦١٣) حديثاً وأقوال التابعين (٢٨٥) حديثاً.

وقد تتبع العلماء أحاديث «الموطأ» المرسلة والمنقطعة فوجدوا بعضها متصلاً مرفوعاً من طرق أخرى، وقد ذكر العلماء أن الإمام مالكاً اختار أحاديث «الموطأ» وانتقاها من مئة ألف حديث يرويها، وقد كان أول ما جمع «الموطأ» أورد فيه عشرة آلاف حديث، ثم صار ينقّحه ويهذّبه ويختصره حتى أصبح عدد أحاديثه ما ذكرناه.

مكانة الموطأ بين كتب السُّنّة وعناية العلماء به:

لقد اتفق المحدثون على جلالة وقدر هذا الكتاب وأثنوا على فضل مصنفه الإمام مالك؛ حتى قال الإمام الشافعي: ما على ظهر الأرض كتاب بعد كتاب الله أصح من «موطأ» الإمام مالك.

أما عن رتبة «الموطأ» فقد جعله بعض علماء المالكية مقدماً على الصحيحين «صحيح البخاري وصحيح مسلم».

وقال بعض العلماء، ومنهم الدهلوي الحنفي هو في مرتبة الصحيحين. والصحيح عند جمهور المحدثين أن رتبة «الموطأ» دون الصحيحين.

وقد اهتم العلماء بـ«الموطأ» واعتنوا به عناية فائقة فشرحوا أحاديثه وتكلموا عن أحوال رجاله كما وصلوا مراسيله ومنقطعاته وبلاغاته.

ومن أهم شروح «الموطأ»: «الاستذكار في مذاهب علماء الأمصار» و«التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» وكلاهما لابن عبد البر، المتوفى سنة (٤٦٣هـ).

حياة الإمام مالك

مولده ونشأته:

ولد الإمام أبو عبد الله مالك بن أنس الأصبحي، إمام دار الهجرة عام (٩٤هـ) وتلقى العلم عن شيوخ أهل المدينة وفقهائها واجتهد وبرز في العلم حتى قيل: (لا يُفتى ومالك بالمدينة) فتولّى منصب الإفتاء ستين عاماً، وأثنى العلماء على جلالة قدره ومكانته في العلم، وتوفي بالمدينة سنة (١٧٩هـ) عن عمر بلغ ٨٥ عاما رحمه الله.

٣- مسند الإمام أحمد بن حنبل:

تدوينه وعدد مروياته ومنهج الإمام أحمد فيه:

يعود تدوين مسند الإمام أحمد إلى أول القرن الثالث الهجري، ويعتبر من أشهر دواوين السُّنّة المشهورة وأجمعها للأحاديث، فقد أثبت فيه الإمام أحمد أكثر من ثلاثين ألف حديث أو يزيد، انتقاها من نحو سبع مئة وخمسين ألف حديث.

وقد روى فيه عن سبع مئة صحابي، وعن ست وسبعين صحابية، فجمع فيه مرويات كل صحابي على حدة شأنه شأن المسانيد الأخرى التي عنيت بجمع مرويات كل صحابي على حدة غير مراعية ترتيب الأحاديث على أبواب الفقه، وقد راعى فيه الإمام أحمد تسلسل نظام الطبقات بالنسبة للصحابة الذين أسند إليهم الحديث، حيث قدم أولاً أحاديث العشرة المبشرين بالجنة من الصحابة وأولهم الخلفاء الأربعة، ثم بعدهم أحاديث أهل البيت وأقدم الصحابة إسلاماً وهجرة، وقد يراعي أحياناً فضائل الصحابة ومواقع بلدانهم التي نزلوها.

ولم يلتزم نظام ترتيب الأسماء على حروف المعجم.

مكانة المسند ومنزلته من كتب السُّنّة ودرجة أحاديثه واعتناء العلماء به:

ذكرنا أن مسند الإمام أحمد يعتبر من أوسع كتب السُّنّة وأشهرها وأجمعها، ويعد من أمهات كتب السُّنّة ودواوينها المعتبرة عند العلماء والتي عليها المعول، وقد ألحقه العلماء بالأمهات الست المشهورة، وتوجد به أحاديث لا توجد في الصحيحين ولا في السنن الأربعة، ولهذا فقد قال الإمام أحمد لابن عبد الله: احفظ هذا المسند فإنه سيكون للناس إماماً.

منزلة أحاديث المسند:

لقد عرف الإمام أحمد بشدة احتياطه وتثبته في جمع الأحاديث وإخراجها،

فهو لا يخرج إلّا عمن ثبتت عدالته وصدقه عند أئمة الحديث، فأكثر أحاديث المسند صحيحة، بل وفيه من الأحاديث الصحيحة زيادة على ما في الصحيحين، بل والسنن الأربعة، وفيه الحديث الحسن والحديث الضعيف، ويقال: إن فيه بعض الموضوعات، ولكن ما وجد فيه من الموضوعات لا تزيد عن أربعة أحاديث، وقد اعتذر عنها بأن الإمام أحمد أمر بالضرب عليها فتركت سهواً، وقد عاجلته المنية قبل إتمام تنقيح المسند منها، وقيل: إنها من زيادة ابنه عبد الله بن أحمد؛ لأنه هو راوي المسند عن أبيه وله زيادة أضافها على المسند.

وقد ألّف الحافظ ابن حجر كتاباً في الذب عن مسند الإمام أحمد سمّاه «القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد) وبيّن فيه منزلة أحاديث المسند التي انتقدها العلماء ووضّح منزلتها.

شروح المسند:

لقد اعتنى العلماء بمسند الإمام أحمد، فمنهم من شرحه، ومنهم من اختصره ومنهم من رتّب أحاديثه على حروف المعجم أو على أبواب الفقه، ومنهم من علّق عليه، ومنهم من تكلّم عن رجال المسند.

فممن شرحه أبو الحسن بن عبد الهادي السندي، المتوفى سنة (١١٣٦هـ) وقد اختصره سراج الدين عمر بن الملقّن، المتوفى (٨٠٥هـ) ورتّب أحاديثه على حروف المعجم الحافظ ابن حجر، وتكلم عن رجاله، كما رتّبه على أبواب الفقه وشرحه العلّامة أحمد بن عبد الرحمن البنا الساعاتي وسمي الترتيب بـ «الفتح الربّاني» وشرحه في «بلوغ الأماني من أسرار الفتح الربّاني» وكلا الكتابين مطبوع، وخرّج أحاديثه وعلّق عليه العلّامة أحمد محمد شاكر، ولكن عاجلته المنية قبل إتمام المسند فأصدر منه ثمانية عشر جزءاً أخذت من المسند من أوله إلى تمام جزء كبير من مسند أبي هريرة.

حياة الإمام أحمد بن حنبل

ولد الإمام أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني ببغداد عام (١٦٤هـ)، وطلب العلم وهو صغير، ورحل في سبيل تحصيله إلى الآفاق وطاف البلاد الإسلامية شرقاً وغرباً، وأثنى عليه العلماء كثيراً، واعترفوا بمكانته العلمية في الحديث وعلله ورجاله ونبوغه في كافة العلوم حتى صار إمام أهل السُّنّة بلا منازع، كما صار في الفقه من الأئمة الأعلام الذين يعتبر ويعتد بأقوالهم في الفقه وفي معرفة الحلال والحرام، إلى جانب ما اشتُهر به من التمسك بالسُّنّة والزهد والورع.

وقد امتُحن كثيراً وأوذي من قبل بعض العباسيين بمحنة خلق القرآن، فضُرب وسجن فصبر واحتسب ذلك لله.

ومن آثاره العلمية التي خلفها كتابه «المسند» الذي لم يوجد له نظير، وقد تقدمت دراسته، وله أيضاً من المؤلفات كتاب «السُّنّة» وكتاب «معرفة الصحابة» وكتاب «الأشربة» وغيرها من المصنّفات. توفي سنة (٢٤١هـ) رحمه الله.

٤- صحيح الإمام البخاري:

ويسمى الجامع الصحيح، ويعتبر صحيح البخاري عند أهل السُّنّة وجمهور المحدثين والفقهاء والأصوليين أصح كتب السُّنّة والأحاديث على الإطلاق، بل هو عندهم أصح كتاب بعد القرآن الكريم.

ويعتبر أول كتاب دوّن في الحديث المجرّد، وكان تدوينه في بداية النصف الثاني من القرن الثالث الهجري، وقد بذل الإمام البخاري في تصنيف كتابه «الجامع الصحيح» جهداً كبيراً ووقتاً طويلاً، بلغ ستة عشر عاماً حتى جمعه.

وقد اختار أحاديثه من ست مئة ألف حديث، فاقتصر على إخراج الصحيح منها، ولم يستوعب كل الصحيح، بل اختار منه ما وافق شرطه، وقد ترك من الصحيح أكثر مما أثبته لئلا يطول الكتاب.

شرط البخاري في صحيحه:

لم يفصح البخاري عن شرط شرطه أو عينه زيادة على شروط الصحة المتفق عليها، ولكن العلماء الباحثين ظهر لهم بالتتبع والاستقراء لأساليب الإمام البخاري ما ظنه البعض أنه شرط البخاري وكذلك الحال في شرط مسلم.

وقد شاع على ألسنة المحدثين أن شرط البخاري في إخراج الحديث الصحيح في كتابه «الجامع الصحيح) ألّا يخرج للراوي إلّا إذا كان قد عاصر من روى عنه ولقيه ولو مرة واحدة، وعلى ذلك فإنه لا يخرج للراوي إذا لم يتحقق هذا الشرط لديه ولا يقبل روايته عن شيخه الذي روى عنه بصيغة (عن) إلّا بعد أن يكون قد لقي شيخه.

وهذا الشرط عند البخاري زائد على شروط الصحة التي هي عدالة الراوي وضبطه واتصال السند وخلوه من الشذوذ والعلة.

منهج الإمام البخاري في الجامع الصحيح:

جمع الإمام البخاري في كتابه هذا نبذة من أحاديث الأحكام والفضائل والأخبار والأمور الماضية والمستقبلية، بالإضافة إلى الآداب والرقائق والدعوات والمغازي والسير، لذلك سمي كتابه «الجامع الصحيح» المسند المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، كما اقتصر على الأحاديث التي اتصل سندها فقط، إلّا أنه كان من منهج الإمام البخاري الاهتمام بالأحاديث المسندة، أما ما

كان في «الجامع الصحيح» من الأحاديث غير المسندة مما لم يتصل سنده من المعلقات مما حذف من أول سنده راوٍ أو أكثر فهذا خارج عن نمط الكتاب ومنهجه وموضوعه ومقاصده، وإنما أورده الإمام البخاري للاستشهاد فقط في تراجم أبواب الكتاب، ولا يوجد شيء منها في صلب الكتاب، وربما أن الإمام البخاري لا يجد حديثاً مسنداً على شرطه فيعلّق الحديث ويبوّب عليه ويستنبط منه حكماً فقهياً أو يربط بينه وبين آية من القرآن.

وقد عني العلماء بالأحاديث المعلّقة في صحيح البخاري وتكلّموا عنها، ومما ينبغي أن يعلم أن ما أورده البخاري منها بصيغة الجزم كـ(قال) و(روى) و(ذكر) فهذا يفيد الصحة إلى من علّقه عنه، وأما ما علّقه عن شيوخه بصيغة الجزم فليس من المعلّق، وإنما هو من المتصل، وقد يعلّق البخاري الحديث في بعض المواضع من «الجامع الصحيح» وهو مسند متصل في مكان آخر في نفس الصحيح، وقد يكون الحديث معلّقاً عنده في الصحيح، وهو صحيح متصل عند مسلم أو عند غيره من كتب السُّنّة المشهورة.

أما إذا كان المعلّق بصيغة لا تدل على الجزم ويقال لها صيغة التمريض كـ(قيل) و(يروى) و(يذكر) فهذا لا يستفاد منه الصحة ولا عدمها، بل يحتمل أن يكون صحيحاً وأن يكون غير ذلك، فينبغي البحث عنه حتى يعرف حاله وتظهر منزلته من الصحة أو الحسن أو الضعف، ويوجد من هذا النوع في صحيح البخاري ما هو صحيح عند غير البخاري وليس هو على شرطه في الصحيح.

عدد أحاديث الجامع الصحيح:

اختلف العلماء من شراح «الجامع الصحيح» للإمام البخاري في عدد أحاديثه، فقال ابن الصلاح: إن جملة ما حواه «الجامع الصحيح» من الأحاديث

المسندة المتصلة بالمكررة هو (٧٢٧٥) حديثاً وبدون المكرر أربعة آلاف حديث. والذي حققه الحافظ ابن حجر أن جملة ما حواه «الجامع الصحيح» من الأحاديث المسندة المتصلة (٢٦٠٢) حديثاً بدون المكرر، وإن جملة ما فيه من الأحاديث المكررة سوى المعلّقات والمتابعات (٧٣٩٧) حديثاً، وجملة ما فيه من المعلّقات (٣٤١) حديثاً، وجميع ما فيه بالمكرر (٩٠٨٢) حديثاً.

منزلة صحيح البخاري وثناء العلماء عليه وعنايتهم به:

لقد اهتم العلماء قديماً وحديثاً بصحيح الإمام البخاري وأثنوا عليه بأنه أصح الكتب بعد كتاب الله، وتلقوه بالقبول وقدموه على غيره من الكتب المصنفة قبله وبعده، وأجمعوا على أن جميع ما فيه من الأحاديث المسندة المتصلة المخرجة على شرطه صحيحة، وأنه ليس فيه حديث ضعيف أو معلول.

ولقد وجه بعض العلماء بعض الانتقادات على صحيح البخاري، ولكن لم يكن الصواب حليفهم؛ فقد رجح الحُفّاظ ما ذهب إليه البخاري وأجابوا على تلك الانتقادات بما يشفي ويكفي ورجحوا ما صار إليه الإمام البخاري.

وإلى جانب عناية العلماء بالصحيح فقد عكفوا على دراسته وحفظه وشرحه والعناية برجاله وتراجمه، وقد بلغت شروح «الجامع الصحيح» أكثر من ثلاث مئة شرح، ومن أشهرها «فتح الباري شرح صحيح البخاري» للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى سنة (٨٥٢هـ)، و«عمدة القاري بشرح البخاري» لبدر الدين العيني الحنفي، المتوفى سنة (٨٨٥هـ)، و«إرشاد الساري إلى صحيح البخاري» لأحمد بن محمد القسطلاني، المتوفى سنة (٩٢٢هـ).

حياة الإمام البخاري

مولده – نشأته – ومكانته العلمية:

ولد الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة الجعفي البخاري عام (١٩٤هـ)، وطلب العلم صغيراً، وتلقى العلم عن شيوخ أهل بلده وحفظ بعض التصانيف ورحل إلى الشام والعراق وغيرها، وأخذ عن علماء أهل كل بلد زارها، وقد حباه الله حفظاً وقوة ذاكرة وملكة وفهماً وذكاء واسعاً خارقاً، وبسط له في المعرفة والعلم حتى لقبه العلماء بأمير المؤمنين في الحديث، وشهد له بذلك القاصي والداني.

آثاره العلمية ووفاته:

لقد ألّف الإمام البخاري كتباً كثيرة في الحديث، أشهرها وأهمها وأعظمها نفعاً كتابه «الجامع الصحيح» المتقدم الذكر والذي تقدمت دراسته.

وإلى جانب ذلك فإنه قد ألّف كتابه «التاريخ الكبير» وهو إلى جوار قبر الرسول ﷺ بالمدينة المنورة.

وله من المؤلفات أيضاً «التاريخ الأوسط» و«التاريخ الصغير» و«الأدب المفرد» و«جزء القراءة خلف الإمام» و«خلق أفعال العباد»، وغيرها من المؤلفات القيمة النافعة في شتى علوم الحديث ورجاله، والعلوم الإسلامية المختلفة، وقد توفي الإمام البخاري سنة (٢٥٦هـ) بقرية خرتنك بقرب بخارى، رحمه الله.

٥- صحيح الإمام مسلم:

ويسمى «الجامع الصحيح» ويعتبر هذا الكتاب ثاني كتب الصحاح من كتب السُّنّة المطهرة، فقد دوّن بعد صحيح الإمام البخاري وقد بذل فيه الإمام مسلم جهداً كبيراً استغرق خمسة عشر عاماً في جمعه وترتيبه وتهذيبه وتنقيحه، وقد انتقاه من ثلاث مئة ألف حديث من مسموعات ومروياته.

وجملة ما في صحيح مسلم من الأحاديث بدون المكرر أربعة آلاف حديث، وهو بالمكرر يزيد على صحيح البخاري لكثرة طرقه.

وقد قال الإمام مسلم: ما وضعت شيئاً في كتابي هذا إلّا بحجة، وما أسقطت منه شيئاً إلّا بحجة، وليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا، إنما وضعت ما أجمعوا عليه.

شرط مسلم ومنهجه في صحيحه:

تقدم أن قلنا: إن البخاري ومسلم لم يفصحا عن شرط شرطاه أو عيناه زائداً على شروط الصحة المتفق عليها، ولكننا نجد أن الإمام مسلماً قد صدر كتابه بمقدمة يبين فيها بعض الملامح عن منهجه، كما تناول فيها بعض قضايا علوم الحديث ورتب كتابه ترتيباً جيداً حسب الموضوعات دون أن يبوّب لها أو يضع لها عناوين، بل سرد الأحاديث سرداً إلى جانب اهتمامه بجمع طرق كل حديث في مكان واحد مما جعل بعض العلماء من أهل المغرب يفضلونه على صحيح الإمام البخاري، مخالفين بذلك جمهور المحدثين الذين يرون صحيح الإمام البخاري مقدماً على صحيح الإمام مسلم.

ومن منهم الإمام مسلم أنه التزم كشيخه البخاري إخراج الصحيح الذي

توفرت فيه شروط الصحة من اتصال السند وعدالة الراوي الضابط عن مثله من أول السند إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة. بيد أنه قد خالف البخاري في اكتفائه بالمعاصرة بين الراوي والمروي عنه دون شرط اللقيا بينهما التي هي شرط البخاري، ومن هنا حكم مسلم للإسناد المعنعن بالاتصال حيث أن المعاصرة تكفي في قبول رواية من عنعن.

شروح صحيح الإمام مسلم:

لقد اعتنى العلماء بصحيح الإمام مسلم كما اعتنوا بصحيح الإمام البخاري، وممن اعتنى به وشرحه القاضي عياض بن موسى اليحصبي الأندلسي، المتوفى سنة (٥٤٣هـ) وشرحه أيضاً الإمام يحيى بن شرف المري النووي، المتوفى سنة (٦٧٦هـ) وهو الذي وضع له عناوين وترجم كل مجموعة من الأحاديث بما يناسبه من التراجم والاستنباطات الفقهية.

حياة الإمام مسلم

مولده – نشأته – ومكانته العلمية:

ولد الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري عام (٢٠٤هـ) وطلب العلم صغيراً ورحل إلى الحجاز والشام والعراق ومصر وغيرها من الأمصار الإسلامية، والتقى خلال رحلاته بكبار العلماء وأئمة الحديث وحفاظه كالإمام أحمد وإسحاق بن راهويه والبخاري، وهو من أبرز شيوخه الذين تخرج عليهم، كما روى عنه الترمذي وابن خزيمة وابن أبي حاتم وغيرهم.

وبرز الإمام مسلم في شتى علوم الحديث واقتص أثر البخاري والتزم إخراج

الحديث الصحيح في كتابه «الجامع الصحيح» الذي يعد من أشهر وأبرز مؤلفات الإمام مسلم، وقد أثنى العلماء على الإمام مسلم وعلى كتابه الصحيح وتلقوه بالقبول وجعلوه بعد صحيح الإمام البخاري.

وللإمام مسلم مؤلفات أخرى في الحديث تزيد على عشرين مصنفاً، وتوفي الإمام مسلم سنة (٢٦١هـ) رحمه الله.

موازنة بين الصحيحين:

اتفق العلماء على أن الصحيحين أصح كتب الحديث قاطبة[١]، واختلفوا أيهما أصح؟ فذهب جمهور العلماء إلى أن صحيح البخاري أصح وأكثر فوائد من صحيح مسلم، وذهب بعض أهل العلم من المغاربة وأبو علي النيسابوري إلى ترجيح صحيح مسلم على صحيح البخاري.

والحق: أن صحيح الإمام البخاري أقدم وأصح وأرجح من صحيح الإمام مسلم للأمور الآتية:

١- من حيث اتصال السند، فصحيح البخاري أصح؛ لأن البخاري اشترط في الإسناد المعنعن معاصرة الراوي لمن روي عنه، وثبوت اللقيا بينهما ولو مرة واحدة، بينما اكتفى مسلم بمجرد المعاصرة فقط، مع إمكان اللقيا ولم يشترط اللقيا بالفعل.

٢- ومن حيث عدم الشذوذ والعلة؛ فلأن ما انتقد من الأحاديث على الإمام

---

(١) وهذا لا يخالف ما ذكرناه سابقاً عن الإمام الشافعي أنه قال: لا أعلم كتاباً في الأرض أكثر صواباً من كتاب الإمام مالك «الموطأ» إلّا أنه قال هذه المقالة قبل وجود الصحيحين. وقد كانت كتب كثيرة مصنفة في عصر الإمام مالك في ذلك الوقت أصحها كتاب «الموطأ» للإمام مالك، وعلى ذلك ينزل قول الشافعي رحمه الله.

البخاري أقل عدداً مما انتقد على الإمام مسلم[١].

٣- صحيح البخاري أكثر فوائد وأوفر دقة في استنباط الأحكام الفقهية من صحيح مسلم.

٤- ومن حيث العدالة والضبط، فإن رجال البخاري الذين تكلم فيهم أقل عدداً من الرجال الذين تكلم فيهم من رجال مسلم، ومما لا شك فيه أن من لم يتكلم فيه أصلاً أولى ممن تكلم فيه[٢]، وكون صحيح البخاري أصح من صحيح مسلم إنما هو باعتبار المجموع وإلّا فقد توجد بعض الأحاديث في مسلم أقوى من بعض الأحاديث في صحيح البخاري، ومع ذلك فقد امتاز صحيح مسلم بأمور لم تكن للبخاري أيضاً، ومنها:

١- عدم تقطع الأحاديث كما في صحيح البخاري، فصحيح مسلم أحسن جودة وبياناً في سياق الأحاديث وترتيب الروايات التي هي في موضوع واحد في مكان واحد، فكان أيسر على الباحث الذي يريد الاطلاع والوقوف على طرق الحديث المختلفة.

٢- كما أن الإمام مسلماً قد وضع لكتابه الصحيح مقدمة يبين فيها منهجه، وذكر فيها نبذة طيبة عن علوم الحديث ومباحثه.

هل استوعب البخاري ومسلم كل الصحيح؟

لم يستوعب البخاري ولا مسلم في صحيحيهما كل الأحاديث الصحيحة،

---

(١) الأحاديث التي انتقدها العلماء حفاظ الحديث على الإمام البخاري ثمانية وسبعون حديثاً، وما انتقدوه على الإمام مسلم من الأحاديث مئة حديث، واشتركا في اثنين وثلاثين حديثاً منتقدة عليهما معاً.

(٢) الرجال المتكلم فيهم من رجال البخاري نحواً من ثمانين رجلاً. والرجال المتكلم فيهم من رجال مسلم نحواً من مئة وستين رجلاً، ومن كان أقل نقداً فهو أولى بالتقدم ممن كان أكثر انتقاداً.

ولا التزما إخراج كل الصحيح، وإنما أخرجا من الصحيح ما هو على شرطهما، فقد روي عن البخاري أنه قال: ما وضعت في كتابي «الجامع» إلّا ما صحّ وتركت من الصحاح مخافة الطول. وقال مسلم: ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هنا، وإنما وضعت ما أجمعوا عليه.

ومن هذين الخبرين يتبين لنا أن كلاً من البخاري ومسلم لم يقصدا استيعاب كل الحديث الصحيح، وليس أدل على ذلك أنهما أيضاً قد صححا أحاديث ليست في كتابيهما الصحيحين. وهذا الترمذي ينقل عن البخاري تصحيحه لأحاديث ليست في الصحيح وإنما هي في السنن. وأيضاً فإن كثيراً من الأحاديث الصحيحة توجد عند غيرهما من الكتب المعتمدة ممن التزم أصحابها إخراج الصحيح فيها كـ«صحيح ابن خزيمة» و«صحيح ابن حبان» و«مستدرك الحاكم» و«المختارة للضياء المقدسي»، وهذه الأحاديث الصحيحة الزوائد قد لا توجد في الصحيحين ولا في مسند الإمام أحمد ولا في السنن الأربعة أيضاً، وليس بدقيق قول من قال: إنه قل ما يفوت البخاري ومسلم من الأحاديث الصحيحة. والصحيح أن يقال: إنه لم يفت الأمهات الستة -الصحيحين والسنن الأربعة- إلّا اليسير من الأحاديث الصحيحة، وتوجد هذه الزوائد من الأحاديث الصحيحة في مسند الإمام أحمد ومسند أبي يعلى والبزار، وبقية السنن الأخرى والمعاجم والأجزاء والصحاح التي التزم أصحابها إخراج الأحاديث الصحيحة.

ومن أمثال هذه الكتب التي التزم أصحابها إخراج الأحاديث الصحيحة صحيح ابن خزيمة - محمد بن إسحاق بن خزيمة، المتوفى سنة (٣١١هـ)- وصحيح ابن حبان - محمد بن حبان البستي، المتوفى سنة (٣٥٤هـ) ومستدرك الحاكم - أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن البيع النيسابوري، المتوفى سنة

(٤٠٥هـ)- ومنتقى ابن الجارود – أبي محمد عبد الله بن علي بن الجارود، المتوفى سنة (٣٠٦هـ)- وكتاب الأحاديث الجياد المختارة للإمام الحافظ ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي الحنبلي، المتوفى سنة (٥٦٩هـ).

أما من لم يلتزم إخراج الصحيح ولكنه أخرج الصحيح والحسن والضعيف فلا يحكم للحديث بالصحة بمجرد وجودٌ في هذه الكتب، بل لا بد من التنصيص على صحته من إمام حافظ نقاد.

٦- سنن أبي داود السجستاني:

تدوينه ومكانته من كتب السنة:

يعتبر كتاب السنن لأبي داود أحد كتب الحديث المشهورة وأحد الأمهات الست التي تلقتها الأمة بالقبول وعليها المعول، وهو أحد السنن الأربعة المشهورة التي عنيت بأحاديث الأحكام خاصة، حيث اقتصر فيه مؤلفه على أحاديث الأحكام، ولم يتعرض لأحاديث الفضائل والرقائق والآداب والقصص والأخبار.

وتم تدوينه في منتصف القرن الثالث الهجري وهو أول السنن الأربعة وأقدمها منزلة بعد الصحيحين.

منهجه وعدد أحاديثه:

لقد بذل أبو داود جهداً كبيراً وعظيماً في كتابه، فقد أجاد في ترتيب أحاديث والعناية به، فقد انتقاه من خمس مئة ألف حديث، واشتمل على أربعة آلاف حديث من أحاديث الأحكام خاصة فهو مرجع الفقهاء في أحاديث الأحكام.

شرطه في السنن:

اشترط الإمام أبو داود في كتابه: أن لا يخرج الحديث عن رجل أجمع النقاد على ترك حديثه، فقد قال في رسالته التي أرسلها إلى أهل مكة يخبرهم فيها عن منهجه في كتابة السنن حيث قال: قد ذكرت فيه الصحيح وما يقارب، وما كان فيه وهن شديد بيته، وليس في كتابي هذا الذي صنفته عن رجل متروك الحديث شيء. ولكن مع هذا فهو لا ينص على صحة الحديث ولا ضعفه فيسكت عنه، وما سكت عنه في منهجه أنه صالح للاحتجاج به، ولكن العلماء قد تتبعوا أحاديث السنن وحكموا عليها بما تستحقه من الصحة أو الحسن أو الضعف.

رواة السنن وشروحه:

وقد روى سنن أبي داود عن مؤلفه كل من ابن الأعرابي وابن داسة والرملي، وقد اعتنى به العلماء وشرحوه، ومن أهم شروحه المشهورة «معالم السنن شرح سنن أبي داود» للإمام الحافظ أبي سليمان حمد بن محمد الخطابي، المتوفى سنة (٣٨٨هـ).

حياة الإمام أبي داود

ولد الإمام أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني عام (٢٠٢هـ)، وطلب الحديث صغيراً ورحل في طلبه إلى الشام والعراق والحجاز ومصر وغيرها، والتقى بأئمة الحديث وأخذ عنهم، ومن أشهر من أخذ عنه الإمام أبو داود الإمام أحمد بن حنبل، كما روى عن أبي داود جماعة من أهل الحديث منهم: ابن الأعرابي، والرملي، وابن داسة وغيرهم.

مكانته العلمية وآثاره ووفاته:

لقد أثنى العلماء على الإمام أبي داود بالعلم والمعرفة والرسوخ في علم الحديث والفقه، فقد قال ابن حبان: أبو داود أحد أئمة الدين فقهاً وعلماً وورعاً وحفظاً وإتقاناً.

أما آثاره العلمية فكثيرة وأهمها (السنن» الذي تقدم ذكره.

وقد بلغت مصنفاته في الحديث اثني عشر مصنفاً.

توفي أبو داود رحمه الله سنة (٢٧٥هـ).

٧- جامع الترمذي ويسمى سنن الترمذي:

يعتبر جامع الترمذي من أهم كتب السنة المشهورة المعتبرة عند علماء الحديث، وهو أحد الأمهات الست التي تلقتها الأمة بالقبول وعليها المعول والاعتماد في أحاديث الأحكام، ويعد جامع الترمذي في الرتبة الثانية بعد سنن أبي داود.

منهج الترمذي وشرطه في كتابه:

لقد بذل الإمام الترمذي جهداً عظيماً في جمع وترتيب كتابه الجامع، حتى امتاز بأمور لم تكن لغيره من أصحاب السنن ولم يسبق إليها، وقد التزم في كتابه هذا أن لا يخرج إلّا حديثاً عمل به فقيه أو احتج به مجتهد، فالترمذي لم يلتزم بإخراج الحديث الصحيح فقط، ولكنه أخرج الصحيح ونص على صحته وأخرج الحديث الحسن وبينه ونوه به وأكثر من ذكره وهو الذي شهره، ويعتبر كتاب الترمذي من مظان الحديث الحسن، وأخرج الحديث الضعيف ونص على ضعفه وأبان عن علته، وأخرج بعض الأحاديث المناكير في الفضائل ونبه عليها غالباً،

ولا يسكت عنها، كما امتاز بملاحظات حول الأسانيد وكشف عللها وجمع طرقها، فهو يسوق الحديث من طريق واحد ثم يشير إلى بقية الطرق المماثلة أو المشابهة التي في الباب، وقد ذكر في كتابه بعض المصطلحات العلمية من فن الاصطلاح كقوله: «**هذا حديث حسن صحيح**» وكقوله: «**حديث غريب**» إلى غير ذلك من المصطلحات العلمية في فن مصطلح الحديث، إلى جانب أنه قد حلى كتابه بالاستدلالات الفقهية واستنباط الأحكام من الأحاديث، وبين من أخذ بها أو عمل بها من الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين من فقهاء الأمصار، وقد تضمن كتابه أيضاً كتاباً آخر سماه «العلل» كشف فيه علل بعض الأحاديث وبذلك يكون جامع الترمذي قد تضمن فوائد كثيرة.

شروحه وعناية العلماء به:

لقد اعتنى العلماء بجامع الترمذي، فتكلموا عن أحوال رجاله وكشف مصطلحاته العلمية وشرحه كثير من العلماء، ومن أشهر شروحه وأحسنها وأنفعها كتاب «عارضة الأحوذي» للحافظ أبي بكر بن العرب المتوفى سنة (٥٤٣هـ) وشرحه الحافظ عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، المتوفى سنة (٧٩٥هـ)، وشرحه ابن سيد الناس أبو التفح اليعمري، المتوفى سنة (٧٣٢هـ)، وقد أكمله الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، المتوفى سنة (٨٠٦هـ).

ومن شروحه المشهورة «تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي» للعلامة عبد الرحمن المباركفوري العالم الهندي، المتوفى سنة (١٣٥٣هـ).

حياة الإمام الترمذي وآثاره العلمية

مولده – نشأته – ومكانته العلمية:

ولد الإمام أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي عام (٢٠٩هـ) في قرية من قرى ترمذ، وطلب العلم صغيراً، ورحل في سبيل ذلك إلى الشام والعراق والحجاز وخراسان وغيرها، ولقي كثيراً من أئمة الحديث وشيوخه، وسمع منهم الحديث واشتهر بالعلم والضبط والإتقان وشهد له علماء عصره بالحفظ.

ومن أشهر من أخذ عنهم الترمذي الإمام البخاري والإمام سلم والإمام أبو داود، وقال الحاكم: مات البخاري ولم يخلف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والورع.

ومن آثار الترمذي العلمية كتاب «الشمائل» و«العلل الكبرى» وغيرها. وتوفي سنة (٢٧٩هـ) عن سبعين عاماً.

٨- سنن النسائي:

صنف الإمام النسائي سننه الكبرى والتي تعتبر أقل الكتب بعد الصحيحين حديثاً ضعيفاً ورجلاً مجروحاً.

وكتاب السنن للنسائي يعد في رتبة سنن أبي داود أو قريب منه؛ لما عرف عن الإمام النسائي من التحري والاستقامة في المنهج، وكان من مذهب النسائي أنه لا يخرج عن راوٍ أجمع النقاد على تركه، ولهذا فإن كتابه السنن قد ضم الصحيح والحسن والضعيف، ثم استخلص من «السنن الكبرى» «السنن الصغرى» وتسمى «المجتبى».

و «المجتبى» أقل السنن حديثاً ضعيفاً، وعدد أحاديثه (٥٧٦١) حديثاً. وقيل: إن «المجتبى» انتقاه تلميذ النسائي أبو بكر بن السني، المتوفى سنة (٣٧٤هـ)، واعتبر «المجتبى» أصلاً معتمداً عند علماء الحديث. وقد اعتنوا به وشرحوه، ومن أشهر شروحه «زهر الربى على المجتبى» للإمام السيوطي، المتوفى سنة (٩١١هـ).

حياة الإمام النسائي

مولده ونشأته:

ولد الإمام أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي عام (٢١٥هـ) وطلب العلم ورحل في طلب الحديث إلى العراق والحجاز ومصر والشام وغيرها من البلدان، ثم استوطن مصر وبرع في الحديث، وتفرد بمعرفته وإتقانه وعلو الإسناد. وإلى جانب علمه بالحديث كان فقيهاً.

وأثنى عليه العلماء بحسن العقدية والاستقامة والشهامة والمروءة وكثرة العبادة والتمسك بالسُّنّة.

توفي الإمام النسائي رحمه الله سنة (٣٠٣هـ) ودفن في بيت المقدس.

٩- سنن ابن ماجه

شرطه ومنهجه:

تعتبر سنن ابن ماجه سادس كتب السُّنّة السابقة الذكر ودونها في الرتبة.

وقد رتبها ابن ماجه على أبواب الفقه شأنها شان السنن الأخرى في اختيار أحاديث الأحكام. وقد جمع فيها من الأحاديث (٤٣٤١) حديثاً، منها (٣٠٠٢)

حديثاً أخرجها أصحاب الكتب الخمسة كلهم أو بعضهم وبقيتها (١٣٣٩) حديثاً وهي زوائد على الكتب الخمسة قبله، ومن هذه الزوائد (٤٢٨) حديثاً صحيح الإسناد و(٦١٣) حديثاً ضعيف الإسناد والباقي (٩٩) حديثاً ما بين حديث واهٍ أو منكر أو موضوع، ولهذا فإن ابن ماجه لم يلتزم بإخراج الصحيح فقط وإنما جمع بين الصحيح والحسن والضعيف والواهي، وتفرد بإخراج أحاديث عن بعض المتهمين؛ ولذلك انحطت رتبة سنن ابن ماجه عن الكتب والسنن التي قبله ولم يدخله كثير من العلماء ضمن الكتب الستة قبل القرن السادس الهجري، وأول من ضمه إلى الكتب الستة أبو الفضل بن طاهر المقدسي، المتوفى سنة (٥٠٧هـ).

شروحه وعناية العلماء به:

لقد اعتنى العلماء بسنن ابن ماجه، فمنهم من شرحه كالحافظ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، المتوفى سنة (٩١١هـ)، وسمى كتابه «مصباح الزجاجة شرح سنن ابن ماجه».

وشرحه أبو الحسن بن عبد الهادي السندي الكبير، المتوفى سنة (١١٣٨هـ)، وسمى كتابه «الكفاية شرح سنن ابن ماجه» وكلاهما مطبوع، واعتنى بزوائده الحافظ أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري، المتوفى سنة (٨٤٠هـ).

وقام بتحقيق سنن ابن ماجه وتخريج أحاديثه وخدمته من المعاصرين العلامة محمد فؤاد عبد الباقي، رحمه الله.

حياة الإمام ابن ماجه

مولده ونشأته:

ولد الإمام أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه الربعي مولاهم القزويني عام (٢٠٧هـ) وطلب العلم على أهل بلده، ورحل إلى الشام والعراق ومصر والحجاز وغيرها، وروي عن جماعة من الحافظ، وروى عنه خلق كثير، وكان إماماً حافظاً متقناً محتجاً به، له معرفة بالحديث وحفظه، أثنى عليه العلماء بذلك. من مؤلفاته: «التفسير» و «تاريخ قزوين» و «السنن» المشهورة بـ «سنن ابن ماجه». توفي عام (٢٧٣هـ).

أشهر كتب السُّنّة بعد القرن الثالث

ذكرنا سابقاً أن القرن الثالث الهجري يعد أزهى عصور جمع السُّنّة النبويّة والعصر الذهبي لتدوينها ونقد رواتها وتمييز الصحيح عن غيره.

وفي هذا القرن حصلت العناية الفائقة والحفظ التام للسُّنّة ونبوغ رجال الحديث وأئمته الذين برعوا في علم الرجال والعلل ونقل الرواية وتمحيصها، فلم يدعوا من الأحاديث المعروفة المشهورة الصحيحة إلّا القيل النادر، فكل من جاء بعدهم في القرون المتأخرة فهم عالة عليهم في جمع ما جمعوا واعتمدوا في النقد على ما نقدوا.

ثم جاء علماء القرن الرابع الهجري..

وفي هذا القرن دوّنت بعض كتب الرواية وتكامل جمع السُّنّة النبويّة إلّا أن المؤلفين في هذا القرن من تابع الإمام البخاري ومسلماً في جمع الصحيح، ومنهم من استخرج أحاديث الصحيحين أو أحاديث أحدهما، ومنهم من استدرك عليهما ما فاتهما على شرطهما أو ما فات أحدهما، ومنهم من تابع أصحاب السنن في جمع أحاديث الأحكام، ومنهم من ألّف على طريقة المعاجم بترتيب أسماء الصحابة أو بترتيب أسماء شيوخه على حروف المعجم، فتتابع النشاط وأكمل الصرح الشامخ، واستدركوا ما فات أصحاب القرن الثالث، وكادت الأحاديث تكون قد جمعت كلها في القرن الرابع الهجري وإليك أشهر هذه المؤلفات:

١- صحيح الإمام الكبير محمد بن إسحاق بن خزيمة، المتوفى سنة

(٣١١هـ)، وقد تابع مؤلفه البخاري ومسلماً في جمع الصحيح.

٢- صحيح الإمام أبي حاتم محمد بن حبان البستي، المتوفى سنة (٣٥٤هـ)، وقد تابع أصحاب الصحيحين أيضاً في جمع الصحيح فقط.

٣- ومن أشهر الكبت في هذا القرن المستخرجات، ومنها: مستخرج أبي بكر الإسماعيلي، المتوفى سنة (٣٧١هـ) على صحيح البخاري، ومستخرج أبي نعيم الأصبهاني، المتوفى سنة (٤٣٣هـ) على كل منهما، ومستخرج أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني، المتوفى سنة (٣١٦هـ) على صحيح مسلم.

والمُسْتَخْرِج يورد أحاديث البخاري أو مسلم بأسانيده الخاصة التي يلتقي فيها مع أسانيد أحد الصحيحين أو كليهما فيلتقي مثلاً مع شيخ البخاري أو من فوقه.

٤- ومن أشهر الكتب في هذا القرن أيضاً كتاب «المستدرك على الصحيحين» لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري محمد بن عبد الله بن البيع، المتوفى سنة (٤٠٥هـ) فقد استدرك الحاكم على البخاري ومسلم ما فاتهما أو فات أحدهما من الأحاديث التي على شرطهما أو على شرط أحدهما مما لم يخرجاه كلاهما أو أحدهما معبراً عنها بأنها صحيحة الإسناد على شرطهما أو على شرط أحدهما، وقد يعبر عنه بقوله: صحيح الإسناد، وإن لم يكن على شرط واحد منهما وهو متساهل في التصحيح فينبغي أن يتتبع ويحكم على أحاديثه بما يليق بحالها، وقد تتبعه الإمام الحافظ الذهبي، المتوفى سنة (٧٤٨هـ) وحكم على أكثر أحاديثه بما يليق بحالها.

٥- ومن أشهر الكتب في هذا القرن أيضاً ما دوّن على نسق السنن الربعة المتقدمة الذكر، ومن ذلك سنن الحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، المتوفى سنة (٣٨٥هـ) والسنن الكبرى للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، المتوفى سنة (٤٥٨هـ).

٦- أما من ألّف على طريقة المعاجم فأشهر ما دوّن فيها هي المعاجم الثلاثة «الكبير والأوسط والصغير» للإمام سليمان بن أحمد الطبراني، المتوفى سنة (٣٦٠هـ). وأما «المعجم الكبير» فقد رتّب الصحابة فيه على حروف المعجم، وأما «المعجم الأوسط والمعجم الصغير» فرتّبه على أسماء شيوخه.

وهناك من الكتب الأخرى في هذا القرن نُهِجَ فيها منهج أصحاب السنن ومنها كتب أبي جعفر الطحاوي، المتوفى سنة (٣١٦هـ) كـ«شرح معاني الآثار» و«مشكل الآثار» أيضاً.

وهناك كتب أخرى في القرن الرابع نهج أصحابها منهج أصحاب الصحيح كصحيح أبي عوانة، المتوفى سنة (٣١٦هـ) وصحيح أبي علي بن السكن، المتوفى سنة (٣٥٣هـ).

ثم جاء القرن الخامس الهجري وما بعده ...

فجمع المتأخرون ما في كتب الأولين، فمنهم من جمع بين الصحيحين، مثل محمد بن نصر الحميدي، المتوفى سنة (٤٨٨هـ)، ومنهم من جمع بين الكتب الستة مثل ما فعل أبو السعادات المبارك بن محمد بن الأثير، المتوفى سنة (٦٠٦هـ) في كتابه «جامع الأصول»، ومنهم من قام بشيء من الترتيب والتهذيب والاختصار بحذف الأسانيد لكتب الرواية في القرن الثالث والتي تقدم ذكرها، ومن أشهره هذه الكتب في دور التهذيب:

١- كتاب «الجمع بين الصحيحين» لأبي نصر الحميدي المتقدم الذكر، وكتاب «جامع الأصول» لابن الأثير أيضاً، وتعتبر هذه الكتب أيضاً من كتب الجوامع العامة.

٢- كتاب «مصباح السُّنّة» لأبي محمد الحسن بن مسعود البغي، المتوفى سنة

(٥١٦هـ) فقد اختار فيه أحاديث مختلفة من الكتب الستة مع حذف الأسانيد، ومنها «جامع المسانيد والألقاب» للحافظ أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، المتوفى سنة (٥٩٧هـ) نقد جمع فيه الصحيحين ومسند أحمد وجامع الترمذي.

٣- «جامع المسانيد والسنن» للحافظ إسماعيل بن عمر بن كثير، المتوفى سنة (٧٧٤هـ) وقد جمع فيه الكتب الستة، ومسند أحمد والبزار وأبي يعلى وابن أبي شيبة ومعاجم الطبراني ورتّبه على أبواب الفقه.

٤- ومن الجماع العامة «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» للحافظ أبي الحسن علي بن أبي بكر الهيثمي، المتوفى سنة (٨٠٧هـ) فقد جمع فيه الأحاديث الزوائد على الكتب الستة مما ورد في المسانيد والمعاجم.

٥- ومن الجوامع العامة ما ألّف على الأطراف، كما فعل الحافظ ابن عساكر الدمشقي سنة (٥٧١هـ) في كتاب «الأطراف»، والحافظ أبو الحجاج المزي، المتوفى سنة (٧٤٢هـ) في كتابه «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» وكما فعل الحافظ أحمد بن علي بن حجر، المتوفى سنة (٨٥٢هـ) في كتابه «إتحاف المهرة بأطراف العشرة» وفي كتابه الآخر «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية»، وكما فعل أيضاً الحافظ أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري، المتوفى سنة (٨٤٠هـ) في كتابه «تحفة الخيرة في أطراف العشرة».

٦- ومن الجوامع العامة أيضاً «جمع الجوامع» للحافظ السيوطي، المتوفى سنة (٩١١هـ) فقد حاول فيه مؤلفه أن يستقصي جمع السنة كلها، ولكن فاته شيء كثير استدركه عليه من بعده.

وهناك نوع آخر من الكتب المؤلفة في دور التهذيب اعتنى فيها أصحابها بجمع أحاديث الآداب والأخلاق والمواعظ. من هذه الكتب:

١- «الترغيب والترهيب» للحافظ عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، المتوفى سنة (٦٥٦هـ).

٢- «رياض الصالحين» للإمام النووي، المتوفى سنة (٦٧٦هـ).

ومنهم من اعتنى بجمع أحاديث الأحكام خاصة، ومن أشهر هذه الكتب:

١- كتاب «عمدة الأحكام» للحافظ عبد الغني المقدسي، المتوفى سنة (٦٠٠هـ) وشرحها ابن دقيق العيد وسمي شرحه «إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام».

٢- كتاب «منتقى الأخبار» لأبي البركات عبد السلام بن عبد الله بن تيمية، المتوفى سنة (٦٥٢هـ) وقد شرح هذا الكتاب الإمام المجتهد محمد بن علي الشوكاني، المتوفى سنة (١٢٥٠هـ) في كتاب سمّاه «نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار».

٣- كتاب «الإمام» وكتاب (الإلمام» وكلاهما لابن دقيق العيد، المتوفى سنة (٧٠٢هـ).

٤- كتاب «بلوغ المرام في أحاديث الأحكام» للحافظ ابن حجر، المتوفى سنة (٨٥٢هـ) وقد شرحه السيد العلّامة محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، المتوفى سنة (١١٨٢هـ) في كتابه أسماه «سبل السلام شرح بلوغ المرام».

ومنهم من اقتصر على تخريج أحاديث كتب معينة من كتب الأخلاق، كما فعل الحافظ عبد الرحيم بن الحسين العراقي، المتوفى سنة (٨٠٦هـ) في تخريجه أحاديث «إحياء علوم الدين» للإمام الغزالي، المتوفى سنة (٥٠٥هـ)، وكما فعَل الحافظ إسماعيل بن عمر بن كثير، المتوفى سنة (٧٧٤هـ) في تخريجه كتابه «التنبيه في الفقه» وفي كتابه الآخر «تحفة الطالب في تخريج أحاديث مختصر ابن الحاجب» في

أصول الفقه. وكما فعل الحافظ عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي في تخريج أحاديث الهداية وسمّاه «نصب الراية» وكتابه «تخريج الكشاف في التفسير» للزمخشري، وكما فعل الحافظ ابن حجر العسقلاني، المتوفى سنة (٨٥٢هـ) في تخريج أحاديث الرافعي الكبير في الفقه، وسمّاه «تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير».

وبهذا يظهر نشاط العلماء وجهدهم وما بذلوه من أجل المحافظة والعناية بالسُّنّة في مختلف القرون الأولى وحتى عصرنا الحاضر من تدوينها وخدمتها والعناية بها بحفظ أسانيدها ومتونها ونقدها وترتيبها وشرحها واستنباط أحكامها واختصارها وتقريبها وتسهيلها على طلاب العلم والمعرفة حتى أصبحت سهلة ميسرة في متناول الباحث.

علم الحديث دراية

ويعرف بعلم (مصطلح الحديث) وعلم (أصول الحديث).

١- تعريفه:

هو علم بقوانين وقواعد يعرف بها حال الراوي والمروي من حيث القبول والرد، ويقال فيه: هو القواعد المعرفة بأحوال السند والمتن من حيث الصحة والحسن والضعف والعلو والنزول.

٢- موضوعه:

الراوي والمروي من حيث القبول والرد، ويقال فيه موضوعه السند والمتن والمراد بالسند هو طريق الحديث ورجاله الذين رووه كقولهم روى مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ.

والمراد بالمتن هو ما ينتهي إليه السند من لفظ حديث رسول الله ﷺ من قوله أو فعله أو تقريره أو صفته كقول النبي ﷺ: «فإن الحياء من الإيمان»[1].

٣- فائدته:

معرفة المقبول من المردود وتمييز الصحيح من الحسن من الضعيف.

٤- غايته:

صيانة الحديث من الكذب وبذلك تصان الشريعة من التحليل والتحريم بغير دليل.

---

(١) البخاري رقم الحديث ٢٤ الإيمان.

٥- واضعه:

القاضي الرامهرمزي المتوفى سنة (٣٦٠هـ) وهو أول من ألّف فيه كما تقدم بيانه في المقدمة.

٦- مسائله:

قضاياه التي تذكر فيه كقولهم: (الصحيح ما اتصل إسناده بنقل العدل التام الضبط عن مثله من غير شذوذ ولا علة) و(الضعيف ما فقد شروط الصحة أو الحسن).

٧- نسبته إلى غيره من العلوم الشرعية:

التي ينبغي العناية بها التباين وإن كان لا غنى لها عنه.

٨- حكمه:

فرض كفاية إذا قام به البعض سقط عن الباقين، وإن فرطت به الأمة أثمت كلها.

٩- استمداده:

كم كلام أئمة الحديث ورواته، وأئمة الجرح والتعديل، وأئمة الفقه والاجتهاد المستند على ما جاء في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

١٠- فضله:

إنه من أشرف العلوم وأجلّها؛ إذ هو يتعلق بالذب عن حديث رسول الله ﷺ.

تاريخ علم الحديث دراية وأهميته

لقد حرص علماء الإسلام قديماً وحديثاً واشتدت عنايتهم بالحديث عامة وبعلم مصطلح الحديث خاصة، فوضعوا له القواعد والقوانين والضوابط والأصول التي تحفظ الحديث وسنّة رسول الله ﷺ من عبث العابثين، ولم تعن أمة من الأمم بما جاء عن نبيها كما عنيت هذه الأمة بهذا الشأن، وفيما قدمنا ذكره سابقاً عن تدوين وجمع السُّنّة في مختلف القرون ما فيه الكفاية والغنى عن الإعادة، وخاصة ما ذكرناه من الكتب المدوّنة في علم مصطلح الحديث في أول الكتاب، وما ذكرناه من الكتب المدوّنة في علم الحديث رواية.

أقسام الحديث من حيث عدد رواته، أو باعتبار وصوله إلينا

ينقسم الحديث من حيث عدد رواته إلى متواتر وآحاد.

التواتر لغة: التتابع، نقول: تواتر المطر، أي تتابع نزوله.

فالمتواتر هو ما رواه جمع تحيل العادة تواطؤهم على الكذب، أو صدوره منهم اتفاقاً من غير قصد، ويستمر هذا الجمع والعدد من أول السنة إلى آخره، ويكون مرجعه الحس من مُشاهد أو مسموع أو غيرهما.

شروط التواتر:

١- أن يرويه جمع كثير، وهذا الجمع أو العدد الكثير يفيد العلم الضروري، واختلف العلماء في تحديد هذا العدد، فمنهم من قال: خمسة، وقيل: سبعة، وقيل: عشرة، وقيل: عشرون، وقيل: أربعون، وقيل غير ذلك.

والصحيح عدم تعيين العدد، وإنما العبرة هي إفادة العلم بنفسه، فأي عدد يفيد العلم فهو المعتبر.

٢- كون هذا العدد تحيل العادة تواطؤهم على الكذب أو صدوره منهم اتفاقاً.

٣- استمرار هذا العدد المفيد للعلم في السند من أوله إلى منتهاه.

والمراد أن لا تنقص الكثرة المفيدة للعلم، فلو اختل هذا العدد في السند في

أي طبقة من طبقاته لم يعتبر متواتراً، لا أنه لا يزيد العدد؛ لأن الزيادة هنا من باب أولى.

٤- أن يكون ذلك الخبر مستند رواته الحس من مرئي أو مسموع أو ملموس أو مذوق أو مشموم، فلا تواتر في العقليات الصرفة.

كما أنه لا يشترط في الخبر المتواتر من حيث هو الإسلام ولا العدالة؛ لأن المعوّل عليه في هذا الكثرة بشروطها.

تقسيم المتواتر والأمثلة على ذلك من الأحاديث والأخبار:

١- **المتواتر اللفظي:** ما رواه جمع كثير كما تقدم، ولكن الرواة اتفقوا على لفظه، ومن أمثلته من الأحاديث حديث: «من كذب عليَّ متعمداً فليتبوّأ مقعده من النار»[1].

٢- **المتواتر المعنوي:** هو ما روي من طرق متعددة بألفاظ مختلفة؛ إلّا أنها اتفقت جميعها على إفادة معنى واحد.

ومن أمثلة ذلك ما نقل عن كرم حاتم وشجاعة الإمام علي ﷺ، فقد نقل من الأخبار الكثير مما يدل على كرم حاتم، وكذلك من الأخبار الكثير مما يدل على شجاعة الإمام علي ﷺ من طرق متعددة مختلفة الألفاظ ومتفقة المعاني، وهي وإن اختلفت ألفاظها إلّا أنها متفقة على إفادة معنى واحد وهو كرم حاتم وشجاعة علي ﷺ.

ومن أمثلة المتواتر من الأحاديث حديث: «الشفاعة» وحديث: «رؤية الله تبارك وتعالى يوم القيامة»، وحديث: «الحوض»، وحديث: «بدأ الإسلام غريباً

(١) مقدمة صحيح مسلم رقم ٣.

وسيعود كما بدأ»، وحديث: «نضر الله امرءاً سمع مقالتي»، وحديث: «كل مُسْكِر حرام»، وحديث: «اعملوا فكلٌّ مُيسّر لما خُلِق له»، وحديث: «سؤال منكر ونكير»، وحديث: «رفْع اليدين في الصلاة»، وحديث: «من بنى لله مسجداً»، وحديث: «النهي عن اتخاذ القبور مساجد»، وحديث: «الأئمة من قريش»، وحديث: «المسح على الخفين»، وكل هذه الأحاديث متواترة، فمنها ما تواتره لفظي، ومنها ما تواتره معنوي، وقد ألف الحافظ جلال الدين السيوطي في ذلك كتاباً أسماه: «الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة» ولخصه في كتاب آخر أسماه «قطف الأزهار»[١].

حكم المتواتر من الأحاديث:

المتواتر قطعي الثبوت يفيد العلم اليقيني الضروري الذي يضطر الإنسان إليه، بحيث لا يمكن دفعه. **واليقين**: هو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع.

ويجب العمل بالحديث المتواتر ويكفر جاحده.

اتفق العلماء على أن الحديث المتواتر لفظاً أو معنىً يفيد القطع واليقين في ثبوته كما تقدم.

واختلفوا في الحديث الصحيح، أيفيد العلم القطعي اليقيني أم الظن؟

فذهب الكثير إلى أنه لا يفيد القطع، بل هو ظني الثبوت، وهو الذي رجحه النووي، وذهب آخرون إلى أنه يفيد العلم اليقيني في ثبوته[٢].

---

(١) انظر الكتاب المشار إليه تخريج هذه الأحاديث التي أوردناها أمثلة للمتواتر من الأحاديث.

(٢) تدريب الراوي ١/١٣١-١٣٢.

هل أحاديث الصحيحين تفيد اليقين والعلم القطعي؟

ذهب ابن الصلاح إلى أن ما أخرجه الشيخان أو أحدهما بالإسناد الصحيح المتصل مقطوع بصحته، والعلم النظري حاصل به، وذلك لتلقي الأمة لكتابيهما بالقبول؛ لأن الأمة في مجموعها معصومة من الخطأ، واستثنى ابن الصلاح من ذلك ما انتقده العلماء من الأحاديث على البخاري ومسلم في الصحيحين.

وذهب النووي إلى إن أحاديث الصحيحين كغيرها تفيد الظن ما لم تتواتر، وعلّل ذلك بأن شأنها شأن الأحاديث الأخرى لا فرق في ذلك بين أحاديث الصحيحين وغيرها، وتلقي الأمة لهما بالقبول إنما أفاد وجوب العمل بما فيهما من غير توقف بخلاف غيرهما، فلا يقبل حتى ينظر فيه ويوجد فيه شروط الصحيح، ولا يلزم من إجماع الأمة على العمل بما فيها اجتماعهم على القطع بأنها كلام الرسول ﷺ.

ورد العلماء كلام النووي هذا بأنه لم يبق للصحيحين في هذا مزية، والإجماع حاصل على أن لهما مزية فيما يرجع إلى نفس الصحة، وليس ذلك إلّا إفادة أحاديثهما العلم والقطع.

والراجح ما ذهب إليه ابن الصلاح ومن وافقه بأن ما أخرجه الشيخان أو أحدهما في صحيحيهما مما لم يبلغ حد التواتر، مقطوع بصحته والعلم النظري حاصل به وذلك بالقرائن التي حفتهما، ومن تلك القرائن جلالتهما في علم الحديث وتقديمهما في تمييز الصحيح على غيرهما، وتلقي الأمة لكتابيهما بالقبول، وهذا التلقي وحده أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر، وهذا كله مختص بما لم ينتقده أحد من الحفاظ في الكتابين[1].

(١) انظر: تدريب الراوي ١/١٣٢.

القسم الثاني من تقسيمات الحديث باعتبار عدد رواته، هو الآحاد:

تعريف الآحاد:

هو لغة: جمع أحد بمعنى الواحد، أي ما يرويه شخص واحد.

واصطلاحاً: هو ما عدا المتواتر، أي الحديث الذي لم تجتمع فيه شروط التواتر، ويشمل ما رواه واحد في طبقة أو في جميع الطبقات، وما رواه اثنان وما رواه ثلاثة فصاعداً ما لم يصل إلى عدد المتواتر.

وحكمه: يفيد العلم النظري، أي المتوقف على النظر والاستدلال، وأقسامه بالنسبة إلى عدد طرقه ثلاثة:

١- المشهور:

هو لغة: اسم مفعول من شهرت الأمر إذا أعلنته وأظهرته، وسمي بذلك لظهوره.

واصطلاحاً: هو الحديث الذي روي بأكثر من اثنين أو رواه من الصحابة عدد لا يبلغ حد التواتر، ثم تواتر بعد الصحابة ومن بعدهم.

وعرفه ابن حجر بأنه ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين ولم يبلغ حد التواتر فهو المشهور.

حكمه: يجب العمل به؛ لكنه لا يكفر جاحده، وقال الأحناف: يوجب علم طمأنينة أي ظناً قريباً من اليقين.

ومن أمثلته: حديث: «إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد، ولكن يقبضه بموت العلماء؛ حتى إذا لم يبق عالماً واحداً اتخذ الناس رؤساء جهالاً فسألوا فأفتوهم بغير علم، فضلوا وأضلوا»[1]. والمشهور يكون صحيحاً وحسناً

(١) البخاري رقم ١٠٠ والترمذي رقم ٢٦٥٢.

وضعيفاً على حسب صفات رواته من حيث العدالة والضبط واتصال السند وخلوه من العلة والشذوذ.

ومن المشهور الصحيح الحديث المتقدم، ومن المشهور عند المحدثين أيضاً حديث أنس: «أن رسول الله ﷺ قنت شهراً يدعو على رعل وذكوان وعصيه»(١).

ومن المشهور عند الفقهاء حديث: «أبغض الحلال إلى الله الطلاق»(٢).

ومن المشهور عند الأصوليين حديث: «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»(٣).

ومن المشهور عند النحاة حديث: «نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه»(٤) وهو حديث لا أصل له.

ومن المشهور عند العلماء عامة حديث: «المسلم من سلم الناس من لسانه ويده»(٥).

ومن المشهور بين العامة أيضاً حديث: «العجلة من الشيطان»(٦).

وهناك من الأحاديث المشتهرة على ألسنة الناس مما لا يوجد له إسناد أصلاً وهو ما يقال فيه لا أصل له.

وقد ألّف العلماء كتباً في الأحاديث المشتهرة، ومن أشهر هذه الكتب

---

(١) البخاري رقم ١٠٠٦.

(٢) أبو داود رقم ٢١٧٨، وابن ماجه رقم ٢٠١٨، والحاكم ١٩٦/٢.

(٣) الحاكم المستدرك ١٩٨/٢ وصححه.

(٤) انظر: اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة للزركشي ص١٦٩-١٧٠.

(٥) البخاري رقم ١٠.

(٦) الترمذي رقم ٣٠١٢ عن سهل بن سعد.

«المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة» للحافظ السخاوي المتوفى سنة (٩٠٢هـ)، ومختصره «تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث» لابن الديبع الشيباني الزبيدي، المتوفى سنة (٩٩٧هـ) وكتاب «كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس» للعجلوني، وكتاب «اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة» للزركشي، المتوفى سنة (٧٩٤هـ) وهو الذي اختصره الحافظ السيوطي المتوفى سنة (٩١١هـ) في كتابه «الدرر المنتشرة في الأحاديث المشتهرة» وكل هذه الكتب مطبوعة.

٢- العزيز:

لغة: من عزّ يعزّ بالكسر قبل وندر، أو من عزّ يعزّ بالفتح أي قوي واشتد.

اصطلاحاً: هو ما لا يرويه أقل من اثنين عن أقل من اثنين وقد يزيد في بعض طبقاته، وسمي عزيزاً إما لعزته وقلة وجوده وندرته في الأحاديث، أو سمي عزيزاً أي أنه قد قُوِّي وعُزّز بمجيئه من طرق أخرى.

ومثاله حديث: «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين»[1].

والعزيز يكون صحيحاً وحسناً وضعيفاً على حسب صفات رواته من حيث القبول والرد.

حكمه: يجب العمل به متى توفرت فيه شروط القبول.

---

(١) البخاري رقم ١٥.

٣- الغريب:

لغة: هو صفة مشبهة بمعنى المنفرد أو البعيد عن أقاربه، ويسمى الفرد المطلق.

واصطلاحاً: هو الحديث الذي تفرد بروايته راوٍ واحد في كل الطبقات أو بعضها، فإن كان التفرد في أصل السند وهو طرفه الذي فيه الصحابي يسمى فرداً مطلقاً، ومثاله حديث النهي عن بيع الولاء وهبته[١]، فقد تفرد به عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر، وحديث: «إنما الأعمال بالنيات»[٢] فهو حديث فرد غريب في أوله مستفيض في آخره.

وقد يستمر التفرد في جميع الرواة أو أكثرهم، وأمثلته كثيرة وفي "مسند البزار" و"المعجم الأوسط" للطبراني الكثير من ذلك، وللإمام الدارقطني كتاب سماه «الأطراف» خاص بأحاديث الأفراد.

وأما الفرد النسبي: فهو أن يحصل التفرد فيه بالنسبة إلى شخص معين وهو الذي يطلق عليه اسم (الغريب).

ولهذا فرق العلماء بين ما كان التفرد فيه في أصل السند فيسمونه فرداً مطلقاً، وما كان التفرد فيه نسبي إلى شخص معين يسمونه الغريب، ومثاله حديث مالك، عن الزهري، عن أنس رضي الله عنه: أن النبي ﷺ دخل مكة وعلى رأسه المغفر[٣].

ويطلق الغريب على ما رواه راوٍ وزاد في متنه أو سنده زيادة لم يذكرها غيره فيقال: أغرب به فلان. ومن الغريب أيضاً المناكير وعامتها يرويها الضعفاء،

---

(١) البخاري رقم ٢٥٣.

(٢) البخاري رقم ١.

(٣) مسلم، الحج رقم ١٣٥٧.

ويقال لما انفرد به أهل بلد فرووه دون غيرهم، تفرد به أهل مكة مثلاً، أو أهل اليمن أو أهل الشام أو أهل مصر، فيسمى فرداً تجاوزاً، وقد تكون الغرابة في المتن، وقد تكون في السند، وفي هذا يقول الترمذي: غريب من هذا الوجه.

والغريب يكون صحيحاً وحسناً وضعيفاً على حسب صفات رواته من حيث القبول أو الرد.

ومن أشهر المصنفات في الغريب كتاب «غرائب مالك» للدارقطني و «الأفراد» له.

حكمه: متى توفرت فيه شروط القبول يعمل به.

تقسيم الحديث من حيث القبول والرد

ينقسم الحديث من حيث القبول والرد إلى ثلاثة أقسام: صحيح وحسن وضعيف.

الحديث الصحيح

تعريف الحديث الصحيح:

الحديث الصحيح ما اتصل سنده بنقل العدل التام الضبط عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة.

شرح التعريف: أي أن يكون الراوي مسلماً عاقلاً سالماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة، متيقظاً غير مغفل، حافظاً إن حدث من حفظه، ضابطاً لكتابه إن حدث من كتابه، وإذا حدث بالمعنى اشترط فيه أن يكون عالماً بما يحيل المعاني، ومن هذا التعريف يتبين لنا أن شروط الحديث الصحيح خمسة:

١- اتصال السند.

٢- عدالة الراوي.

٣- ضبط الراوي ضبطاً تاماً.

٤- عدم الشذوذ.

٥- عدم العلة.

فإذا اختل شرط واحد من هذه الشروط الخمسة فلا يسمى الحديث صحيحاً. وفيما يلي شرح هذه الشروط:

١-اتصال السند:

أي أن يكون الراوي قد سمع ما رواه عن الذي فوقه مباشرة، بحيث لا يكون هناك راو محذوف في السند، فيخرج بها الشرط المنقطع والمعضل والمعلق والمرسل، فهذه الأنواع لم يتصل سندها.

٢-العدالة:

هي ملكة في النفس تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة، والتقوى هي امتثال أوامر الله واجتناب نواهيه من كفر أو فسق أو بدعة، فلا يرتكب الراوي كبيرة ولا يصر على صغيرة مع مراعاة التحلي بمحاسن الأخلاق وجميل العادات. والذي يخل بالمروءة الصغائر الدالة على الخسة كسرقة لقمة أو شيء حقير مثلاً أو فعل مباح يورث صاحبه الاحتقار ويذهب الكرامة كالبول في الطريق وفرط المزاح الخارج عن حد الأدب، والمرجع في هذا كله العادة والعرف وهما يختلفان باختلاف الزمان والبيئات.

وبهذا التعريف للعدالة يكون العدل من استقام دينه وصلح عمله وحسن خلقه، وسلم من الفسق ومما يخل بالمروءة.

والطعن في العدالة يكون بالأمور الآتية:

١- بالكذب فعلاً.

٢- أو بالتهمة بالكذب.

٣- أو بالفسق.

٤- أو بالبدعة.

٥- أو بالجهالة. فمتى حصل في الراوي واحدة من هذه الأسباب حصل الطعن في عدالته.

٣-ضبط الراوي ضبطاً تاماً:

أن يكون الراوي يقظاً واعياً لما سمعه وتحمله حافظاً عالما لما يرويه إن حدث من حفظه، فاهماً إن حدث بالمعنى.

أما سيء الحفظ والمغفل كثير الخطأ والغلط كأن يصحف الرواة والمتون أو يرفع الموقوف أو يوصل المرسل فلا يكون حديثه صحيحاً.

وينقسم الضبط إلى قسمين: ضبط صدر وضبط كتاب.

فضابط الصدر من يحفظ كل ما سمعه ويتمكن من استحضاره متى شاء أداؤه أو روايته.

وضابط الكتاب هو الذي يحافظ على كتابه ويصونه من التحريف والتبديل من أن يتطرق إليه تغيير ما من حين سماعه إلى حين أدائه.

ويعرف ضبط الراوي بموافقته الثقات المتقنين الضابطين ولو بالمعنى، ولا تضر مخالفته النادرة إلّا إذا كثرت، فإذا تغير حديثه واختل ضبط لم يحتج بحديثه وترد روايته.

أما الطعن في ضبط الراوي فيكون بسوء الحفظ وفحش الغلط، وكثرة الغفلة، والوهم ومخالفة الثقات.

٤- عدم الشذوذ:

أي أن لا يكون الحديث شاذاً، والشذوذ هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه.

٥- عدم العلة:

أي أن لا يكون الحديث معلولاً.

والعلة سبب غامض خفي يقدح في صحة الحديث مع أن الظاهر السلامة منها، والعلة الظاهرة القادحة كالإرسال، والعلة الخفية كالتدليس. وسيأتي مزيداً

من التفصيل للعلة في محله، وبهذا يظهر المراد بقولهم حديث صحيح، أي أن الشروط الخمسة السابقة قد تحققت فيه لا أنه مقطوع بصحته في نفس الأمر لجواز الخطأ والنسيان على الثقة.

أما إذا قال المحدثون هذا حديث غير صحيح، فمعنى ذلك أنه لم تتحقق فيه شروط الصحة الخمسة السابقة، كلها أو أحدها لا أنه كذب في نفس الأمر؛ لجواز إصابة الصواب ممن هو كثير الخطأ.

مثال الحديث الصحيح:

ما رواه مالك عن نافع عن ابن عمر قال: كان رسول الله ﷺ يأمر المؤذن إذا كانت ليلة باردة ذات ريح يقول: «أَلَا صَلُّوا فِي الرِّحَالِ»[1].

أقسام الحديث الصحيح:

ينقسم الحديث الصحيح إلى قسمين:

حديث صحيح لذاته وحديث صحيح لغيره.

الحديث الصحيح لذاته هو الذي توفرت فيه شروط الصحة والقبول من العدالة والضبط التام واتصال السند وسلامته من الشذوذ والعلة.

وأما الحديث الصحيح لغيره فهو ما قصر عن الدرجة العليا في بعض الشروط كالضبط مثلاً، فلا يكون الراوي تام الضبط وإنما قد خف ضبطه قليلاً، ولكن انجبر ذلك القصور بتعدد الطرق فيحكم له بالصحة بسبب أمر خارجي. ومن هذا نعرف أن الحديث الصحيح لغيره لم يشتمل على أعلى صفات القبول؛ لأن رواية العدل غير تام الضبط فإن لم ينجبر بتعدد الطرق فهو الحديث الحسن

(١) مالك في الموطأ، كتاب النداء للصلاة، باب النداء في السفر، الحديث رقم ١٠، ١/٧٣، والبخاري، الأذان، فتح الباري ٢/١١٢، ومسلم، صلاة المسافر رقم ٢٢.

لذاته، وعلى هذا فالصحيح لغيره أصله حسن لذاته ارتقى بتعدد الطرق إلى الصحيح لغيره.

مراتب الحديث الصحيح:

تتفاوت درجة الحديث الصحيح بحسب التفاوت في ضبط الرواة في صفات القبول والرد المقتضية للصحيح وحسب تحري الرواة وإتقانهم، ولأجل ذلك رتب أئمة الحديث الأحاديث الصحيحة كما يأتي:

١- أعلى درجات الصحيح ما اتفق عليه الإمام البخاري والإمام مسلم في صحيحيهما.

٢- ما انفرد بإخراجه البخاري في صحيحه عن مسلم.

٣- ما انفرد به مسلم في صحيحه عن البخاري.

٤- ما كان صحيحاً على شرطهما ولم يخرجاه في صحيحيهما - وذلك بأن يروى الحديث بسند البخاري ومسلم أو بسند مساوٍ لأسانيدهما.

٥- ما كان صحيحاً على شرط البخاري وحده ولم يخرجه في صحيحه.

٦- ما كان صحيحاً على شرط مسلم وحده ولم يخرجه في صحيحه.

٧- ما كان صحيحاً عند غيرهما وذلك من الأحاديث التي خرجها أصحاب السنن مما ليست عند صاحبي الصحيحين، أو مما خرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده وحكم له العلماء بالصحة، أو ما صححه ابن خزيمة أو ابن حبان في صحيحيهما، وكذلك ما صححه الحاكم في المستدرك مما وافقه عليه الحفاظ.

وتظهر فائدة هذا الترتيب في الترجيح بين الأحاديث الصحيحة عند التعارض.

حكم الحديث الصحيح:

يجب العمل بالحديث الصحيح وهو حجة من حجج الشرع وعليه الاعتماد في معرفة بيان الحلال والحرام من الأحكام الشرعية ويوجب العلم العادي الذي يفيد الظن الغالب بخلاف التواتر، فإنه يفيد العلم القطعي، وقد تقدم ذلك في محله، وهذا كله فيما عدا أحاديث الصحيحين عند جمهور العلماء؛ لأن أحاديث الصحيحين عندهم مقطوع بصحتها والعلم القطعي حاصل فيها، ويرى النووي أنه لا فرق بين أحاديث الصحيحين وغيرهما، وتقدمت الإشارة إلى ذلك[1].

خبر الآحاد المحتف بالقرائن:

المراد به الحديث المحتف بالقرائن أي الذي أحاط واقترن به من الأمور الزائدة على ما يتطلبه الحديث المقبول من الشروط، وهذه القرائن تزيده قوة وتجعل له ميزة على غيره من الأحاديث المقبولة الأخرى الخالية من تلك الأمور الزائدة وترجحه عليها.

أنواعه:

١- ما أخرجه الشيخان في صحيحهما مما لم يبلغ حد التواتر.

فقد احتف بما أخرجاه قرائن عدة منها جلالة قدرهما في هذا الشأن وتقدمهما على غيرهما في تمييز الصحيح وتلقي العلماء لكتابيهما بالقبول، وهذا التلقي وحده أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر.

٢- الحديث المشهور إذا كانت له طرق متباينة سالمة كلها من ضعف الرواة والعلل فإنه مما تحتف به القرائن.

---

(١) راجع ص ١٠٨.

٣- الحديث المسلسل بالأئمة الحفاظ المتقنين حيث لا يكون غريباً.

حكمه: أن يقدم على غيره عند التعارض ويرجح عليه.

أصح الأسانيد:

ولأجل تفاوت درجة الرواة بحسب تفاوتهم في الأوصاف المقتضية للتصحيح ذهب بعض الأئمة إلى الحكم على أسانيد بعينها بأنها أصح الأسانيد، وقد اختلفت عباراتهم في هذا وإليك بعضها:

قال الإمام البخاري: (أصح الأسانيد ما رواه مالك عن نافع عن ابن عمر، ويلحق به ما رواه أحمد عن الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر)، ويعرف هذا عند المحدثين بالسلسلة الذهبية.

وقال أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه: (الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه).

وقال عبد الرزاق وأبو بكر بن أبي شيبة: (أصح الأسانيد الزهري عن علي بن الحسين عن أبيه الحسين عن جده علي بن أبي طالب).

وقال أهل الكوفة: (ما رواه الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود).

والتحقيق أنه لا يطلق على إسناد أنه أصح الأسانيد مطلقاً، وهذا هو المختار؛ وذلك لأن تفاوت مراتب الصحة متوقف على تمكن الإسناد من شروط الصحة، والأولى أن يقيد ذلك بالصحابي أو بالبلد فيقال مثلاً: أصح أسانيد المكيين (سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله)، وأصح أسانيد المدنيين ما تقدم (عن مالك عن نافع عن ابن عمر)، وأصح أسانيد المصريين

(الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبة بن عامر).

وأصح أسانيد أهل البيت (ما رواه زيد بن علي عن أبيه علي بن الحسين عن الحسين عن علي رضي الله عنهم).

هل هناك تلازم بين صحة الحديث وصحة السند؟

لا تلازم بين صحة الحديث وصحة السند على معنى أن السند قد يكون صحيحاً لتوفر شروط الصحة فيه من العدالة والضبط والاتصال على حين لا يكون المتن صحيحاً لشذوذ فيه أو وجود علة قادحة فيه، وقد يكون الأمر عكس ذلك أي قد يصح المتن لوروده من طرق أخرى صحيحة دون أن يصح سنده لاختلال شروط الصحة فيه، ولذلك فإننا نجد بعض نقاد الحديث يتحرّون الدقة حينما يعدلون عن قولهم هذا حديث صحيح إلى قولهم هذا حديث صحيح الإسناد، ولا يعدل الناقد عن قوله صحيح إلى قوله صحيح الإسناد إلّا لأمر ما خشية أن يكون المتن شاذاً أو معلولاً فيصح السند دون المتن، وفي هذه الحالة لا تستلزم صحة الإسناد صحة المتن.

ما معنى قول المحدثين: هذا حديث صحيح الإسناد، أو حديث حسن الإسناد؟

تدل هذه العبارة عند المحدثين على أن الحديث الموصوف بها أقل درجة من الحديث الموصوف بالصحة المطلقة، أي ما يقال فيه حديث صحيح أعلى مما يقال فيه حديث صحيح الإسناد؛ لأن هذه العبارة دون قولهم هذا حديث صحيح، وهكذا الأمر في قولهم: هذا حديث حسن، فهي أعلى من قولهم: حديث حسن الإسناد.

وشرح ذلك أنه قد يصح أو يحسن الإسناد دون المتن لوجود شذوذ أو علة فيه، فإن المحدث المجتهد الناقد لا يعدل عن قوله حديث صحيح إلى قوله حديث صحيح الإسناد إلّا لشيء في نفسه، وما ذلك إلّا لأنه لم تتوفر لديه شروط الصحة أو شروط الحسن السابقة، فهو لم يتكفل بتوفير الشروط كلها، وإنما تكفل باتصال السند وعدالة الراوي وضبطه ولم يتكفل بتوفير سلامة متن الحديث من الشذوذ أو العلة، وقد أكثر من استعمال قولهم: (هذا حديث صحيح الإسناد) الحاكم أبو عبد الله النيسابوري في كتابه «المستدرك».

أول من جمع الحديث الصحيح:

أول من ألّف في الصحيح المجرد عن غيره الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، المتوفى سنة (٢٥٦هـ) وتلاه في هذا العمل تلميذه وصاحبه الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، المتوفى سنة (٢٦١هـ).

تم تلاهما وترسّم طريقتهما كثيرون من أئمة الحديث، ومنهم الإمام محمد بن إسحاق بن خزيمة، المتوفى سنة (٣١١هـ)، ومحمد بن حبان البستي، المتوفى سنة (٣٥٤هـ)، والحاكم أبو عبد الله النيسابوري، المتوفى سنة (٤٠٥هـ)، وتسمى هذه المصنفات بالصِّحاح وهي الكتب التي جمعت الأحاديث الصحيحة وحدها مرتبة على أبواب الفقه.

مظانّ الحديث الصحيح:

ذكرنا أن أول من جمع الحديث الصحيح المجرد الإمام البخاري وتلاه الإمام مسلم وأنهما لم يستوعبا الصحيح ولم يلتزما ذلك، وإذا كان الأمر كذلك فلنلتمس الصحيح الزوائد على ما فيها من الكتب التي جمعت بين الصحيح وغيره، أو التزم

أصحابها تخريج الصحيح وحده، ومظان الصحيح بعد الصحيحين كتاب «الموطأ» للإمام مالك ومسند الإمام أحمد بن حنبل، وكتب السنن الأربعة المتقدمة الذكر في كتب الرواية، ولكن لا يكفي كون الحديث موجوداً في السنن الأربعة أو مسند أحمد، بل لا بد أن يكون أحد العلماء الحافظ النقاد قد نص على صحة الحديث، فإن لم نجد من نص على صحته فلا بد بعد ذلك من البحث والتحري عن الرواة حتى تتبين لنا صحة الحديث.

ومن مظان الصحيح الكتب التي التزم أصحابها تخريج الصحيح مثل: صحيح ابن خزيمة وابن حبان ومستدرك الحاكم والكتب المستخرجة على الصحيحين أو على أحدهما مما تقدم ذكرها في كتب الرواية.

الحديث الحسن

تعريفه:

لغة: صفة مشبهة من الحسن بمعنى الجمال.

واصطلاحاً: هو ما اتصل سنده بنقل العدل الخفيف الضبط من غير شذوذ ولا علة.

وهذا هو التعريف المختار للحديث الحسن، وهناك تعريفات أخرى قد وجهت إليها انتقادات كثيرة.

ومن هذا التعريف يتضح أن الحديث الحسن هو ما توفرت فيه شروط الحديث الصحيح الخمسة التي سبقت إلّا أن رواته كلهم أو بعضهم أقل وأخف ضبطاً من رواة الصحيح.

الفرق بين الحديث الصحيح والحسن:

الفرق بينهما تحدده صفة الضبط، ففي الحديث الصحيح رواية العدل تام الضبط بينما راوي الحديث الحسن خفيف الضبط.

وقد بين الحافظ ابن حجر هذا الفرق بقوله: وخبر الآحاد بنقل عدل تام الضبط متصل السند غير معلل ولا شاذ هو الصحيح لذاته، فإن خف الضبط فهو الحسن لذاته.

وقد ذكرنا سابقاً أن الحسن لذاته إذا ورد من طرق أخرى مساوية أو أقوى يرتقي إلى درجة الصحيح لغيره.

أنوعه:

الحديث الحسن نوعان:

١- حسن لذاته. ٢- حسن لغيره.

الحسن لذاته:

هو ما اتصل سنده بنقل عدل خفيف الضبط دون أن يكون معللاً ولا شاذاً، وهو نفس التعريف الأول للحديث الحسن؛ حيث أنه إذا أطلق انصرف التعريف إلى الحديث الحسن لذاته وسمي بذاته لأنه لا يحتاج إلى أمر خارج يقويه وإنما صفته ناشئة عن شروط خاصة فيه.

الحسن لغيره:

هو ما كان في إسناده راوٍ مستور لم تتحقق أهليته لأداء الحديث غير أنه ليس كثير الخطأ ولا متهماً بالكذب في الحديث. ويستفاد من هذا التعريف أن الحديث الحسن لغيره أصله حديث ضعيف، ولكن لم يكن سبب ضعفه فسق الراوي أو كذبه، ولكنه تقوّى بمجيئه من طرق أخرى فصار حسناً لوجود أمر خارج يعضده وهو تعدد طرقه.

وعلى هذا فإن الحديث الضعيف يرتقي إلى درجة الحسن لغيره بالأمور الآتية:

١- أن يروى من طريق آخر أو من طرق متعددة على أن يكون الطريق الآخر مثله أو أقوى منه.

٢- أن يكون سبب ضعف الحديث إما لسوء حفظ راويه أو انقطاع سنده أو لجهالة في رجاله. أما إذا كان سبب الضعف هو فسق الراوي أو كذبه فلا يرتقي إلى مرتبة الحديث الحسن.

حكم الحديث الحسن:

هو كالصحيح في الاحتجاج به في الأحكام الشرعية وبيان الحلال والحرام وإن كان دونه في القوة والرتبة، والحديث الحسن لغيره أدنى رتبة من الحسن لذاته، وحكمه أنه حديث مقبول يحتج به ويعمل به، كذلك في الأحكام الشرعيّة وبيان الحلال والحرام، لكن إذا تعارض الحسن لذاته والحسن لغيره قدم الحسن لذاته.

مراتب الحديث الحسن:

كما أن للحديث الصحيح مراتب كذلك فإن للحديث الحسن مراتب يتفاوت بها، منها:

١- أعلى مراتبه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ثم بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، ثم إسحاق عن التيمي وأمثال ذلك مما قيل إنه صحيح وهو أدنى مراتب الصحيح.

٢- ثم يأتي ما هو أدنى من الأول وهو ما اختلف في تحسينه وتضعيفه كحديث الحارث بن عبيد الله، وعاصم بن ضمرة، وحجاج بن أرطأة ونحوهم.

من جمع الحديث الحسن:

لم يجمع الحديث الحسن المجرد في مصنفات خاصة كما جمع الحديث الصحيح المجرد في مصنفات خاصة يطلق عليها الصحاح، غير أن بعض كتب الرواية التي تقدم ذكرها جمعت بين الحديث الصحيح والحسن، فهي من مظان الحديث الحسن؛ لأنه يكثر فيها وجوده، ومن أشهر هذه الكتب جامع الترمذي، فهو أصل في معرفة الحديث الحسن، ويعتبر الترمذي هو الذي شهره في كتابه.

ومن كتب التي تعتبر من مظان الحسن سنن أبي داود؛ لأنه أخرج فيها الصحيح وما يقاربه، وما كان فيه وهن شديد فقد بينه، وما لم يذكر بيانه فهو صالح للاحتجاج به عنده، فما وجدناه في سنن أبي داود من الأحاديث مما لم يبينه ولم ينص على صحته أحد من أئمة الحديث المعتمد على تصحيحهم فهو حسن عند أبي داود.

ويرى الباحثون المحققون من أئمة الحديث أن هذا لا يكفي وأن مجرد سكوت أبي داود عن الحديث لا يدل على تحسينه، وليس كل ما سكنت عنه فهو حديث حسن، بل يبحث عنه ويحكم عليه بما يناسب حاله ورتبته.

ومن كتب الرواية التي تعتبر من مظان الحديث الحسن أيضاً سنن الدارقطني.

معنى قول الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

تكثر هذه العبارة في جامع الترمذي الذي يعتبر أصلاً في الحديث الحسن ومن مظانه، وقد اختلف العلماء في تفسير قول الترمذي هذا وذلك لاختلاف تفاوت تعريف الحديث الصحيح والحديث الحسن وتقاصر درجة الحديث الحسن عن درجة الحديث الصحيح، فكيف يجمع بينهما.

- فمن العلماء من قال: إن للحديث الذي يقول فيه الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، إسنادين أحدهما إسناد صحيح جمعت فيه شروط الصحيح الخمسة، وإسناد آخر وجدت فيه شروط الحديث الحسن فهو حسن باعتبار سند، صحيح باعتبار آخر، ولذلك جمع الترمذي بين الوصفين فقال: هذا حديث حسن

صحيح. ومثاله حديث: «لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي، لأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلاَةٍ»[1]. رواه الشيخان من طريق صحيح ورواه الترمذي أيضاً من طريق محمد بن عمرو، وهو مختلف في تصحيح حديثه وتحسينه فأطلق عليه الترمذي الصحة والحسن معاً.

- ومنهم من قال: إن هذا الحديث صحيح عند قوم، حسن عند قوم آخرين، فلما حصل الاختلاف فيه بين الصحة والحسن ولم يترجح لدى الترمذي الحكم بأحدهما جمع بين الوصفين في عبارة واحدة وكان الأولى أن يقول صحيح أو حسن، ولكنه حذف (أو) حرف الشك اختصاراً واكتفى بجمع الوصفين على الحديث، فقال: هذا حديث حسن صحيح.

وهناك أقوال أخرى في تفسير عبارة الترمذي هذه أعرضنا عنها خشية الإطالة.

(١) البخاري، الجمعة ٨٨٧ عن أبي هريرة والترمذي رقم ٢٢.

أنواع أخرى من الحديث المقبول المعمول به مما هو ملحق بالصحيح أو بالحسن

الجيد:

يطلق في عبارات المحدثين ويراد به الحديث الصحيح؛ لأن الجودة عندهم يعبر بها عن الصحة، وكذلك يعبر بها عن الحسن، ويوجد هذا في كلام الترمذي حيث يقول: هذا حديث جيد حسن، ولكن التعبير بالجيد في عبارة بعضهم أدنى من التعبير بالصحيح، وربما يقولون هذا حديث قوي، والقوي عندهم مثل الجيد.

المجّود والثابت:

يطلق بعض علماء الحديث التعبير بلفظ المجود والثابت ويقصد به ما يشمل الصحيح والحسن مما هو صالح للاحتجاج به.

الصالح:

تطلق هذه اللفظة في عبارة المحدثين، وهي تشمل الصحيح والحسن وما قاربهما مما هو صالح للاحتجاج به، وهذا الذي نص عليه أبو داود في رسالته إلى أهل مكة التي بيّن فيها منهجه في كتابه السنن.

المشبه:

يطلق على الحسن وما يقاربه وهو بالنسبة إليه كنسبة الجيد إلى الصحيح.

المعروف:

هو ما قبل الحديث المنكر.

المحفوظ:

هو ما قابل الحديث الشاذ.

المضعّف:

هو ما لم يجمع على ضعفه بل فيه تضعيف لبعض أهل الحديث في سنده أو في متنه وفيه تقوية من آخرين، لكن التضعيف راجح لا مرجوح، والمضعف يعتبر أعلى أنواع مراتب الحديث الضعيف.

تقسيم الخبر المقبول:

ينقسم الخبر المقبول إلى: معمول به وغير معمول به.

١- **المعمول به:** وهو الخبر المحكم ومختلف الحديث.

٢- **الغير معمول به:** وهو الخبر المنسوخ.

تعريف المحكم:

المحكم لغة: المتقن والأحكام أي الإتقان.

والمقصود بالخبر المحكم هنا ما قابل الخبر المنسوخ.

واصطلاحاً: هو الحديث المقبول السالم من معارضة حديث آخر مثله في القبول.

الشرح: المحكم أي الحديث الذي يعمل به بلا شبهة وأكثر الأحاديث من هذا النوع، ومثاله حديث: «إن أشد الناس عذاباً يوم القيامة الذين يشبهون بخلق الله»[1].

مختلف الحديث:

ويسمى مشكل الحديث.

والاختلاف لغة ضد الإتقان. واصطلاحاً: هو الحديث المقبول المعارض بمثله في القوة مع إمكان الجمع بينهما.

الفرق بين مختلف الحديث ومشكل الحديث:

الإشكال أعم من الاختلاف، فقد يكون سبب الإشكال وجود تعارض بين حديثين وهذا يسمى مختلف الحديث، وقد يكون سببه كونه مشكلاً في معناه لمخالفته في الظاهر للقرآن مثلاً أو لاستحالة معناه أو قد يكون سببه مخالفة حقيقة من الحقائق الثابتة، وهذا النوع يسمى مشكل الحديث.

الشرح: بعض الأحاديث الصحيحة والحسنة تصلنا متضادة في المعاني، أي أن بعضها يخالف بعضاً في المعنى ظاهراً مع اتحادهم في القوة والرتبة مع إمكان الجمع بينهما بحمل كل واحد منهما على معنى.

طرق الجمع بين الأحاديث المتضادة:

يكون الجمع بين الحديثين المتعارضين والمتضادين إما بحمل كل واحد منهما على معنى آخر، فإذا أمكن ذلك تعين الجمع ووجب العمل بهما معاً، وهذا أولى

---

(١) البخاري، اللباس رقم ٥٩٥٤.

من إعمال أحدهما وإهمال الآخر، أما إذا لم يكن الجمع بينهما فينظر أيهما المتقدم وأيهما المتأخر، فإذا عرف المتقدم من المتأخر، عمل بالمتأخر منهما لأنه ناسخ للمتقدم، ويصير العمل بالناسخ المتأخر ويلغى المتقدم، ويعتبر منسوخاً، أما إذا لم يعلم المتقدم من المتأخر فيعمل بالراجح منهما بعد معرفته بطرق من طرق التجريح المعتبرة.

أما إذا لم يكن التجريح بوجه من وجه الترجيح يتوقف عن العمل بهما معاً حتى يظهر لنا مرجح آخر.

مثال الجمع بين الأحاديث المتعارضة: حديث: «لا عدوى ولا طيرة...»[١] مع حديث: «فر من المجذوم فرارك من الأسد»[٢]، وهذان حديثان صحيحان ظاهرهما التعارض؛ لأن الأول ينفي العدوى والثاني يثبتها، وقد جمع بينهما العلماء ووقفوا بين معناهما بحمل الأول على نفي العدوى وأنّها غير ثابتة بدليل قوله ﷺ: «لا يعدي شيء شيئاً»[٣]، وبقوله ﷺ لصاحب البعير الأجرب يكون بين الصحيحة فتجرب: «من أعدى الأول»[٤]، بمعنى أن الله ابتدأ المرض في الثاني كما ابتدأه في الأول، وحمل الحديث الثاني بأن الأمر بالفرار من المجذوم من باب سد الذرائع، أي لئلا يتفق للشخص الذي يخالط ذلك المجذوم حصول شيء من ذلك المرض بتقدير الله تعالى ابتداء لا بالعدوى المنفية فيظن أن ذلك كان بسبب مخالطته للمريض فيعتقد صحة العدوى فيقع في الإثم، فأمر بتجنب المجذوم دفعاً للوقوع في هذا الاعتقاد الذي يسبب الوقوع في الإثم.

(١) البخاري، الطب رقم ٥٧٥.

(٢) البخاري، الطب رقم ٥٧٠٧.

(٣) الترمذي، القدر رقم ٢١٤٣ عن ابن مسعود.

(٤) البخاري رقم ٥٧١٧ الطب.

أهمية هذا الفن:

هذا الفن من أهم أنواع علوم الحديث، ويحتاج إليه المحدثون والفقهاء وغيرهم؛ لأنه العلم الذي يبحث في الأحاديث المتعارضة فيزيل تعارضها وإشكالها ويوافق بينها ويوضح معانيها ويبين المراد منها.

ولا بدّ للمشتغل به من فهم ثاقب، وعلم واسع، ودقة نظر، ودراية بالفقه والحديث، وأن يكون غواصاً في المعاني، مختاراً أحسنها، عارفاً بالعلم الخاص والمطلق والمقيد.

أشهر العلماء في هذا الفن: من أكثر العلماء معرفة بهذا العلم الإمام محمد بن إدريس الشافعي، فقد اشتهر بمعرفته وألّف فيه كتاباً حافلاً، وقيل: إنه أول من تكلم في هذا العلم.

وكذلك اشتهر بمعرفة هذا العلم الإمام محمد بن إسحاق بن خزيمة.

ومن أشهر المصنفات في هذا العلم:

- كتاب «اختلاف الحديث» للإمام الشافعي.
- كتاب «تأويل مختلف الحديث» لابن قتيبة.
- كتاب «مشكل الحديث» لابن فورك.
- كتاب «مشكل الآثار» لأبي جعفر الطحاوي.

ناسخ الحديث ومنسوخه

تعريفه:

النسخ لغة له معنيان، بمعنى الإزالة، ومنه نسخت الشمس الظل أي أزالته. ويأتي بمعنى النقل ومنه: نسخت الكتاب إذا نقلت ما فيه إلى كتاب آخر.

واصطلاحاً: هو رفع حكم شرعي متقدم بحكم شرعي متأخر عنه.

الشرح:

يعتبر الحديث المنسوخ من الأخبار المقبولة الغير معمول بها، ويعتبر الحديث الناسخ من الأخبار المقبولة المعمول بها.

بِمَ يعرف النسخ:

يعرف النسخ بطرق متعددة منها أن يرد تصريح من الرسول ﷺ في نفس الحديث كحديث: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها فإنها تذكركم بالآخرة»[(١)].

ومنها ما يعرف بقول الصحابي كقول جابر بن عبد الله رضي الله عنهما: (كان آخر الأمر من رسول الله ترك الوضوء مما مست النار)[(٢)]، ومنها ما يعرف بالتاريخ كحديث شداد بن أوس (أفطر الحاجم والمحجوم)[(٣)]، فقد نسخ هذا الحديث

(١) مسلم رقم ٩٧٧ عن بريدة.

(٢) أبو داود رقم ١٩٤، الترمذي رقم ٨٠.

(٣) أبو داود رقم ٣٦٧، وابن ماجه رقم ١٦٨٠.

بحديث ابن عباس المتأخر عنه (احتجم النبي ﷺ وهو محرم صائم)[١].

فحديث شداد كان في زمن فتح مكة في السنة الثامنة، وحديث ابن عباس كان بعده في عام حجة الوداع في السنة العاشرة، وهو متأخر ناسخ لمتقدم.

وقد يعرف النسخ بدلالة الإجماع كحديث: «من شرب الخمر فاجلدوه، فإن عاد في الرابعة فاقتلوه»[٢]، قام الإجماع على نسخ القتل.

ومن أمثلة الأحاديث المنسوخة:

حديث: «رخص النبي ﷺ في متعة النساء عام أوطاس ثلاثة أيام ثم نهى عنها»[٣]، فدل هذا الحديث على الناسخ والمنسوخ، ومما يدل على المنسوخ منه أيضاً حديث: «نهى رسول الله ﷺ عن نكاح المتعة في حجة الوداع»[٤]، وهو متأخر عن الأول؛ لأن الأول كان في غزوة أوطاس وهي بعد السنة الثامنة وهذا في حجة الوداع في السنة العاشرة.

أهمية الناسخ والمنسوخ في الحديث:

معرفة الناسخ والمنسوخ في الحديث فن مهم جليل عني بمعرفته الصحابة رضي الله عنهم والتابعون وأئمة الحديث والفقه، وقلّ من العلماء من يدرك غوره؛ لأنه فن غامض لا يخوض غماره وتياره ويكشف أسراره إلّا من عرف الرواية وميّز بين صحيحها وسقيمها وبين المتقدم منها والمتأخر، وعرف معاني الأحاديث، وعرف

---

(١) البخاري في الطب، رقم ٥٦٩٤، وأبو داود رقم ٢٣٧٣.

(٢) أبو داود ٤٤٨٥، وابن ماجه رقم ٢٥٧٢ عن أبي هريرة.

(٣) مسلم رقم ١٨ النكاح عن سلمة بن الأكوع.

(٤) أبو داود رقم الحديث ٢٠٧٢، والنسائي رقم ٣٣٦٨، وابن ماجه رقم ١٩٦٢، وأحمد في المسند ٣/٤٠٥ عن سبرة بن معبد الجهني.

الأحكام المستفادة منها، ولهذا قال الإمام الزهري: أعيا الفقهاء وأعجزهم أن يعرفوا ناسخ الحديث من منسوخه[١].

ومن أشهر من برز في هذا الفن الإمام الشافعي فقد كانت له اليد الطولى والسابقة الأولى في هذا الفن حتى قال الإمام أحمد بن حنبل: ما علمنا المجمل من المفسر ولا ناسخ الحديث من منسوخه حتى جالسنا الشافعي[٢].

فوائد هذا الفن:

من فوائده معرفة المجتهد الأحكام المنسوخة والأحكام الناسخة المعمول بها ومعرفة ما يترتب عليها من الحلال والحرام وما يترتب عليها من المعاني والاستنباط للأحكام الفقهية والوقوف على أول الأمرين وآخرهما من النصوص الواردة عن رسول الله ﷺ.

(١) مقدمة ابن الصلاح ص٢٣٨.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ٢٣٨.

الحديث الضعيف

الحديث الضعيف هو المردود.

تعريفه:

الضعيف لغة: ضد القوي.

واصطلاحاً: هو ما لم يجمع صفة الحديث الحسن، أي لم تتوفر فيه شروط القبول كلها أو بعضها، وذلك بأن فقد فيه شرط من شروط الصحة أو شروط الحسن وهي عدالة الراوي وتمام ضبطه واتصال السند وخلوه من الشذوذ والعلة، فكل حديث لم يتصف بهذه الشروط الخمسة فهو حديث ضعيف مردود.

وتتفاوت مراتب الحديث الضعيف بحسب شدة ضعف رواته وخفته، كما تتفاوت مراتب الصحيح ودرجاته، فمن الضعيف ما هو خفيف الضعف فينجبر بمجيئه من طرق أخرى، ومنه ما هو شديد الضعف جداً، ومنه الواهي والمنكر وشر أنواعه الموضوع.

أوهى الأسانيد:

ما رواه السدي الصغير محمد بن مروان عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، فقد أطلق على هذه السلسلة (سلسلة الكذب).

ومن أوهى الأسانيد عند الشاميين ما رواه محمد بن قيس المصلوب عن عبيد الله بن زحر عن علي بن يزيد الألهاني عن القاسم عن أبي أمامة. ومنها ما رواه صدقة بن موسى الدقيقي عن فرقد السبخي عن مرة الطيب عن أبي بكر رضي الله عنه.

والحكم على الإسناد بالضعف إنما هو على الرواة الذين هم دون الصحابي فقط، فلا يدخل الصحابي في الحكم على الإسناد لأن الصحابة كلهم عدول كما سيأتي في محله.

أسباب الضعف:

تنحصر أسباب ضعف الحديث -باعتبار اختلال شرط من شروط القبول فيه- في ثلاثة أنواع:

١- الضعف بسبب انقطاع في السند.

٢- الضعف لعدم عدالة راويه أو ضبطه.

٣- الضعف للشذوذ أو للعلة.

وبيان ذلك إما أن يكون الضعف بسبب الانقطاع في السند بسقط راو في أول الإسناد أو في آخره أو في أثنائه، وهذا السقط قد يكون ظاهراً كما هو في المعلق والمرسل والمنقطع والمعضل، وقد يكون خفياً كما هو الحال في المدلس والمرسل الخفي.

فالأول الذي هو الانقطاع الظاهر يعرفه ويدركه أئمة الحديث وغيرهم من المشتغلين بالحديث، وذلك لأن الانقطاع فيه ناشئ عن عدم تلاقي الراوي بشيخه، إما لأنه لم يدرك عصره أو أدركه ولم يجتمع به أو أنه لم يسمع منه.

أما الانقطاع الخفي فلا يدركه إلّا أئمة الحديث والنقاد الذين لهم معرفة بمواليد الرواة ووفياتهم ومعرفة بلدانهم وأسمائهم وطبقاتهم، فيحددون كل شيخ ومن روى عنه ومن لقيه ومن سمع منه ومن لم يروِ عنه ومن لم يسمع منه ومن لم يلقه.

وإليك بيان هذه الأنواع من أنواع الضعف مفصلة:

أنواع الحديث الضعيف بسبب انقطاع السند

١- الحديث المعلق:

تعريفه: التعليق لغة: قطع الاتصال، وهو اسم مفعول من علق الشيء بالشيء، ناطه به وجعله معلقاً.

واصطلاحاً: هو ما حذف من مبدأ إسناده راو فأكثر على التوالي. ومن صوره أن يحذف جميع السند فيقال: قال رسول الله ﷺ كذا، وقد يحذف كل الإسناد إلّا الصحابي، وقد يعلق السند من أوله بأن يذكر بعض رجال السند ويحذف بعضهم.

حكم المعلق:

الحديث المعلق حديث مردود وهو من أنواع الحديث الضعيف لفقد شرط من شروط الصحة والقبول فيه، وهو اتصال السند، وعد من أنواع المردود للجهل بحال الراوي المحذوف وعدم الوقوف على حقيقته من حيث العدالة والضبط، وقد يحكم بصحة الحديث المعلق أو بحسنه إذا عرف الراوي المحذوف أو جاء مسمى من وجه آخر. وفي الصحيحين من الحديث المعلق ما حكم له بالصحة أو بالحسن ومنها ما حكم عليه بالضعف.

وقد تقدم الكلام على الأحاديث المعلقة في الصحيحين في محله[1].

الحديث المرسل:

تعريفه: لغة: مأخوذ من الإرسال بمعنى الإطلاق، وعدم المنع، ويقال:

---

(١) راجع ص ٧٨-٧٩.

أرسلت الطائر إذا أطلقته، وأرسل الكلام أطلقه من غير تقييد، فكأن المرسل أطلق الإسناد ولم يقيده براو معروف عند المحدثين.

واصطلاحاً: هو ما رواه التابعي عن النبي ﷺ من قوله أو فعله أو تقريره سواء كان التابعي كبيراً أم صغيراً.

ومثاله ما رواه مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار: أن رسول الله ﷺ قال: «إن شدة الحر من فيح جهنم، فإذا اشتد الحر فأبردوا عن الصلاة»(١)، وعطاء من التابعين.

ومنه أيضاً ما رواه مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب: أن رسول الله ﷺ قال: «من أكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا يؤذينا بريح الثوم»(٢)، وسعيد بن المسيب من التابعين.

تعريف الفقهاء والأصوليين للحديث المرسل:

هو قول التابعي أو من دونه قال رسول الله ﷺ كذا أو فعل كذا. والمرسل عندهم يشمل المرسل عند المحدثين والمنقطع والمعضل فهم يطلقونه على كل ما لم يتصل سنده بأي حال من الأحوال.

حكم المرسل:

ذهب جمهور علماء الحديث وكثير من الفقهاء وأصحاب الأصول إلى أن الحديث المرسل من قبيل الضعيف للجهل بحال المحذوف ولعدم اتصال السند.

والحكم بضعف الحديث المرسل هو الذي استقرت عليه آراء الجماهير من

---

(١) الموطأ رقم ٢٧ وقوت الصلاة، ورواه البخاري، الصلاة رقم ٥٣٣، ومسلم رقم ٦١٥ متصلاً.

(٢) الموطأ رقم ٣٠ وقوت الصلاة، ورواه البخاري رقم ٨٥٣-٨٥٦ متصلاً.

حفاظ الحديث ونقاد الأثر، وهو مذهب الشافعي وأصحابه وانتصر لهذا القول الإمام مسلم والترمذي وابن عبد البر وابن الصلاح وغيرهم.

واحتج بالمرسل مالك وأبو حنيفة وأصحابهما، وحكي عن الإمام أحمد في رواية الاحتجاج بالمرسل إذا كان من أرسله لا يرسل إلّا عن الثقات، واستثنى الشافعي الاحتجاج بالمرسل بشروط:

١- أن يكون من مراسيل كبار التابعين.

٢- إذا جاء من وجه آخر ولو مرسلاً.

٣- إذا اعتضد بقول صحابي أو إفتاء أكثر العلماء بمقتضاه أو كان موافقاً للقياس. ومن هنا احتج الشافعي بمراسيل سعيد بن المسيب؛ لأنها وُجِدَة مُسْنَدةً من وجوه أخرى.

مراسيل الصحابي:

هو ما يرويه صغار الصحابة وأحداثهم كابن عباس وغيره من قول النبي ﷺ أو من فعله أو من تقريره ولم يسمعوه منه أو لم يشاهدوه.

ومثاله ما رواه سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال أبو لهب للنبي ﷺ: لهذا جمعتنا تباً لك سائر اليوم[1]، فنزلت: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ۝١﴾ [المسد]، فهذا مرسل لأن ابن عباس لم يشهد القصة وإنما ولد بعد ذلك في شعب أبي طالب قبل الهجرة بثلاث سنين في حين أن السورة وآياتها نزلت في أبي لهب في السنة الثالثة من البعثة قبل ولادة ابن عباس بسبع سنين.

ومنه ما رواه البخاري في "صحيحه" عن عائشة في بدء نزول الوحي فعائشة

(١) متفق عليه البخاري، التفسير رقم الحديث ٤٩٧٢.

لم تشهد القصة من أول نزول الوحي على النبي ﷺ ولم تكن ولدت حينئذ[1].

وحديث عائشة هذا ومثله حديث ابن عباس المتقدم أو مثلهما إما أن يكون الصحابي الذي رواه سمع الحديث من النبي ﷺ بعد ذلك أو يكون بعض الصحابة أخبره به فيكون من مراسيل الصحابة، وعلى هذا الاحتمال الثاني يكون الاستدلال بالحديث.

حكم مرسل الصحابي:

مرسل الصحابي حجة عند المحدثين والفقهاء وهو في حكم الحديث الموصول المسند؛ لأن أكثر روايتهم عن الصحابة، والجهالة بالصحابي لا تضر؛ لأن الصحابة كلهم عدول.

وحكى بعض العلماء الإجماع على قبول مرسل الصحابي.

ومن أشهر المصنفات في الأحاديث المرسلة:

١- «المراسيل» لأبي داود.

٢- «المراسيل» لابن أبي حاتم الرازي.

٣- «جامع التحصيل في أحكام المراسيل» للعلائي.

٣- الحديث المنقطع:

تعريفه: لغة: مأخوذ من الانقطاع وهو ضد الاتصال.

واصطلاحاً: هو ما سقط من إسناده قبل الصحابي راو واحد في موضع واحد أو مواضع متعددة، بحيث لا يزيد في كل موضع على واحد ولا يكون السقْط في أوله ولا آخره، وعلى هذا التعريف صار علماء الحديث من المتأخرين

(١) البخاري، بدء الوحي رقم ٢.

وعُرِّف المنقطع تعريفاً عاماً بأنه الحديث الذي لم يتصل إسناده بأي وجه سواء كان السقط من أوله أو من وسطه أو من آخره.

وعلى هذا التعريف سار علماء الأصول فكل حديث انقطع سنده في أي مكان وعلى أي وجه فهو عندهم منقطع، وهذا التعريف يشمل المعلق والمرسل والمعضل.

والتعريف الأول أخص وأرجح التعريفات للمنقطع؛ لأنه لا تنطبق عليه صورة المعلق والمرسل والمعضل. وبهذا يخرج ما سقط من أول سنده وهو المعلق الذي تقدم ذكره سابقاً ويخرج ما سقط من آخر سنده وهو المرسل السابق الذكر قبل هذا ويخرجه ما تعدد سقطه في موضع واحد على التوالي وهو المعضل الآتي بعد هذا.

ومثال الحديث المنقطع ما رواه عبد الرزاق عن الثوري عن أبي إسحاق عن زيد بن يثيع عن حذيفة مرفوعاً «إن وليتموها أبا بكر فقوي أمين»[1] فقد سقط من هذا الإسناد رجل من وسط السند بين الثوري وأبي إسحاق وهذا الرجل الذي سقط من الإسناد هو (شريك)، إذ أن الثوري لم يسمع الحديث من أبي إسحاق مباشرة، وإنما سمعه من شريك وشريك سمعه من أبي إسحاق وهذا الانقطاع لا ينطبق عليه اسم المرسل ولا اسم المعلق ولا اسم المعضل وإنما هو منقطع. وأيضاً فإن عبد الرزاق لم يسمعه من الثوري.

حكم المنقطع:

المنقطع حديث ضعيف مردود لا يحتج به للجهل بحال الراوي المحذوف به.

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ص٦٣.

بماذا يعرف الانقطاع والإرسال والإعضال؟

يعرف نوع الانقطاع وعدم الاتصال بالطرق الآتية:

١- المقارنة بين الأسانيد المختلفة وجمع طرق الحديث المتعددة فينظر الراوي الساقط وذلك عند تعدد الأسانيد، وقد يكون الانقطاع بين الراوي ومن روى عنه عدم المعاصرة أو عدم الاجتماع به واللقيا ولم تكن له منه إجازة.

٢- البحث في تواريخ الرواة ومعرفة مواليدهم ووفياتهم حتى تعلم المعاصرة واللقيا بين الرواة بعضهم لبعض أو عدم إمكان ذلك.

٣- حكم أحد الأئمة بعدم سماع راو معين ممن روى عنه.

وهذه الطرق لا يمكن معرفتها إلّا من قبل الأئمة الحفاظ النقاد للحديث والرواة.

٤- الحديث المعضل:

تعريفه: لغة مأخوذة من أعضله الأمر بمعنى أعياه.

واصطلاحاً: ما سقط من إسناده اثنان فأكثر على التوالي لا في أول السند. وبهذا يتميز عن المرسل الذي سقط منه الصحابي، وعن المنقطع الذي سقط منه راو واحد في موضع واحد أو أكثر من موضع، وعن المعلق الذي سقط من أوله راو فأكثر.

ومثال المعضل ما رواه مالك بلاغاً عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف ولا يكلف من العمل إلّا ما يطيق»[1]، فقد أسقط مالك اثنين على التوالي بينه وبين أبي هريرة وعرف هذا السقط خارج الموطأ، فالحديث رواه مالك عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة.

(١) رواه مالك في الموطأ رقم ٤٠ الاستئذان، ومسلم، إيمان ٤١ متصلاً.

حكم المعضل:

المعضل حديث ضعيف بالاتفاق وهو أسوأ حالاً من الحديث المرسل والمنقطع؛ لكثرة المحذوفين من الإسناد.

٥- الحديث المدلس:

تعريفه لغة: مأخوذ من الدلس وهو اختلاط الظلام بالنور، ودلس في الأمر أخفى عيبه، وأصل التدليس كتمان عيب السلعة في البيع.

واصطلاحاً: هو أن يروى الراوي عمن عاصره ولم يلقه أو عمن لقيه ولم يسمع منه موهماً السماع منه بلفظ محتمل الاتصال كـ(عن) و(قال)، وينقسم الحديث المدلس إلى ثلاثة أقسام:

١- تدليس الإسناد:

وهو أن يسقط الراوي شيخه ويروي عن شيخ شيخه أو عن معاصر له آخر ولم يسمع منه وليس له إجازة منه ولا وجادة بلفظ محتمل الاتصال.

مثال ذلك قول علي بن خشرم: كنا عند سفيان بن عيينة فقال: قال الزهري كذا، فقيل له: أسمعت منه هذا؟ قال: حدثني به عبد الرزاق عن معمر عنه.

٢- تدليس التسوية:

وهو أن يروي الراوي حديثاً عن ضعيف بين ثقتين لقي أحدهما الآخر فيسقط الضعيف ويروي عن شيخه الثقة عن الثقة الثاني أو يسقطه لصغر سنه. وهذا شر أنواع التدليس، ومن عرف بهذا النوع من التدليس من الرواة صار مجروحاً مردود الرواية وإن بيّن السماع، وممن عرف به بقية بن الوليد، والوليد بن

مسلم القرشي. ومن عرف بهذا النوع من التدليس عن غير الثقات لم يقبل حديثه حتى يصرح بالسماع.

٣- تدليس الشيوخ:

وهو أن يذكر الراوي شيخه بما لم يشتهر به عند الناس من اسم أو كنية أو لقب أو نحو ذلك. وهذا أخف من تدليس الإسناد، ومثاله ما رواه أبو بكر بن مجاهد المقرئ عن أبي بكر بن أبي داود قال: حدثنا عبد الله بن أبي عبد الله يريد به عبد الله بن أبي داود السجستاني صاحب «السنن» المشهور بكنيته ولم يشتهر بأبي عبد الله.

ومثاله أيضاً ما روى عن أبي بكر محمد بن حسن النقاش المفسر قال: حدثنا محمد بن سند نسبة إلى جد له وليس بوالده، وهذا النوع من التدليس مكروه عند علماء الحديث لما فيه من التمويه والتعمية على السامع في معرفة الشيوخ وتضييع المروي عنه.

وقد ذم التدليس بأنواعه كثير من الأئمة حتى بالغ شعبة بن الحجاج فقال: التدليس أخو الكذب. وقال: لأن أزني أحبّ إليّ من أن أدلس.

والحديث المدلس من أنواع الحديث الضعيف إلّا ما كان في الصحيحين وأشباههما من الكتب التي التزمت الصحة والتزمت في الرواية عن المدلسين الذين رووا بلفظ (عن) بأنه محمول على ثبوت السماع من جهة أخرى.

أنواع الحديث الضعيف من حيث عدم توفر عدالة الراوي

١ - الحديث المنكر:

تعريفه لغة: ضد المعروف وهو الأمر القبيح.

واصطلاحاً: ما رواه الضعيف مخالفاً لمن هو أولى منه.

ويقال للحديث الذي تفرد بروايته راو ضعيف ولا يعرف متنه عن غير راويه حديث منكر.

ويقال للحديث الذي عرف راويه بفحش الغلط أو كثرة الغفلة أو ظهر فسقه حديث منكر أيضاً، وإن لم تحصل المخالفة منه.

الشرح:

الحديث المنكر يطلق على الحديث الذي خالف فيه الراوي الضعيف من هو أولى منه.

ومثاله: ما رواه ابن أبي حاتم عن حبيب عن أبي إسحاق عن العيزار بن حريث عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: «من أقام الصلاة وآتى الزكاة وصام وقرى الضيف دخل الجنة»[1]. قال أبو حاتم: هذا حديث منكر؛ لأن غير حبيب من الثقات رواه عن أبي إسحاق موقوفاً على ابن عباس وهو المعروف.

ومثاله أيضاً: ما رواه النسائي وابن ماجه عن أبي زكير يحيى بن محمد بن قيس

---

(١) العلل لابن أبي حاتم ٢/١٨٢.

عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً: «كُلُوا الْبَلَحَ بِالتَّمْرِ، فَإِنَّ ابْنَ آدَمَ إِذَا أَكَلَهُ غَضِبَ الشَّيْطَانُ»[1]. قال النسائي: هذا حديث منكر تفرد به أبو زكير وهو لم يبلغ مبلغ من يحتمل تفرده، بل أطلق الأئمة عليه القول بالضعيف.

حكم المنكر:

الحديث المنكر حديث ضعيف لا يحتج به؛ لأن الضعيف فيه ناشئ عن عدم توفر عدالة الراوي.

وعلى هذا يكون الاحتجاج بما يقابل المنكر وهو الحديث المعروف الذي رواه الثقة أو الثقات وهو الراجح فما رواه الراجح مخالفاً للضعيف يسمى معروفاً.

٢- الحديث المتروك:

تعريفه: المتروك لغة: المرتحل عنه والمفارق رغبة عنه.

واصطلاحاً: هو الحديث الذي لا يروى إلّا من جهة المتهم بالكذب، ولا يعرف ذلك الحديث إلّا من جهته، ويكون مخالفاً للقواعد المعلومة من الشريعة أو رواه من عرف بالكذب في كلامه وإن لم يظهر منه وقوع ذلك في الحديث النبوي.

ومثّل له الحافظ السيوطي بحديث صدقة الدقيقي عن فرقد السبخي عن مرة عن أبي بكر.

ومنه أيضاً حديث عمرو بن شمر عن جابر الجعفي عن الحارث الأعور عن علي رضي الله عنه.

---

(١) ابن ماجه السنن، الأطعمة رقم ٣٣٣٠ عن عائشة.

حكم المتروك:

المتروك حديث مردود؛ لأنه من أنواع الحديث الضعيف، وسبب رده تهمة راويه بالكذب، وعلى هذا فأشر أنواع الحديث الضعيف الموضوع، ثم المتروك، ثم المنكر، ثم المعل، ثم المدرج، ثم المقلوب، ثم المضطرب. أي على اعتبار هذا الترتيب تصاعدياً.

٣- الحديث المطروح:

تعريفه: المطروح لغة: المهمل المرمي.

واصطلاحاً: هو ما كان دون الضعيف وأرفع من الموضوع.

فالمناسبة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي ظاهرة؛ لأنه ما كان أدنى من الضعيف وأرفع من الموضوع فهو مهمل مرمي؛ لأنه داخل في أخبار الضعفاء والمتروكين، فيقال: فلان مطروح الحديث.

أنواع الحديث الضعيف من حديث الشذوذ والعلة

١ - الشاذ:

تعريفه لغة: مأخوذ من الشذوذ وهو الانفراد، وشذ الراوي أي انفرد عن الجمهور.

واصطلاحاً: هو ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه لمزيد ضبط أو كثرة عدد أو غير ذلك، وهذا هو التعريف الراجح المختار عند العلماء، والمراد بالمقبول هنا أعم من أن يكون ثقة أو صدوقاً.

ومن العلماء من عرف الشاذ بأنه ما رواه الثقة مخالفاً لمن هو أوثق منه أو للثقات، ويخرج عن ذلك ما رواه الثقة منفرداً به مما لا يرويه غيره فلا يعتبر من الشاذ، وإنما هو من نوع الحديث الفرد، وعلى ذلك فما انفرد به الثقة مخالفاً لما رواه من هو أولى منه بالحفظ يسمى شاذاً.

ومن العلماء من قال: الحديث الشاذ ما ليس له إلّا إسناد واحد يشذ به ثقة أو غيره، فما كان من غير الثقة فمتروك لا يقبل، وما كان عن ثقة توقف فيه ولا يحتج به.

والصحيح هو التعريف الأول، أما ما رواه غير الثقة مخالفاً لمن هو أولى منه فهو المنكر الذي تقدم ذكره قريباً.

ومثال الحديث الشاذ في السند ما رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه من طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس: أن رجلاً توفي على عهد رسول الله ﷺ ولم يدع وارثاً إلّا مولى هو أعتقه، فقال النبي ﷺ:

«هل له أحد؟ قالوا: لا، إلّا غلام كان أعتقه. فجعل رسول الله ﷺ ميراثه له»[١]، وتابع سفيان بن عيينة على وصل الحديث ابن جريج وغيره، وخالفهم حماد بن زيد فرواه مرسلاً عن عمرو بن دينار عن عوسجة ولم يذكر ابن عباس، فقال أبو حاتم: المحفوظ حديث ابن عيينة وحماد من أهل العدالة والضبط، إلّا أن أبا حاتم رجح رواية من هم أكثر عدداً منه وحكم على رواية حماد بالشذوذ.

ومن أمثلة الشاذ في المتن ما رواه أبو داود والترمذي عن عبد الواحد بن زياد عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً: (إذا صلى أحدكم ركعتي الفجر فليضطجع عن يمينه)[٢]. قال البيهقي: خالف عبد الواحد العدد الكثير في هذا الحديث، فإن الناس إنما رووه من فعل الرسول ﷺ لا من قوله، وانفرد عبد الواحد من بين الثقات أصحاب الأعمش بهذا اللفظ، وعلى ذلك تسمى رواية الثقات محفوظة ورواية الفرد شاذة، وترجح رواية الثقات ويعمل بها وترد رواية الشاذ المخالف.

ومن خلال هذا التعريف يتبين لنا أن الرواية الشاذة تقابلها الرواية المحفوظة.

الفرق بين الشاذ والمنكر:

١- يجتمعان في اشتراط المخالفة فكل من الشاذ والمنكر حصلت فيه المخالفة.

٢- ويفترقان في أن راوي الشاذ مقبول سواء كان ثقة أو صدوقاً، أما راوي المنكر فهو ضعيف مردود، أو فاحش الغلط، أو كثير الغفلة، أو ظهر منه فسق.

---

(١) الترمذي، فرائض رقم ٢١٠٦، وأحمد ١/٣٥٨، وابن ماجه رقم ٢٧٤١.

(٢) أبو داود رقم ١٢٦١، والترمذي رقم ٤٢٠.

حكم الشاذ:

الشاذ حديث ضعيف مردود بسبب مخالفة راويه لمن هو أولى منه بالحفظ أو الضبط أو غير ذلك من وجوه الترجيحات.

أنواع المخالفة التي ينفرد بها بعض الرواة عن بعض:

تنحصر المخالفة في خمسة أنواع من الحديث، وهي:

١- مخالفة الراوي لمن هو أولى منه، سواء كانت المخالفة في السند أو في المتن، وتسمى هذه المخالفة شاذة إذا كان الراوي المخالف ثقة، أو تسمى منكرة إذا كان الراوي المخالف غير ثقة، وهذا ما تقدم بحث في نوعي المنكر والشاذ وتحديد نوع المخالفة فيهما.

٢- مخالفة الراوي لمن هو أولى منه على جهة الوهم، ويندرج تحت هذا النوع الحديث المعل بأنواعه الثلاثة التي سنتناولها لاحقاً.

٣- مخالفة الراوي بتغيير في اللفظ مع بقاء السياق، ويسمى بالحديث المصحف والمحرف، وسيأتي بحثه.

٤- مخالفة الراوي بزيادة راو في الإسناد بين راويين، ويسمى بالمزيد في متصل الأسانيد، وسيأتي بحثه.

٢- الحديث المعل:

ويقال المعلل والصواب الأول.

تعريفه لغة: هو اسم مفعول من أعله بكذا فهو (معل)، وهو القياس الصرفي، وهو المشهور في اللغة الصحيحة، ومن أهل الحديث من عبر بالمعلل وهو غير قياسي، ومنهم من عبر بالمعلول وهو مرذول عند أهل العربية واللغة.

واصطلاحاً: هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن الظاهر سلامته منها.

والعلة هي سبب غامض خفي قادح في الحديث، مع أن الظاهر السلامة منه كالإرسال في الموصول أو الوقف في المرفوع، أو بدخول حديث في حديث آخر. وقد تطلق العلة على غير معناها كإرسال الحديث الذي وصله الثقة، وعلى كذب الراوي وغفلته أو سوء حفظه، وأطلق الترمذي على النسخ علة.

طريق اكتشاف العلة:

تكون بجمع طرق الحديث والنظر في اختلاف رواته وضبطهم واتفاقهم فيقع في نفس العالم العارف بهذا الشأن أن الحديث معلول فيغلب على ظنه فيحكم بعدم صحة الحديث أو يتردد فيتوقف وتتقاصر عبارته عن إقامة الحجة على دعوى العلة.

وقد يستفاد على إدراك العلة بتفرد الراوي ومخالفة غيره له.

والحديث المعل هو من أغمض أنواع علوم الحديث أدقّها، ولا يقوم به إلّا من رزقه الله فهماً ثاقباً وحفظاً واسعاً ومعرفة تامة بمراتب الرواة وملكة قوية بالأسانيد والمتون.

وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الذين اشتهروا باكتشاف العلل كالإمام أحمد بن حنبل وعلي ابن المديني، والإمام البخاري، ومسلم وابن أبي حاتم والدارقطني.

مواطن العلة:

تقع العلة في الإسناد الجامع لشروط الصحة الظاهرة حتى قالوا من الصحيح صحيح معلول.

والعلة التي تقع في الإسناد تقدح فيه وفي المتن وقد تقدح في الإسناد خاصة، ويكون المتن صحيحاً من وجه آخر.

ومثال ما وقعت العلة في سنده من غير قدح في المتن ما رواه يعلى بن عبدي عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «البيعان بالخيار»[1]، فهذا الإسناد متصل بنقل العدل إلّا أنه معلول، والعلة في قوله: (عمرو بن دينار) والصحيح إنما هو عبد الله بن دينار، فوهم يعلى بن عبيد فذكر (عمرو) بدل (عبد الله)؛ وسبب الوهم الاشتباه واتفاق عمرو وعبد الله في اسم الأب وهما أخوان وتقاربت وفاتهما في عام واحدة، ولكن المتن على كل حال صحيح؛ لأن كل رواته ثقات، وقد ورد من طرق أخرى.

ومثال ما وقعت العلة في متنه حديث (نفي قراءة البسملة في الصلاة)[2]، فقد علل بالاضطراب، وسيأتي في نوع المضطرب.

وقد قسم الحاكم أبو عبد الله النيسابوري في كتابه «معرفة علوم الحديث»[3] أنواع المعل إلى عشرة أقسام، وذكرها السيوطي في كتابه «تدريب الراوي».

أنواع الحديث المعل:

للحديث المعل أنواع كثيرة نذكر أشهرها، وهي ثلاثة أنواع:

١- الحديث المدرج.

---

(١) أبو داود رقم ٣٤٥٦، والترمذي ١٢٤٧، والنسائي رقم ٤٤٨٨.

(٢) أبو داود رقم ٧٨٢ عن أنس، ومسلم رقم ٣٩٩ وفيه قال: صليت مع رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان فلم أسمع أحداً منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم. وفي رواية له: فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول القراءة ولا في آخرها.

(٣) ص ١٢٣، والتدريب ١/ ٢٥١.

٢- الحديث المقلوب.

٣- الحديث المضطرب.

١- الحديث المدرج:

تعريفه: الإدراج لغة: أن يدخل في الشيء ما ليس منه.

وفي الاصطلاح: هو الحديث الذي يزيد فيه ما ليس منه في السند أو في المتن.

بماذا يعرف الإدراج؟

يعرف المدرج بوروده منفصلاً في رواية أخرى، أو بالنص على ذلك من الرواة، أو من بعض الأئمة المطلعين أو باستحالة كونه ﷺ يقول ذلك.

والمدرج نوعان:

مدرج المتن، ومدرج السند.

مدرج المتن:

أن يدخل الراوي شيئاً من كلامه في حديث رسول الله ﷺ فيتوهم السامع أن هذا الكلام من الحديث، وقد يكون الإدراج في المتن في أوله أو في وسطه أو في آخره.

أسباب الإدراج في المتن:

منها ما يكون بياناً لحكم شرعي أو لاستنباط حكم شرعي من الحديث أو شرح غريب في الحديث، ومنها ما يكون تفسيراً من الراوي لكلمة في الحديث، ومنها ما يكون سببه ناشئاً عن قلة ضبط الراوي أو خطأه، ومنها ما يكون تعمداً، وهذا الأخير حرام بالإجماع، أما ما قصد به التفسير فجاز مع بيان أنه ليس من لفظ الحديث، وما كان عن طريق الخطأ فلا إثم على الراوي، ولكن إذا تفاحش

خطؤه فترد روايته به، وكذلك يرد إدراج الراوي الضعيف.

مثال الإدراج في المتن ما رواه الخطيب من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «أسبغوا الوضوء، ويل للأعقاب من النار»[١]. فقوله: (أسبغوا الوضوء) مدرج من كلام أبي هريرة، فقد بينت ذلك رواية البخاري، فقد وهم أبو قطن عمرو بن الهيثم وشباب بن سوار عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة في هذا الإسناد فرواه آدم عن شعبة والجم الغفير بدون قوله: (أسبغوا الضوء) فعرف الإدراج.

ومثال المدرج في وسط المتن ما رواه الدارقطني في السنن عن عبد الحميد بن جعفر عن هشام بن عروة عن أبيه عن بسرة بنت صفوان قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من مسّ ذكره أو أنثييه أو رفغيه فليتوضأ»[٢]. قال الدارقطني: وهم عبد الحميد في ذكر الأنثيين والرفغ وأدرجه كذلك في حديث بسرة، والمحفوظ أن ذلك من قول عروة.

ومنه حديث عائشة أيضاً في بدء الوحي في صحيح البخاري وفيه: (ثم حبب إليه الخلاء، فكان يخلو بغار حراء فيتحنث فيه -وهو التعبد- الليالي ذوات العدد)[٣]، وقوله -وهو التعبد- تفسير التحنث من كلام الزهري أدرجه في الحديث للتفسير.

ومثال الإدراج في آخر المتن ما رواه أبو خيثمة زهير بن معاوية عن الحسن بن الحر عن ابن مسعود: أن النبي ﷺ علمه التشهد في الصلاة فقال: «قُلِ التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ» فذكر التشهد وفي آخره: «فإِذَا قُلْتَ هَذَا، فَقَدْ قَضَيْتَ صَلاَتَكَ، فإِنْ شِئْتَ أَنْ

(١) رواه البخاري رقم ١٦٥ الوضوء.

(٢) الدارقطني ١/١٤٨.

(٣) البخاري، بدء الوحي رقم ٢.

تَقُومَ فَقُمْ، وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَقْعُدَ فَاقْعُدْ»[١]، فقوله: (فإِذَا قُلْتَ هَذَا...إلخ) من كلام ابن مسعود لا من كلام النبي ﷺ، حيث أنه رواه بعض الثقات دون ذكر هذه الزيادة، كما رواه آخرون من الثقات بفصل كلام ابن مسعود هذا عن كلام النبي ﷺ.

ومنه أيضاً حديث أبي هريرة مرفوعاً: «لِلْعَبْدِ الْمَمْلُوكِ أَجْرَانِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللهِ وَالْحَجُّ وَبِرُّ أُمِّي لَأَحْبَبْتُ أَنْ أَمُوتَ وَأَنَا مَمْلُوكٌ»[٢]، فقوله: (والذي نفسي بيده...إلخ) من كلام أبي هريرة لاستحالة أن يقوله ﷺ؛ لأن أمه ماتت وهو صغير، ولأنه يمتنع في حقه ﷺ الرق، فهو أفضل الخلق على الإطلاق.

مدرج السند:

وهو أن يسرق الراوي الإسناد فيغير فيه وذلك أن يروي الحديث جماعة بأسانيد مختلفة فيرويه عنهم راو فيجمع الكل على إسناد واحد من تلك الأسانيد ولا يبين الاختلاف.

وأقسام الإدراج في الإسناد كثيرة مرجعها في الحقيقة الإدراج في المتن.

ومن الإدراج إدخال بعض الرواة حديثاً في حديث آخر مخالفاً له في سنده.

ومثال ذلك ما رواه سعيد بن أبي مريم عن الزهري عن أنس: أن رسول الله ﷺ قال: «لاَ تَبَاغَضُوا وَلاَ تَحَاسَدُوا وَلاَ تَدَابَرُوا وَلاَ تَنَافَسُوا» فقوله: «ولا تنافسوا» مدرج من متن حديث آخر رواه مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة وفيه: «لاَ تَجَسَّسُوا وَلاَ تَحَسَّسُوا وَلاَ تَنَافَسُوا وَلاَ تَحَاسَدُوا»[٣].

---

(١) أبو داود رقم ٩٧٠ التشهد في الصلاة.

(٢) البخاري، العتق رقم ٢٥٤٨.

(٣) رواه مسلم في البر والصلة رقم ٢٨-٣١.

حكم المدرج:

ما كان منه عمداً فهو حرام الاتفاق لما فيه من تدليس وتلبيس ونسبة القول إلى غير قائلة، ونسبة ما ليس من كلام رسول الله ﷺ إليه، وأما ما وقع من غير عمد فإن كان قليلاً فلا حرج إلّا إذا كثر خطأ الراوي فيكون مجروحاً ويكون مطعوناً في ضبطه وإتقانه.

أما الإدراج لتفسير شيء من معنى الحديث ففيه تسامح ولذلك فعله الزهري وغيره من أئمة الحديث.

ومن أهم المؤلفات في الحديث المدرج:

- كتاب «الفصل لوصل المدرج في النقل» للخطيب البغدادي.
- وقد لخص الحافظ ابن حجر كتاب البغدادي وزاد عليه في كتاب أسماه «تقريب المنهج بترتيب المدرج».

٢- الحديث المقلوب:

تعريفه: المقلوب لغة: اسم مفعول من القلب وهو تحويل الشيء وصرفه عن وجهته الصحيحة.

واصطلاحاً: هو الحديث الذي وقع تغيير في متنه أو في سنده بإبدال أو تقديم أو تأخير أو نحو ذلك.

والمقلوب قسمان: مقلوب المتن ومقلوب السند.

أما مقلوب المتن، فمثاله ما رواه مسلم من حديث أبي هريرة في السبعة الذين يظلهم الله يوم لا ظل إلّا ظله.. ففي بعض طرقه «ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله»[1]، فقد انقلب على أحد الرواة وإنما هو: «حتى

(١) مسلم رقم ١٠٣١ الزكاة.

لا تعلم شماله ما تنفق يمينه» وعرف هذا القلب من روايات أخرى عن الثقات الحفاظ في صحيح البخاري و مسلم. وأيضاً ما يدل على القلب أن الإعطاء عادة باليمين وهذا النوع من القلب وقع في المتن بتقديم وتأخير في بعض متن الحديث.

وأما القلب في السند فقد يكون خطأ من بعض الرواة في اسم راو أو في نسبته كأن يقول في مرة بن كعب، كعب بن مرة، أو يكون الحديث مشهوراً عن راو فيجعله عن راو آخر بقصد الإغراب، كحديث سالم مثلاً يجعله عن نافع أو يبدل الإسناد بإسناد آخر، و مثال ما رواه حماد بن عمرو النصيبي أحد الكذابين عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً (إذا لقيتم المشركين في طريق فلا تبدأوهم بالسلام) فإنه مقلوب الإسناد قلبه حماد فجعله عن الأعمش وإنما هو معروف عن سهيل عن أبي صالح عن أبي هريرة أخره مسلم[1]. وهذا النوع من القلب يطلق على صاحبه بأنه يسرق الحديث.

أسباب القلب:

قد يكون القلب من الراوي غلطاً وقد يكون عمداً قصداً للامتحان كما فعل علماء بغداد للإمام البخاري حين قدم عليهم فإنهم اجتمعوا عليه وعمدوا إلى مئة حديث فقبلوا أسانيدها ومتونها وجعلوا متن هذا الإسناد لإسناد آخر وإسناد هذا المتن لمتن آخر ودفعوها إلى عشرة أنفس إلى كل رجل عشرة أحاديث وأمروهم إذا حضروا مجلس البخاري أن يلقوها عليه، وسألوه عنها فرد كل إسناد إلى متنه وكل متن إلى إسناده الصحيح فأقر له العلماء بالحفظ وأذعنوا له بالفضل[2].

وهذا العمل لا يجوز إلّا إذا قصد به الاختبار، ولكن بشرط أن يتم التصحيح

---

(١) رواه مسلم ٢١٦٧ السلام.

(٢) تاريخ بغداد ٢/ ٢٠.

قبل انقضاء المجلس فلا يستمر، بل ينتهي بانتهاء الحاجة، أما إذا وقع القلب غلطاً أو خطأ من غير قصد فمنهم من قال حكمه حكم الموضوع، والصحيح أنه من أقسام المقلوب.

حكم المقلوب:

الحديث المقلوب حديث ضعيف إلّا إذا كان القلب بقصد الإغراب أو بقصد إلصاق السند القوي بالمتن الضعيف فلا يجوز باتفاق المحدثين، أما إذا كان القلب بسبب غفلة الراوي أو سهوه بغير قصد فإن هذا يجعل الحديث ضعيفاً لعدم ضبط الراوي وخاصة إذا عرف به أو تكرر ذلك منه مراراً، أما إذا حدث القلب لقصد الامتحان ثم بعد الامتحان يبين ذلك فهو جائز ولا يصير الحديث به ضعيفاً، وكذلك إذا كان القلب في اسم راو ثقة فلا يخرج الحديث الصحيح أو الحسن عن الصحة أو الحسن ولذلك قالوا قد يدخل القلب والشذوذ والاضطراب في قسم الصحيح والحسن.

- ومن أشهر المصنفات في الحديث المقلوب كتاب «رفع الارتياب في المقلوب من الأسماء والألقاب» للخطيب البغدادي.

٣- الحديث المضطرب:

تعريفه: المضطرب بكسر الراء، والاضطراب في اللغة الاختلاف.

واصطلاحاً: هو الحديث الذي يروى من وجوه متعددة مختلفة يخالف بعضها بعضاً مع عدم إمكان الترجيح بينهم، فإذا أمكن الترجيح بأي وجه من الوجوه كانت الرواية الراجحة صحيحة وما عداها ضعيفة.

أقسام الاضطراب:

قد يكون الاضطراب في السند فقط، وقد يكون في المتن، وقد يكون فيهما معاً، وقد يكون في راو واحد، وقد يكون في أكثر من راو.

مثال الاضطراب في الإسناد حديث: «شَيَّبَتْنِي هُودٌ وَأَخَوَاتُهَا»[١]، قال الدارقطني: هذا حديث مضطرب، فإنه لم يرو إلّا من طريق أبي إسحاق، وقد اختلف فيه على نحو عشرة أوجه، فمنهم من رواه مرسلاً ومنهم من رواه موصولاً، ومنهم من جعله من مسند أبي بكر، ومنهم من جعله من مسند سعد، ومنهم من جعله من مسند عائشة رضي الله عنها وغيرها، ورواته ثقات لا يمكن ترجيح بعضهم على بعض والجمع متعذر.

ومثال الاضطراب في المتن حديث البسملة المتقدم في المعل[٢]، فقد أعله الإمام ابن عبد البر بالاضطراب.

حكم المضطرب:

سواء كان الاضطراب في المتن أو الإسناد أو فيهما معاً، فإنه يوجب ضعف الحديث؛ لعدم ضبط الراوي؛ لأن الضبط من شروط الصحة والحسن إلّا في حالة واحدة وهي أن يقع الاختلاف في اسم راو أو اسم أبيه أو نسبته، ويكون الراوي على أي حال ثقة، ولذلك قالوا: قد يدخل الاضطراب في قسم الحديث الصحيح والحسن، وهم إنما يعنون هذه الحالة فقط.

---

(١) رواه الترمذي رقم ٣٢٩٧ التفسير سورة الواقعة.

(٢) ص ١٥٣ - ١٥٤.

متى يتقوى الحديث الضعيف

تتفاوت مراتب الحديث الضعيف على حسب أسباب الضعف وقدح الرواة، ومن أسباب الضعف ما هو شديد كالمتروك والمطروح، ومنه ما هو أعلى من ذلك، ومنه ما هو أوهى من غيره، فما كان من القدح في عدالة الراوي كالكذب على رسول الله ﷺ أو التهمة بالكذب في أحاديث الناس أو الفسق أو الجهالة أو الابتداع المكفر لصحابه فكل ما كان الضعف فيه ناشئ عن هذه الأنواع لا يتقوى ولا تؤثر فيه كثرة الطرق ولا ترتقي عن درجة الضعف لشدة أسباب هذا الضعف، بل إن شدة أسباب الضعف تزيده وهناً على وهنٍ بكثرة توالي الأسباب، فمثلاً رواية الكذاب مع رواية كذاب آخر معه تزيد الحديث تأكيداً على أنه مكذوب.

أما ما كان ضعفه بسبب عدم ضبط الراوي الصدوق الأمين الذي لم تُثلم عدالته فإن كثرة الطرق تقويه وتجبر قصوره وضعفه بمجيئه من وجه آخر، وبهذا يرتقي من درجة الضعيف إلى درجة الحسن لغيره ويصير مقبولاً معمولاً به بمجموع طرقه.

وهذه الأسباب تنحصر في الغفلة وكثرة الغلط وسوء الحفظ والاختلاط أو الوهم أو الإرسال أو التدليس أو جهالة بعض رواته، فإن أسباب هذا الضعف تزول بمجيء الحديث من وجه آخر.

حكم الحديث الضعيف وروايته

أجاز بعض العلماء العمل بالحديث الضعيف وروايته من غير اهتمام ببيان ضعفه، وذلك فيما سوى أحاديث العقائد وما يتعلق بها وأحاديث الأحكام الشرعية وما يتعلق بها من الحلال والحرام.

ولم يجز ذلك بعض العلماء مطلقاً سواء في باب العمل أو في باب الرواية، ولم يجز بعض العلماء العمل بالحديث الضعيف مطلقاً وأجازوا روايته مع بيان ضعفه.

وذهب جماعة من العلماء إلى أنه يجوز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال فقط بشروط ثلاثة:

١- أن يكون الضعف غير شديد.

٢- أن يندرج الحديث تحت أصل معمول به.

٣- أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته بل يعتقد الاحتياط فقط.

والرأي الراجح أنه لا يجوز رواية الحديث الضعيف إلّا مقترناً ببيان ضعفه، وهذا هو الأحوط، وأنه يجوز العمل به في فضائل الأعمال فقط بالشروط المتقدمة.

تنبيه:

ينبغي لمن يروي حديثاً ضعيفاً بدون سند أن يذكره بصيغة تدل على التمريض كأن يقول (روي) أو (يقال) أو (يذكر) أو (ذكر) أو (بلغنا) أو نحوها لئلا يكون يقع في ذهن السامع أو القارئ أنه حديث صحيح.

وأما من نقل حديثاً صحيحاً بغير إسناد فإنه يجب عليه أن يذكره بصيغة تدل على الجزم فيقول مثلاً (قال) و(ذكر) أو نحو ذلك، ويقبح أن يذكره بصيغة التمريض لئلا يقع في نفس السامع أنه حديث غير صحيح.

الخبر المشترك بين القبول والرد

ينقسم الخبر بالنسبة إلى من أسند إليه إلى أربعة أقسام:

١- الحديث القدسي.

٢- الحديث المرفوع.

٣- الحديث الموقوف.

٤- الحديث المقطوع.

١- الحديث القدسي:

تعريفه: الحديث القدسي لغة: نسبة إلى الطهر أي الحديث المنسوب إلى الذات القدسية.

واصطلاحاً: هو ما نقل إلينا عن النبي ﷺ مع إسناده إياه إلى ربه عزّ وجلّ. وقد تقدم الكلام على الحديث القدسي في أول الكتاب، والمقصود هنا أن الحديث القدسي قد يكون صحيحاً حسب توفر شروط الصحة فيه، وقد يكون حسناً حسب توفر شروط الحدث الحسن فيه، وقد يكون ضعيفاً إذا فُقِد شرط من شروط الصحة.

ومن أشهر المصنفات في الأحاديث القدسية كتاب «الإتحافات السنية في الأحاديث القدسية» لعبد الرحمن المناوي وقد جمع فيه (٢٧٣) حديثاً.

٢- الحديث المرفوع:

تعريفه: الرفع في اللغة ضد الوضع وسمي بذلك لنسبته إلى صاحب المقام الرفيع وهو النبي ﷺ.

واصطلاحاً: هو ما أضيف إلى النبي ﷺ خاصة من قول أو فعل أو تقرير أو صفة.

الشرح:

هو كل ما أضيف إلى النبي ﷺ من قوله أو فعله أو تقريره، سواء كان المضيف هو الصحابي أو من دونه متصلاً كان الإسناد أو منقطعاً، فيدخل في ذلك المرفوع والموصول والمرسل والمتصل والمنقطع، وهذا هو المشهور في تعريف المرفوع.

أنواع المرفوع:

يكون المرفوع صريحاً وقد يكون حكماً، والصريح ثلاثة أقسام: قولي، فعلي وتقريري، وكذلك الحكمي، ثلاثة أقسام: قولي وفعلي وتقريري.

مثال المرفوع الصريح من القول تصريحاً أن يقول الصحابي أو غيره: قال رسول الله ﷺ كذا أو يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول كذا أو حدثنا بكذا.

ومثال المرفوع من التقرير تصريحاً: أن يقول الصحابي أو غيره فُعِل بحضرة النبي ﷺ كذا دون إنكار منه ﷺ.

ومثال المرفوع من القول حكماً لا تصريحاً: أن يقول الصحابي أو غيره كان رسول الله ﷺ (أحسن الناس خلقاً) أو يقول الصحابي شيئاً لا مجال فيه للاجتهاد كالأخبار الماضية من بدء الخلق وقصص الأنبياء والأمور الغيبية كأحوال القيامة، فهذا حكم المرفوع؛ لأن إخبار الصحابي بذلك يقتضي له مخبراً،

وما لا مجال للاجتهاد فيه يقتضي مرجعاً للقائل ولا مرجع إلّا النبي ﷺ فله حينئذ حكم الرفع.

ومثال المرفوع من الفعل حكماً لا تصريحاً: أن يفعل الصحابي ما لا مجال للاجتهاد فيه فيدل على أن ذلك عن النبي ﷺ كما روي عن ابن عمر أنه كان يقصر الصلاة في أربعة بُرُدُ – أي مسافة القصر.

ومثال المرفوع من التقرير حكماً: أن يخبر الصحابي أنهم كانوا يفعلون في زمان النبي ﷺ كذا، فله حكم المرفوع لأن الظاهر اطلاع النبي ﷺ على ذلك في زمان نزول الوحي، فلا يقع من الصحاب فعل شيء مع الاستمرار عليه إلّا وهو غير ممنوع؛ لأن الوحي ما كان يقر أحداً على الخطأ، وكذلك قول الصحابية إنهم كانوا يقولون كذا ولا يرون بأساً بذلك.

وحكم المرفوع قد يكون صحيحاً إذا توفرت فيه جميع شروط الصحة، وقد يكون حسناً إذا توفرت فيه شروط الحديث الحسن، وقد يكون ضعيفاً إذا اختل شرط من شروط الصحة أو الحسن.

٣- الحديث الموقوف:

تعريفه: لغة مأخوذ من الوقف؛ لأن الراوي وقف بالحديث عند الصحابي ولم يتابع سرد باقي سلسلة الإسناد.

واصطلاحاً: هو ما أضيف إلى الصحابي من قول أو فعل أو تقرير أي ما نسب إلى الصحابي سواء كان السند متصلاً أو منقطعاً.

ومثال الموقوف القولي قول الراوي قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: (حدثوا الناس بما يعرفون أتريدون أن يكذب الله ورسوله)[1].

(١) البخاري رقم الباب ٤٩ العلم.

ومثال الموقوف الفعلي قول البخاري: (أمَّ ابن عباس وهو متيمم)[١].

ومثال الموقوف التقريري قول بعض التابعين مثلاً فعلت كذا أمام أحد من الصحابة ولم ينكر عليّ.

ومن الموقوف تفسير الصحابي لكلام النبي ﷺ.

وقد يستعمل الموقوف فيما جاء عن غير الصحابي لكن مقيداً.

فيقال مثلاً هذا حديث وقفه فلان على الزهري أو على عطاء ونحو ذلك.

صور من الموقوف لفظاً تتعلق بالمرفوع حكماً:

قول الصحابي كنا نفعل على عهد النبي ﷺ، أو أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا أو من السنة كذا؛ لأن الظاهر أن النبي ﷺ قد اطلع عليه وأقره فهذا له حكم الرفع.

ومثاله قول جابر بن عبد الله: (كنا نعزل على عهد النبي ﷺ)[٢]، هذا إذا أضافه إلى زمن النبي ﷺ فالصحيح أنه مرفوع، أما إذا لم يضفه إلى زمن النبي ﷺ فهو موقوف عند الجمهور كقول جابر:(كنا إذا صعدنا كبّرنا وإذا نزلنا سبّحنا)[٣].

١ - مثال ما يقول عنه الصحابي أمرنا بكذا كقول بعض الصحابة: (أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة)[٤].

ومثال ما يقول فيه بعض الصحابة نهينا عن كذا كقول أم عطية: (فنهينا عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا)[٥].

---

(١) البخاري، التيمم رقم الباب ٦ ووصله البيهقي في السنن فتح الباري ١/٤٤٦.

(٢) البخاري رقم ٥٢٠٧ في النكاح.

(٣) البخاري ٢٩٩٣ الجهاد.

(٤) البخاري رقم ٦٠٣ الأذان.

(٥) البخاري رقم ١٢٧٨ الجنائز.

ومثال قول بعض الصحابة من السنة كذا، كقول أبي قلابة عن أنس: (من السنة إذا تزوج البكر على الثيب أقام عندها سبعاً)[١].

٢- أو يقول الراوي في الحديث عند ذكر الصحابي (يرفعه أو ينميه أو يبلغ به أو رواية) كحديث الأعرج عن أبي هريرة رواية (تقاتلون قوماً صغار الأعين)[٢].

٣- أو يفسر الصحابي تفسيراً له تعلق بسبب نزول آية كقول جابر: (كانت اليهود تقول من أتى امرأته من دبرها في قبلها جاء الولد أحول فأنزل الله تعالى: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ ...﴾الآية[البقرة:٢٢٣])[٣].

أما إذا كان تفسيراً من الصحابي لكلام النبي ﷺ فليس من المرفوع، إنما هو من قبيل الموقوف كما تقدم. أما قول التابعي كنا نفعل كذا فليس بمرفوع، وكذلك قول التابعي أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا فيه خلاف، والصحيح أنه موقوف وقيل إنه مرسل.

الحديث الموقوف قد يكون صحيحاً وقد يكون حسناً وقد يكون ضعيفاً، وذلك حسب توفر شروط الصحة والحسن أو عدم توفرها.

فما اجتمع فيه شروط الصحة فهو صحيح، وما اجتمع فيه شروط الحسن فهو حسن، وما فقد شرطاً من شروط الصحة أو الحسن فهو ضعيف.

والحديث الموقوف لا يحتج به وإن صح سنده إلى من أسند إليه ما لم يكن له حكم الرفع، أما إذا كان له حكم الرفع فهو حجة كالمرفوع.

وقد يتقوى الحديث الضعيف بالحديث الموقوف على الصحابة كما تقدم في

---

(١) البخاري رقم ٥٢١٣-٥٢١٤.

(٢) البخاري رقم ٢٩٢٨ الجهاد.

(٣) البخاري رقم ٤٥٢٨ التفسير.

المرسل أن الشافعي يحتج به إذا وافق قول الصحابي؛ لأن حال الصحابة هو العمل بالسُّنّة.

والموقوف من صفات الإسناد ولا تعلق له بالمتن.

٤- الحديث المقطوع:

تعريفه: المقطوع لغة مأخوذ من قطع ضد وصل.

واصطلاحاً: ما أضيف إلى التابعي أو من دونه من قول أو فعل.

أي ما أسند إلى التابعي أو تابع التابعي أو من دونه من قول أو فعل.

والمقطوع من صفات الإسناد ولا تعلق له بالمتن.

ومثال المقطوع القولي قول الحسن البصري في الصلاة خلف المبتدع: (صل وعليه بدعته)[١].

ومثال المقطوع الفعلي قول إبراهيم بن محمد المنتشر: (كان مسروق يرخي الستر بينه وبين أهله ويقبل على صلاته ويخليهم ودنياهم)[٢].

حكم المقطوع:

الحديث المقطوع ليس بحجة كالحديث الموقوف، فلا يحتج به في شيء من الأحكام الشرعية؛ حتى ولو صحت نسبته إلى قائله لأنه كلام أحد المسلمين أو فعله إلّا إذا دلّت قرينة على رفعه كقول بعض الرواة عند ذكر التابعي (ويرفعه) مثلاً، فيعتبر عندئذ له حكم المرفوع المرسل.

---

(١) البخاري الأذان الإمامة المفتون والبيوع رقم الباب ٥٦ معلقاً ووصله سعيد عن منصور، فتح الباري ١٨٨/٢.

(٢) حلية الأولياء ٩٦/٢.

ومثاله: أن يقول التابعي: قال رسول الله ﷺ.

ويسمى الحديث الموقوف والمقطوع أثراً، ويسمى المرفوع حديثاً كما تقدم الكلام في أول الكتاب عند الكلام على الحديث والخبر والأثر.

ومن الكتب التي هي مظان الموقوف:

١- مصنف عبد الرزاق.

٢- مصنف ابن أبي شيبة.

٣- تفسير ابن جرير.

٤- تفسير ابن أبي حاتم.

٥- وتفسير ابن المنذر.

أنواع أخرى من المشترك بين المقبول والمردود

١ - المسند:

تعريفه: لغة من أسند بمعنى أضاف أو نسب.

واصطلاحاً: ما اتصل سنده مرفوعاً إلى النبي ﷺ، قال الحاكم أبو عبد الله النيسابوري: المسند لا يطلق إلّا على الحديث المرفوع المتصل، فخرج من هذا التعريف الموقوف والمقطوع والمرسل والمعضل والمدلس؛ لاحتمال الانقطاع الخفي فيه بالعنعنة مع أن ظاهره اتصال السند.

مثال المسند المتصل المرفوع ما رواه البخاري قال: حدثنا عبد الله بن يوسف عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «إذا شرب الكلب من إناء أحدكم فليغسله سبعاً»(١).

وعرف الخطيب البغدادي المسند بأنه ما اتصل إسناده إلى منتهاه، وأكثر ما يستعمل فيما جاء عن النبي ﷺ، فدخل في هذا التعريف المرفوع إلى النبي ﷺ والموقوف على الصحابي والمقطوع الذي وقف على التابعي أو من دونه، وكذلك ما اتصل سنده ظاهراً مع احتمال الانقطاع الخفي فيه كعنعنة المدلس.

وحكي عن الحافظ ابن عبد البر: أن المسند هو ما روي عن رسول الله ﷺ سواء كان متصلاً أو منقطعاً، فدخل في هذا التعريف المرسل والمعضل والمنقطع والمعلق وخرج منه المقطوع والموقوف، وأولى التعريفات الأول وهو أرجحها.

---

(١) البخاري، الوضوء رقم ١٧٢.

والحديث المسند قد يكون صحيحاً وقد يكون حسناً وقد يكون ضعيفاً، حسب توفر شروط الصحة أو شروط الحسن. فما اجتمع فيه شروط الصحة فهو صحيح، وما اجتمع فيه شروط الحسن فهو حديث حسن، وما فقد منه شرط شروط من شروط الصحة أو الحسن فهو حديث ضعيف.

٢- الحديث المتصل:

تعريفه: لغة من اتصل ضد انقطع.

واصطلاحاً: ما اتصل سنده مرفوعاً كان أو موقوفاً.

والمراد بالموقوف هنا الموقوف على الصحابي، والموقوف على التابعي، أو من دونه، ويخرج من هذا التعريف ما لم يتصل إسناده كالمرسل والمنقطع و المعضل والمعلق؛ لأن هذه الأنواع كلها غير متصلة الإسناد.

أما أقوال الصحابة والتابعين إذا اتصلت بالأسانيد إليهم ففي تسميتها متصلة تجوز في كلام المحدثين، ولكن لا تستعمل إلّا مقيّدة، فيقال هذا متصل إلى ابن عباس، وهذا متصل إلى سعيد بن المسيب، أو إلى الزهري، أو متصل إلى مالك ونحو ذلك.

أما وصفها بالاتصال على الإطلاق فممنوع وإنما تسمى مقاطيع.

ويطلق المتصل على الحديث الصحيح وعلى الحسن وعلى الضعيف، وهو من المشترك حسب توفر شروط الصحة أو شروط الحسن أو حسب فقدان شرط واحد منها.

ويستفاد من تعريف هذه الأنواع الثلاثة المرفوع المتقدم سابقاً والمسند والمتصل أنها تلتقي في شيء واحد فتكون ألقاباً لحديث واحد يقال له مرفوع مسند متصل.

٣- المعنعن والمؤنن:

أ- تعريف المعنعن: هو الحديث الذي يقال فيه عن فلان عن فلان عن النبي ﷺ من غير لفظ صريح بالسماع أو التحديث أو الإخبار؛ لأن الرواية بالعنعنة لا تفيد سماع الراوي عن شيخه بطريق الاتصال المباشر؛ لأنها محتملة للسماع ولغيره إلّا ما كان من العنعنة في الصحيحين فإنها محمولة على السماع كما تقدم في شرط البخاري ومسلم.

مثال الحديث المعنعن ما رواه ابن ماجه حدثنا عثمان بن أبي شيبة عن معاوية بن هشام عن سفيان عن أسامة بن يزيد عن عثمان بن عروة عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «إن الله وملائكته يصلون على ميامن الصفوف».

حكم المعنعن:

اختلف العلماء في حكم الحديث المعنعن، هل هو من قبيل المتصل أم أنه من قبيل المنقطع، والصحيح أنه من قبيل المتصل بشرط أن لا يكون المعنعن مدلساً، وأن يمكن اللقيا بين الرواة بعضهم ببعض (أي لقاء المعنعن بمن روى عنه بالعنعنة).

ب- تعريف الحديث المؤنن: هو الحديث الذي يقال فيه حدثنا فلان أن فلاناً قال كذا...، وهو كالمعنعن عند الجمهور محمول على السماع بالشروط المتقدمة في حكم المعنعن، وقيل: إنه حديث منقطع حتى يتبين اتصاله.

ويطلق كل من الحديث المعنعن والحديث المؤنن على الحديث الصحيح إذا توفرت شروط الصحة فيه، كما يطلق على الحديث الحسن ويطلق على الحديث الضعيف حسب توفر الشروط وعدم توفرها.

٤- الحدث المصحّف:

تعريفه لغة: مأخوذ من التصحيف وهو الخطأ في الصحيفة، ومنه الصحفي وهو من يخطئ في قراءة الصحيفة فيغير بعض ألفاظها بسبب خطأه في قراءتها.

واصطلاحاً: أن يغير الراوي كلمة في الحديث إلى غير ما رواها الثقات لفظاً أو معنى، ويقال له التصحيف والتحريف أيضاً.

أهمية هذا النوع من أنواع الحديث:

١- تعتبر معرفة الحديث المصحف من أهم وأدق أنواع الحديث وهو فن جليل، وتكمن أهميته في كشف الأخطاء التي يقع فيها بعض الرواة، وإنما يكتشف ذلك في الحذاق من الأئمة الحفاظ والنقاد الحاذقين كالدارقطني وغيره.

تقسيم الحديث المصحف:

يقع التصحيف في الإسناد، ومثاله حديث عن العوام بن مراجم صحفه ابن معين فقال العوام بن مزاحم، وكذلك عاصم الأحول صَحفه بعضهم فقال عاصم الأحدب، وهذا التصحيف منشؤه رداءة السمع فيظن الراوي الأحول الأحدب.

٢- كما يقع التصحيف في المتن، ومثاله حديث زيد بن ثابت (أن النبي ﷺ احتجر في المسجد)[١]، صحفه ابن لهيعة فقال: (احتجم في المسجد)، ومنه حديث: (من صام رمضان واتبعه ستاً من شوال)[٢]، صحفه (أبو بكر الصولي) فقال: (واتبعه شيئاً من شوال) فصحف ستاً إلى شيئاً، ويسمى هذا التصحيف بصرياً؛ لأن منشأه الاشتباه على الراوي إما في الخط لرداءته أو لعدم نقطه.

---

(١) مسند أحمد ٥/ ١٨٥.

(٢) مسلم، الصوم ١١٦٤.

وقد يقع التصحيف في المعنى، ومثاله قول أبي موسى العنزي: (نحن قوم لنا شرف، نحن من عنزة صلى إلينا رسول الله ﷺ) يريد بذلك أن النبي ﷺ صلى إلى عنزة فتوهم أنه صلى إلى قبلتهم، وإنما المراد بالعنزة هنا الحربة تنصب بين يدي المصلي[1]، فسرها تفسيراً يدل على أنه فهم معناه فهما غير مراد، وهذا التصحيف منشؤه عدم فهم المراد.

ولذلك قالوا أسباب التصحيف قد تكون من قبل السماع لاشتباه في الكلمتين على السامع، مثل الأحول والأحدب، وقد يكون بصرياً وهذا إما بسبب رداءة الخط أو عدم نقطه، وقد يكون في المعنى لعدم فهم المراد منه. وقد يكون منشؤه عدم تلقي العلم من أفواه المشايخ الضابطين وأخذ الحديث من بطون الكتب والصحف.

تفريق ابن حجر بين التصحيف والتحريف:

١- جعل ما كان فيه التغيير بالنسبة إلى نقط الحروف مع بقاء صورة الخط تصحيفاً.

٢- جعل ما كان فيه التغيير بالنسبة إلى شكل الحروف مع بقاء صورة الخط تحريفاً.

وأما المتقدمون فإن عباراتهم تدل على أن الكل شيء واحد.

حكم المصحف:

التصحيف في الحديث لا يخل بصحته وحسنه إذا كان نادراً، وذلك لا يقدح في ضبط الراوي؛ لأنه لا يسلم من الخطأ والتصحيف القليل أحد، إلّا إذا كثر فإنه مذموم ومعيب ويقدح في ضبط الراوي، وعلى ذلك فإن النادر من التصحيف معفو عنه.

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ص٢٤٢-٢٤٣.

ومن أشهر المؤلفات في الحديث المصحف:

١- كتاب «التصحيف» للدارقطني.

٢- كتاب «تصحيفات المحدثين» أبي أحمد العسكري.

٣- كتاب «اصطلاح خطأ المحدثين» للخطابي.

٥- الحديث المسلسل:

تعريفه: لغة اسم مفعول من السلسلة وهي اتصال الشيء بالشيء ومنه سلسلة الحديد، فإن حلقاتها متناسبة متصلة بعضها ببعض.

واصطلاحاً: هو ما توارد فيه الرواة كلهم واحداً واحداً على حالة واحدة أو على صفة واحدة للرواة تارة أو الرواية تارة أخرى.

شرح التعريف:

أي ما توالى رواة إسناده على الاشتراك في حالة واحدة قولية أو فعلية، فالحالة القولية هي ما يقول كل من رواته عند التحديث به (أنا أحبك) كما قال النبي ﷺ لمعاذ رضي الله عنه: «يا معاذ إني أحبك، فقل في دبر كل صلاة اللّهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك» فقد سلسل بقول كل من رواته «أنا أحبك»[(١)].

والحالة الفعلية مثل حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: شبك بيدي أبو القاسم وقال: «خلق الله الأرض يوم السبت...» الحديث[(٢)]. فقد تسلسل بتشبيك كل من رواته بيد من روي عنه أو بهما معاً (أي بالحالة القولية والفعلية). ومثال حديث أنس رضي الله عنه قال: قبض رسول الله ﷺ على لحيته وقال: «آمنت بالقدر

(١) أبو داود رقم ١٥٢٢ الصلاة.

(٢) مسلم، المنافقين رقم ٢٧٨٩ عن أبي هريرة.

خيره وشره حلوه ومره»[1]. سلسل بقبض كل راو من رواته على لحيته وقال: «آمنت بالقدر...».

أو يتوالى رواة إسناده على الاشتراك في صفة واحدة، إما قولية أو فعلية كالمسلسل بقراءة سورة الصف مثلاً فهو مسلسل بقول كل راو قرأها فلان كذا أو بصفة فعلية كاتفاق أسماء الرواة في اسم محمد فيقال فيه: (مسلسل المحمدين) أو يتفق رواة بأن يكونوا كلهم فقهاء أو حفاظ أو من بلد واحد فيقال: (مسلسل بالفقهاء أو بالحفاظ أو بالمصريين أو بالدمشقيين أو نحو ذلك).

أما المسلسل بصفات الرواية فمنه مسلسل بصيغ الأداء (كسمعت أو حدثنا أو أخبرنا)، وأفضل المسلسل في هذه الحالة ما دل على الاتصال في السماع وعدم التدليس.

ومنه المسلسل بزمن الرواية كالحديث المسلسل بيوم العيد أي أن كل من رواته رواه يوم العيد.

ومنه المسلسل بمكان الرواية كالحديث المسلسل بإجابة الدعاء في الملتزم.

فوائد الحديث المسلسل:

يدل على زيادة في الضبط والبعد عن التدليس والانقطاع، وعلى الاقتداء بالنبي ﷺ باعتبار أنه هو مصدره الأول بعد ثبوت التسلسل عنه ﷺ، ولا يشترط التسلسل في جميع الإسناد فقد ينقطع التسلسل في وسط السند أو في آخره.

حكم المسلسل:

يطلق المسلسل على كل من الحديث الصحيح والحسن والضعيف، فهو من المشترك وذلك على حسب توفر الصحة والحسن وعدم توفرها، ولا ارتباط بين

(١) الحاكم، معرفة علوم الحديث ص٣١-٣٢.

صحة الحديث وبين التسلسل، وقلّما يسلم المسلسل من خلل في التسلسل أو ضعف وإن كان أصل الحديث صحيحاً من طريق آخر.

وأشهر المصنفات في الحديث المسلسل:

١- كتاب «المسلسلات الكبرى» للحافظ السيوطي، وقد اشتمل على خمسة وثمانين حديثاً.

٢- كتاب «المناهل السلسة في الأحاديث المسلسلة» لمحمد عبد الباقي الأيوبي، وقد اشتمل على مئتين واثني عشر حديثاً.

تنبيه:

ومن أنواع الأحاديث المشتركة بين الصحيح والحسن والضعيف مما تقدم ذكره سابقاً الحديث المشهور والغريب والمعلق، فمتى توافرت في الحديث شروط الصحة أو شروط الحسن صار الحديث صحيحاً أو حسناً، ومتى فقد شرط من شروط الصحيح أو الحسن صار الحديث ضعيفاً.

المزيد في متصل الأسانيد – والمرسل الخفي

المزيد:

هو أن يزيد راو في الإسناد رجلاً لم يذكره غيره.

المرسل الخفي:

هو أن يروي الراوي عمن لقيه أو عاصره ما لم يسمع منه بلفظ يحتمل السماع وغيره كـ(قال)، ويسمى مرسلاً خفياً لأن هذا النوع من الإرسال غير ظاهر ولا يدرك إلّا بالبحث.

شرح التعريفات:

قد يجيء الحديث الواحد بإسناد واحد من طريقين، ولكن في أحدهما زيادة فتارة تكون الزيادة بكثرة الراوين لها أو بضبطهم وإتقانهم، وتارة يحكم بأن راوي الزيادة وهم فيها تبعاً للترجيح والنقد، فإذا رجحت الزيادة كان النقص من نوع المرسل الخفي، وإذا رجح النقص كان الزائد من نوع المزيد في متصل الأسانيد، والحكم إنما يكون للرواة الثقات أو الأحفظ أو الأكثر عدداً أو الأقوى من غيره.

مثال ذلك: ما رواه عبد الله بن المبارك قال: حدثنا سفيان عن عبد الرحمن بن يزيد حدثني بُسْر بن عبيد الله قال: سمعت أبا إدريس الخولاني قال: سمعت واثلة بن الأسقع يقول: سمعت أبا مرشد الغنوي يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لاَ تَجْلِسُوا عَلَى الْقُبُورِ وَلاَ تُصَلُّوا إِلَيْهَا»[1].

(١) مسلم، الجنائز رقم ٩٧٢، ومقدمة ابن الصلاح ص ٢٤٦.

فذكر سفيان وأبي إدريس في هذا الإسناد زيادة وهم، فزيادة سفيان وَهِمَ فيها الراوي عن ابن المبارك فقد رواه الثقات عن ابن المبارك عن عبد الرحمن بن يزيد بغير واسطة مع تصريح بعضهم بالسماع.

والوَهْمُ في زيادة أبي إدريس من ابن المبارك فقد رواه ثقات عن عبد الرحمن بن يزيد عن بسر بغير واسطة مع تصريح بعضهم بالسماع وهنا رجح النقص فكان من نوع المزيد في متصل الأسانيد.

ومثال المرسل الخفي: ما رواه ابن ماجه من طريق عمر بن عبد العزيز عن عقبة بن عامر مرفوعاً: «رَحِمَ اللَّهُ حَارِسَ الْحَرَسِ»[1]. فعمر لم يلق عقبة بن عامر، فهذا من قبيل المرسل الخفي، فقد يغتر في ظاهر الإسناد أن رجاله ثقات فيحكم بصحته.

بِمَ يعرف المرسل الخفي؟

يعرف المرسل بعدم لقاء الراوي شيخه وإن عاصره أو بعدم سماعه منه أصلاً أو بعدم سماع الخبر الذي رواه عن شيخه وإن كان سمع منه غيره، ولا يعرف هذا إلّا بالاتساع في الرواية وجمع طرق الحديث مع المعرفة التامة، وإنما يحكم بذلك وينص عليه الأئمة الكبار النقاد الجهابذة الذين يدركون ذلك بالقرائن القوية، وقد يعرف ذلك بإخبار الشخص نفسه أو بمجيء الحديث من وجه آخر فيه زيادة شخص بين الراوي ومن روى عنه، فإذا ترجحت الزيادة صار من قبيل المزيد في متصل الأسانيد، وإذا ترجح النقص صار من قبيل المرسل الخفي، أما إذا لم توجد قرينة ولا نص على ترجيح أحدهما على الآخر فيحتمل هذا على أن الراوي سمعه من شيخه مرة وسمعه من شيخ شيخه مرة.

---

(١) ابن ماجه رقم ٢٧٦٩ الجهاد.

وأشهر المصنفات في هذين النوعين:

١- كتاب «تمييز المزيد في متصل الأسانيد» للخطيب.

٢- كتاب «التفصيل لمبهم المراسيل» للخطيب.

حكم المرسل الخفي:

المرسل الخفي حديث ضعيف للانقطاع الحاصل فيه، ولاحتمال أن الراوي رواه عن رجل ضعيف، وقد يكون الانقطاع في المرسل الخفي من قبيل المنقطع والمعضل أو المرسل.

حكم المزيد:

وأما المزيد فإن ثبتت الزيادة فهو صحيح وإن لم تثبت فهو ضعيف لوهم الراوي في الزيادة.

الاعتبار والمتابعات والشواهد:

- **الاعتبار لغة:** الاتعاظ أو الاعتداد بالشيء وبمعنى النظر في الأمور.

واصطلاحاً: هو تتبع طرق حديث انفرد بروايته راو ليعرف هل شاركه في روايته غيره أم لا، وهو هيئة يتوصل بها للبحث والتفتيش عن طرق الحديث والشاهد والمتابع.

- **المتابع** (ويسمى التابع) **لغة** بمعنى الموافق ويقال لها المتابعة.

واصطلاحاً: هو الحديث الذي يشارك فيه رواته رواة الحديث الفرد لفظاً ومعنى أو معنى فقط في الاتحاد في الصحابي.

والمتابعة نوعان: متابعة تامة ومتابعة قاصرة.

فالتامة أن تحصل المشاركة للراوي من أول الإسناد، والمتابعة القاصرة أن تحصل المشاركة للراوي في أثناء الإسناد.

- **الشواهد** جمع شاهد **لغة**: من شهد الأمر إذا حضره وشاهده، وسمي بذلك لأنه يشهد أن للحديث الفرد أصلاً ويقويه.

واصطلاحاً: هو الحديث الذي يشارك فيه رواته رواة الحديث الفرد لفظاً ومعنى أو معنى فقط مع الاختلاف في الصحابي.

الفرق بين التابع والشاهد:

من خلال ما تقدم من تعريف المتابعة والشاهد نرى أن الفرق بينهما هو اختلاف صحابي الحديث فقط، ففي التابع يتحد الصحابي وفي الشاهد يختلف. ومن العلماء من جعل الفرق بينهما هو اختلاف اللفظ والمعنى، فإن جاء الحديث من وجه آخر بلفظه سمي متابع وإن جاء بمعناه سمي شاهد سواء اتحد الصحابي أم اختلف، وقد يطلق التابع على الشاهد والشاهد على التابع والأمر سهل ما دام الهدف هو تقوية الحديث الفرد.

الأمثلة: ما رواه الشافعي عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ قال: «الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ، فَلا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوُا الْهِلالَ، وَلا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلاثِينَ»(١).

هذا الحديث بهذا اللفظ ظن قوم أن الشافعي انفرد به عن مالك، ولكن بعد الاعتبار وجمع الطرق وجد أن للشافعي متابعة تامة ومتابعة قاصرة وشاهداً.

أما المتابعة التامة فقد تابع الشافعي في رواية هذا الحديث عن مالك عبد الله بن مسلمة القعنبي وهو مخرج في البخاري(٢).

والمتابعة القاصرة فيما رواه ابن خزيمة عن عاصم عن محمد عن أبيه محمد بن

(١) مسلم، الصوم رقم ١٠٨٠ وما بعده، والشافعي في الأم.

(٢) البخاري رقم ١٩٠٦ الصوم، وانظر نزهة النظر شرح نخبة الفكر ص٣٧.

يزيد عن جده عبد الله بن عمر بلفظ: « فَأَكْمِلُوا ثَلاثِين»[١].

وأما الشاهد فما رواه النسائي من رواية محمد بن حنين عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال فيه: «فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين»[٢].

الإسناد العالي والنازل:

الإسناد العالي هو ما قل عدد رواته إلى رسول الله ﷺ، والنزول عكسه وهو ما كثر عدد رواته إلى رسول الله ﷺ.

والعلو قسمان: علو مطلق وهو ما قرب رجال سنده من رسول الله ﷺ بسبب قلة عددهم بالإضافة إلى سند آخر أكثر منه عدداً يروى به الحديث، أو بالنسبة إلى مطلق الأسانيد، وهذا النوع أجلها على أن يكون السند صحيحاً.

وفضل العلماء الإسناد العالي عن الثقات على النازل ولو كان عن الثقات. أما طلب العالي عن غير الثقة، فلا فائدة منه، وكثيراً ما يفضل النازل على العالي إذا تميز بفائدة على العالي كأن يكون راويه فيه زيادة ثقة أو أفقه من راوي العالي أو أحفظ أو نحو ذلك.

القسم الثاني: العلو النسبي أو الإضافي إلى شيء معين كأقرب إلى إمام من الأئمة أو إلى كتاب من الكتب المعتمدة كالصحيحين والسنن الأربعة ونحوها.

أما إذا كان العلو غير متصل فيقدم النازل.

ويتفاوت العالي والنازل على حسب الصحة والضعف تبعاً لحال رواته، ثم إن الحكم بالعلو أو بالنزول لا يدل على صحة السند، ولذلك اهتم العلماء بمعرفة الرواة أكثر من اهتمامهم بعدد رجال السند.

---

(١) شرح النخبة ص ٣٧.

(٢) النسائي رقم ٢١٢٥.

زيادات الثقات:

تعريفها: الزيادات جمع زيادة، والثقات جمع ثقة، والثقة هو من جمع بين العدالة والضبط.

واصطلاحاً: هي أن يروي أحد الرواة الثقات زيادة لفظة أو جملة في متن الحديث لا يرويها غيره.

والمراد بالزيادة هنا في المتن، أما إذا كانت الزيادة في الإسناد فإن كانت برفع موقوف أو وصل مرسل فهي تابعة للزيادة في المتن.

أما إذا كانت الزيادة لراوٍ بين راويين في الإسناد فهذه محلها في متصل الأسانيد.

أهمية هذه الزيادة:

اعتنى العلماء بها لما يستفاد بالزيادة من أحكام وتخصيص العام وتقييد المطلق وإيضاح المعاني.

وقد اشتهر بمعرفة الزيادات الحافظ ابن خزيمة والفقيه أبو بكر عبد الله بن محمد بن زياد وغيرهما.

كيف تعرف الزيادات؟

تعرف بجمع طرق الأحاديث وسعة الاطلاع على المتون والعلم بها.

حكم الزيادات:

اختلف العلماء في قبولها إلى ثلاثة أقوال هي:

١- ذهب جمهور الفقهاء والمحدثين والأصوليين إلى قبول الزيادة مطلقاً، سواء وقعت ممن روى الحديث أولاً ناقصاً أو من غيره، وسواء تعلق بها حكم شرعي أم لا غيرت أم لا.

٢- وذهب آخرون إلى عدم قبولها مطلقاً.

٣- وقيل تقبل إن زادها غير من رواه ناقصاً ولا تقبل ممن رواه مرة ناقصاً؛ لأن روايته له ناقصاً أورثت شكاً في الزيادة وتقبل من غيره من الثقات.

وقسم ابن الصلاح الزيادة بحسب قبولها إلى ثلاثة أقسام ووافقه النووي عليها، وهي:

١- زيادة ليس فيها منافاة لما رواه الثقات أو الأوثق ومثالها ما رواه مسلم من طريق علي بن مسهر عن الأعمش عن أبي رزين وأبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءِ أَحَدِكُمْ (فَلْيُرِقْهُ) ثُمَّ يَغْسِلْهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ»[١] فكلمة (فَلْيُرِقْهُ) زيادة تفرد بها علي بن مسهر ولم يذكرها سائر الحفاظ من أصحاب الأعمش وإنما رووه بدونها فتكون هذه الزيادة كخبر تفرد بروايته ثقة من الثقات وعلي بن مسهر ثقة تقبل منه هذه الزيادة.

٢- زيادة منافية لما رواه الثقات أو الأوثق، ومثالها زيادة (يوم عرفة) في حديث (يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق عيدنا أهل الإسلام)[٢]، فزيادة يوم عرفة ذكرها موسى بن علي بن رباح عن أبيه عن عقبة بن عامر ولم يذكرها غيره من الثقات من جميع طرق الحديث، فترد هذه الزيادة وحكمها حكم الشاذ كما تقدم سابقاً.

٣- زيادة فيها نوع منافاة لما رواه الثقات أو الأوثق، ومثالها ما رواه مسلم من طريق أبي مالك الأشجعي عن ربعي بن خراش عن حذيفة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «... وَجُعِلَتْ لَنَا الْأَرْضُ مَسْجِداً وَتُرْبَتُهَا طَهُوراً»[٣] فقد تفرد بزيادة

(١) مسلم، الطهارة ٢٧٩.

(٢) أبو داود رقم ٢٤١٩.

(٣) مسلم، مساجد رقم ٢٢.

(تربتها) أبو مالك سعد بن طارق الأشجعي وسائر الرواة لم يذكروها فتقبل هذه الزيادة على الصحيح.

حكم الزيادة في الإسناد:

في حالة تعارض الوصل مع الإرسال أو تعارض الرفع مع الوقف اختلف العلماء في قبول هذه الزيادة وردها.

فذهب الجمهور وأكثر أهل الحديث إلى ترجيح رواية الإرسال على الوصل ورواية الوقف على الرفع وذلك من قبيل ترجيح الجرح على التعديل؛ لأن الإرسال جرح للوصل والوقف جرح للرفع.

وذهب المحققون من أئمة الحديث إلى ترجيح الوصل على الإرسال والرفع على الوقف إذا كان راويهما حافظاً متقناً ضابطاً لأن معهما زيادة علم على غيرهما، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ولم تكن هناك قرينة تدل على ترجيح إرساله أو وقفه.

ومن العلماء من ذهب إلى ترجيح رواية الأكثر ورواية الأحفظ سواء كان ذلك في جانب الوقف والإرسال أو في جانب الرفع والوصل.

الحديث الموضوع

تعريفه: الموضوع لغة من وضع الشيء يضعه وضعاً إذا حطه وأسقطه أو من الضعة وهي الانحطاط.

واصطلاحاً: هو الحديث المختلق المصنوع المكذوب على رسول الله ﷺ.

ومن التعريف نجد المناسبة بين المعنى الاصطلاحي والمعنى اللغوي ظاهرة؛ لأن الموضوع فيه معنى السقوط والانحطاط من حيث الرتبة عن غيره، ولذلك فهو شر أنواع الحديث الضعيف، وبعض العلماء يعتبر الموضوع قسماً مستقلاً وليس نوعاً من أنواع الحديث الضعيف.

والأصل: أن الحديث الموضوع ليس بحديث حتى ينسب إلى رسول الله ﷺ، لكن لما كانت صورته صورة الحديث من حيث ذكر السند والمتن سموه حديثاً موضوعاً باعتبار زعم واضعه، وإذا أطلق الحديث الموضوع فإنه ينصرف إلى الحديث المختلق المكذوب المفترى على النبي ﷺ؛ لأن رواته لم يخطئوا في اتصال إسناده أو في ضبط روايته ولكنهم وضعوه كذباً وافتراء تحقيقاً لمآربهم.

حكم الموضوع:

الحديث الموضوع هو شر أنواع الحديث الضعيف، وهو أحطها في الرتبة على الإطلاق بالإجماع، وسبب الضعف فيه الطعن في عدالة راويه بالكذب، وأجمع العلماء على أنه لا تحل رواية الحديث الموضوع لأحد علم حاله إلّا مع بيان وضعه لحديث: «إِنَّ كَذِبًا عَلَيَّ لَيْسَ كَكَذِبٍ عَلَى أَحَدٍ، فَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ

مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[١]. وحديث: «مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ»[٢]. ومن رواه بغير بيان فقد باء بالإثم ودخل في عِداد الكذابين، والكذب حرام معلوم في الشريعة، وأغلظ حرمة الكذب الكذب على رسول الله ﷺ، وقد بين الله تعالى حرمة الكذب بقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾[الزمر:٦٠]، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُوَ يُدْعَىٰٓ إِلَى ٱلْإِسْلَٰمِ﴾[الصف:٧]، وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا لِّيُضِلَّ ٱلنَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾[الأنعام:١٤٤].

ويرى جمهور العلماء أن الكذب على رسول الله ﷺ من الكبائر ولا يكفر فاعله إلّا إذا كان مستحلاً الكذب على النبي ﷺ.

ويرى أبو محمد الجويني والد إمام الحرمين: أن من تعمد الكذب على رسول الله ﷺ يكفر، ووافقه على ذلك بعض أهل العلم من أهل المذاهب، وذلك لما في الكذب على رسول الله ﷺ من زيادة في الشريعة من الأحكام، واستشهدوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِى ٱلْكَذِبَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾[النحل:١٠٥]، فقد نفت الآية الإيمان عمن افترى الكذب على الله وعلى رسوله ﷺ؛ لأن الكذب على الرسول كذب على الله.

ويرى جمهور العلماء أنه لا تقبل رواية من كذب على رسول الله ﷺ وإن تاب بعد ذلك وحسنت توبته، ويكونُ فاسقاً وترد روايته ويبطل الاحتجاج بها لما للكذب على رسول الله ﷺ من إفساد في الشريعة وإبطال في الدين وزيادة في التشريع مما لم يأذن به الله ولا رسوله؛ لأن الحديث الموضوع قد يحرم حلالاً أو يحل حراماً.

---

(١) مسلم في المقدمة رقم ٣.

(٢) الترمذي رقم ٢٦٦٢ العلم، ومقدمة مسلم رقم ٩/١.

والمختار عند المحققين من أهل العلم أن من تاب بعد ذلك وتحققت توبته وصحت بشروطها فإنه تقبل روايته؛ لأن التوبة تجب ما قبلها.

الألفاظ المستعملة للدلالة على الوضع:

من الألفاظ الصريحة المستعملة للدلالة على الأحاديث الموضوعة قولهم: (هذا حديث موضوع) أو (كذب) أو (باطل) أو (لا أصل له) أي ليس له إسناد يعرف، وكذلك إذا قال أحد الأئمة الحفاظ الجهابذة النقاد (لا أعرفه) ومن الألفاظ الدالة على الوضع ما هو كناية مثل قولهم: (هذا الحديث من بلايا فلان) أو (سنده مظلم) أو (عليه ظلمات) وأكثر من يستعمل هذه الألفاظ الحافظ الذهبي في كتابه «ميزان الاعتدال» والحافظ ابن حجر في كتابه «لسان الميزان».

وقد استعمل ابن الجوزي ألفاظاً أخرى لا تدل على الوضع مثل قوله: (لا يثبت أو لا يصح) فليست هذه الألفاظ نصاً في الحكم بالوضع؛ لأنه لا يلزم من عدم الصحة أو عدم الثبوت الوضع لاحتمال الضعف.

أما قولهم: هذا حديث مطروح، فمنهم من ألحقه بالموضوع، ومنهم من جعله دون الموضوع، ومنهم من جعله كالمتروك، وتقدم البحث في المطروح سابقاً.

بدء الوضع ونشأته:

لم يحدث الوضع في حياة النبي ﷺ نظراً لوجوده بين أصحابه الذين كانوا أشد الناس احتياطاً في الحفاظ على السُّنّة وأبعد الناس وأشدهم خوفاً من الكذب، وليس بصحيح قول من زعم من الكُتّاب أن الكذب حدث في عهد النبي ﷺ محتجاً بأن سبب ورود حديث: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[1]، أنه قيل بسبب حادثة تزوير قيلت في زمنه ﷺ، فهذه القصة لم تثبت

(١) مسلم، المقدمة رقم ٣.

قط في زمن النبي ﷺ، وهي رد على قائلها، حيث وأنها هي نفسها من الموضوعات، وقول النبي ﷺ: «من كذب ...»الحديث، هو من المعجزات التي أطلع الله نبيه عليها في المستقبل، فقد أشار ﷺ إلى ما سيكون بعده من الكذب عليه.

وكذلك لم يحدث الوضع في عهد الخليفة أبي بكر ولا في عهد الخليفة عمر رضي الله عنهما، وقد عرفنا سابقاً احتياطا الصحابة في الرواية وشدة محافظتهم على السُّنّة وحمايتها من التحريف والتزوير، وقوة حدتهم التي حالت دون حدوث الوضع في زمنهم.

ولعل بدء الوضع حدث على إثر اتساع رقعة الإسلام، حيث دخل كثير من أبناء الأمم المجاورة من الفرس والروم وغيرهم، وكان منهم المخلص لهذا الدين ومنهم المنافق الحاقد على الإسلام، فانتهز أعداء الإسلام الفرصة في عهد الخليفة الثالث عثمان بن عفان رضي الله عنه فبذروا البذرة الأولى للفتنة واشتعلت نار الفتنة وظهرت الخلافات والصراعات في المجتمع الإسلامي، وظهر عدو الله اليهودي عبد الله بن سبأ الذي أشعل نار الفتنة الكبرى التي انتهت بقتل الخليفة الثالث عثمان بن عفان رضي الله عنه، واستمر الجو بعد قتل الخليفة مشحوناً بالفتنة ووقعت حروب طاحنة بين الطوائف المتنازعة والمتصارعة، حتى أشعلت الفتنة مرة أخرى وأودت بحياة الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وتمخضت بعد ذلك بوجود طوائف الشيعة المناصرة للإمام علي والعثمانية المناصرة لعثمان وبني أمية والخوارج الذين يعادون الفريقين ومروانية مناصرة لمعاوية وبني أمية، وقد استباح هؤلاء لأنفسهم أن يؤيدوا آراءهم وأهواءهم بوضع الأحاديث، وهنا ظهر الوضع ونشأ بمعناه الظاهر الواضح في حوالي سنة أربعين من الهجرة، وكان

ذلك في عصر صغار الصحابة، وكبار التابعين، وانتشر الوضع على إثر الفتن السياسية بين طوائف المسلمين، فكان كل منهم ينتصر لمذهبه بوضع الأحاديث خاصة عندما لا يجد ما يسعفه من نصوص القرآن؛ لأنه محفوظ في الصدور وفي السطور وفي المصاحف، فيضع حديثاً تحقيقاً لغرضه ومأربه، ولعل هذا هو الأمر الذي دعى الخليفة عمر بن عبد العزيز أن يأمر بجمع السنة.

وقد حفل القرن الثاني والثالث بالأحاديث الموضوعة المكذوبة الهائلة، وكلها تعكس الصراعات الفكرية والسياسية بين الطوائف المختلفة المتنافسة في الساحة؛ إلّا أن الخوارج لم يكن لهم دور في حركة الوضع هذه لاعتقادهم أن مرتكب الكبيرة كافر، حتى قيل بأن حديثهم أصح الأحاديث، قال الإمام ابن تيمية: والخوارج مع مروقهم من الدين فهم أصدق الناس حديثاً، ونجد أن أكثر الطوائف وضعاً للحديث هم الزنادقة والرافضة انتصاراً لمذاهبهم وتأييداً لآرائهم.

وكذلك وضع بعض خصومهم لصالح العباسيين ولصالح العلويين أحاديث أخرى، كما وضعت أحاديث أخرى من قبل أهل المذاهب الكلامية، وأهل المذاهب الفقهية، ودعاة الجنس واللون والشعوبية والعنصرية والمتصوفة وغيرهم من الفرق الموجودة على الساحة في القرنين الثاني والثالث.

أسباب الوضع:

للوضع أسباب كثيرة حملت الوضاعين على وضع الأحاديث الهائلة تحقيقاً لمآربهم وأغراضهم الشخصية، ومما سبق يتبين لنا أن أسباب الوضع تنحصر فيما يلي:

١ - الانتصارات المذهبية والسياسية والفكرية المتصارعة على نحو ما سبق بيانه من الخلاف بين الشيعة والخوارج، وبين الشيعة والعثمانية، وبين الأمويين والعباسيين، وبين الخوارج والأمويين وكل هذا كان من أسباب الوضع الحامل

لهذه الفرق على وضع الأحاديث.

٢- الزندقة، وقد وضع الزنادقة الذين حاولوا أن يفسدوا على الناس عقيدتهم بدافع من الحقد والكبر للنيل من الإسلام وتشويه السُّنّة النبويّة حديث: «لو أحسن أحدكم الظن بحجر لنفعه»[١] ومثل هذا الحديث القصد منه عودة الناس إلى الجاهلية والوثنية وعبادة الأصنام، ومن ذلك ما وضعوه من الزيادة في حديث: «أنا خاتم النبيين لا نبي بعدي»[٢] فزاد الزنادقة: إلّا أن يشاء، فقد وضعوا هذا الاستثناء لما فيه من دعوة إلى الإلحاد والدعوة إلى التنبؤ.

كما أن أحاديث الزنادقة قد تناولت الفقه والأخلاق والحلال والحرام، وقد وضع أحدهم وهو عبد الكريم بن أبي العوجاء أربعة آلاف حديث، حرم فيها الحلال وأحل الحرام، وقال: لقد فطّرتكم في يوم صومكم وصوّمتكم في يوم فطركم. وقد كان يدس الأحاديث في كتاب جده لأمه حماد بن سلمة، ولما جيء به إلى أمير مكة محمد بن سليمان ليضرب عنقه على زندقته أقر بأنه وضع هذه الأحاديث.

وذكر ابن الجوزي: أن ما وضعت الزنادقة من الأحاديث أربعة عشر ألف حديث كلها استهدفت الانتقاص من العقيدة الإسلامية؛ لأن الزنادقة كما يقول ابن حبان قوم يتسترون بالإسلام ويبطنون الكفر ولا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر، فكانوا يدخلون المدن والمساجد ويتشبهون بأهل العلم ويضعون الأحاديث على العلماء.

٣- التعصب، وسواء كان التعصب للجنس أو اللون أو المكان أو للمذاهب

---

(١) الموضوعات الكبرى لعلي القاري ص١٨٩.

(٢) مسند أحمد ٥/٢٧٨ عن حذيفة.

الفقهية أو الكلامية أو القوميات المختلفة أو الطائفية العنصرية التي فرقت بين المسلمين، فكل هذه كانت عاملاً من عوامل انتشار الوضع.

فقد وضعت أحاديث في تفضيل بعض القبائل على بعض، وبعض الأجناس على بعض، وبعض الأئمة على بعض، فقد كان للشعوبية أثرها في وضع الأحاديث، حيث وضعت أحاديث في مدح الفرس واللغة الفارسية مثل حديث: «إن الله إذا غضب أنزل الوحي بالعربية، وإذا رضي أنزل الوحي بالفارسية» كما وضعت أحاديث في فضل العرب واللغة العربية وذم الفارسية كحديث: «أبغض الكلام إلى الله الفارسية، وكلام أهل الجنة العربية»[1]. وقد ظهرت بداية العصبية العربية في عهد الدولة الأموية؛ لأن بني أمية اعتمدوا في إدارة شؤون الدولة على العنصر العربي، فكانت نظرتهم إلى غير العرب لا توافق روح الإسلام فانعكست هذه النظرية بالعنصرية.

٤- الأغراض الشخصية لاتباع هوى الملوك والأمراء، أو لترويج بعض السلع، وكالتقرب إلى الحكام والأمراء والأكابر فيضع الواحد حديثاً لتبرير ما يفعلون.

ومن أمثلة ذلك ما روي عن غياث بن إبراهيم أنه دخل على الخليفة العباسي المهدي وهو يلعب بالحمام فروى له عن النبي ﷺ: «لَا سَبْقَ إِلَّا فِي نَصْلٍ أَوْ حَافِرٍ أَوْ جَنَاحٍ» فزاد في الحديث (أو جناح) إرضاء للخليفة، وهذا الرجل كان كذاباً يضع الحديث، وروي أن المهدي قال له: أشهد أن قفاك قفا كذاب وأمر بذبح الحمام.

وأصل الحديث ثابت، فقد رواه أحمد وأصحاب السنن الأربعة بلفظ: «لَا

(١) الموضوعات الكبرى للقاري ص١٨٢.

سَبْقَ إِلَّا فِي نَصْلٍ أَوْ حَافِرٍ أَوْ حَافِرٍ»[١].

وهناك من الأحاديث التي وضعت بشأن البضائع والسلع كأحاديث العدس والأرز والباذنجان والبقل والجرجير وغيرها من الأطعمة التي وردت فيها أحاديث موضوعة كحديث: «الباذنجان شفاء من كل داء»[٢]، وكحديث: «عليكم بالعدس فإنه مبارك يرقق القلب ويكثر الدمعة، وقدس على لسان سبعين نبياً»[٣].

٥- استهواء العامة بقصد التكسب والارتزاق، ومن هؤلاء القصاصون الذين أسهموا بنصيب كبير في وضع الأحاديث بقصد التكسب وابتغاء النفع المادي والشهرة والجاه، فقد استهووا العامة واستمالوهم بالأحاديث المناكير والغرائب والأباطيل، وأدخلوا على الإسلام الإسرائيليات الكثيرة من القصص والخرفات، ومن تبجحات بعضهم ووقاحته وجرأته على الكذب بدون خجل ما رواه ابن الجوزي وابن حبان: أن الإمام أحمد بن حنبل ويحيى بن معين صليا في مسجد الرصافة بالعراق وهما إمامان في الحديث، فقام رجل من القصاصين بين أيديهم وقال: حدثنا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين قالا: حدثنا عبد الرزاق عن قتادة عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «من قال لا إله إلّا الله خلق الله من كل كلمة طيراً منقاره من ذهب وريشه من مرجان...» وأخذ في قصة طويلة من هذا القبيل، فجعل أحمد بن حنبل ينظر إلى يحيى بن معين ويحيى ينظر إلى أحمد وكل منهما يقول للآخر: أنت حدثته بهذا؟ فيقول كل منهما: والله ما سمعت بهذا إلّا الساعة، فلما انتهى أشار له يحيى فجاء متوهماً عطاء، فقال له

(١) الترمذي رقم ١٧٠٠، أبو داود رقم ٢٥٧٤.

(٢) الموضوعات الكبرى لعلي القاري ص٨٦، وتذكرة الموضوعات ص١٤٨.

(٣) الموضوعات الكبرى ص٢٩٩ لعلي القاري.

يحيى: من حدثك بهذا؟ قال: أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، قال: أنا يحيى وهذا أحمد ما سمعنا بهذا قط في حديث رسول الله ﷺ! فقال الرجل القصاص: لم أزل أسمع أن يحيى بن معين أحمق ما تحققته إلّا الساعة، فقال يحيى: وكيف؟ قال: كأنّه ليس في الدنيا يحيى بن معين وأحمد بن حنبل غيركما، قد كتبت عن ستة عشر أحمد بن حنبل ويحيى بن معين ثم انصرف عنهما[1].

٦- قصد ترغيب الناس في فعل الخير والتحذير من عمل السوء، وممن كان يضع الحديث في الترغيب والترهيب قوم من جهلة الزهاد والمتصوفة استجازوا لأنفسهم الوضع في هذا الباب واحتسبوا الخير في إضلال الناس وهؤلاء أعظم ضرراً على الإسلام. ومن مزاعمهم الباطلة حيث قالوا: إن هذا الكذب للرسول ﷺ لا كذباً عليه، وهو جهل منهم باللغة العربية وبحقيقة الكذب، فالكل كذب عليه، وقد تنبه الأئمة النقاد إلى هؤلاء وأمثالهم فلم يأخذوا عنهم، بل حذروا الناس من جهلهم وغفلتهم.

وقد اشتهر من هؤلاء غلام خليل بوضع الكثير من الأحاديث في الآداب والرقائق، وسئل عن ذلك فقال معترفاً: وضعناها نرقق بها قلوب العامة، ومنهم أيضاً أبو عصمة نوح بن أبي مريم وضع حديثاً في فضائل سور القرآن وقال معترفاً بذلك: وضعته لإعراض الناس عن القرآن واشتغالهم بفقه أبي حنيفة ومغازي ابن إسحاق.

وقد شاركه أيضاً في وضع حديث سور القرآن ميسرة بن عبد ربه وكان غلاماً يتزهد ويهجر الشهوات الدنيا، وغلقت أسواق بغداد لموته، ومع ذلك كان يضع الحديث.

---

(١) الموضوعات الكبرى للقاري ص ٣٦ رقم ١١٥.

ومن العباد الذين عرفوا بوضع الأحاديث أبو داود النخعي، فقد كان أطول الناس قياماً بالليل وأكثرهم صياماً بالنهار.

ومن الزهاد الذين وضعوا الأحاديث كذباً على رسول الله وهب بن حفص الذي التزم الصمت ثلاثاً وعشرين سنة.

وقد حمل هؤلاء العباد والزهاد على الوضع حسن الظن وسلامة الصدر، فكانوا يحدثون بكل ما يسمعونه ويحملونه على الصدق دون أن يهتدوا إلى تمييز الخطأ من الصواب، وقد دافع بعض العلماء عن وضع هؤلاء العباد والزهاد قائلاً: أن الكذب كان يجري على ألسنتهم بدون قصد وتعمد، ولكن هذا القول لا يبرر قولهم القبيح، فلم يستسغ أئمة الحديث ذلك منهم، فحذروا الناس منه؛ لأنه كذب على رسول الله ﷺ وخطر على الشريعة الإسلامية.

هذه هي أسباب الوضع التي حملت الواضعين على أن يضعوا الأحاديث المكذوبة على رسول الله ﷺ لتحقيق مآربهم وبئس ما فعلوا.

وهم أصناف كثيرة متعددة على حسب ما ذكرنا من الأغراض والأسباب الحاملة لهم على الوضع، وممن اشتهر بالوضع جماعة كثيرون منهم من تقدم ذكره هنا ومنهم من لم نذكره.

طرق الوضاعين في صياغة الأحاديث الموضوعة:

أما طرق هؤلاء التي سلكوها في صياغة الأحاديث الموضوعة فعلى النحو الآتي:

١ - إنشاء الوضاع كلاماً لنفسه، ثم ينسبه إلى رسول الله ﷺ، ومثال ذلك ما وضع وهو كذب باطل حديث: «لو أحسن أحدكم الظن بحجر لنفعه»[١].

(١) الموضوعات الكبرى للقاري ص١٨٩.

وهذا من صنع عباد الأوثان، وقد ينسب الواضع الكلام إلى الصحابة أو إلى التابعين.

٢- وقد يأخذ الواضع كلاماً من كلام الصحابة أو التابعين أو بعض الحكماء أو ما يروى في الإسرائيليات فينسبه إلى الرسول ليروج به وينال به القبول، ومن أمثلة ذلك حديث: «المعدة بيت الداء والحمية رأس كل دواء»، فإنه من قول الحارث بن كلدة طبيب العرب فليس بحديث، ومن الإسرائيليات ما يروى:

(ما وسعني سمائي ولا أرضي ولكن وسعني قلب عبدي المؤمن)[1]، قال ابن تيمية: هو من الإسرائيليات وليس له أصل معروف عن النبي ﷺ.

علامات الوضع:

للحديث الموضوع أمارات وعلامات واضحة وقرائن تدل عليه ويعرف بها، لكن بعض هذه القرائن قد تكون ظاهرة واضحة وبعضها لا يدركها إلّا من تمرس في علم الحديث واكتسب ملكة قوية في النقد يميز بها بين ما يصح أن يصدر عن رسول الله ﷺ وبين ما لا يصح أن يصدر عنه ﷺ.

وقد قسم العلماء علامات الوضع في الحدث إلى قسمين هما:

١- علامات في السند. ٢- وعلامات في المتن.

١- علامات السند:

يعرف الحديث الموضوع بإحدى العلامات الآتية في السند:

١- اعتراف الواضع بنفسه على الوضع صراحة أو حكماً، ومثال الاعتراف صراحة كاعتراف أبي عصمة نوح بن أبي مريم بوضع حديث فضائل سور القرآن.

---

(١) الموضوعات الكبرى للقاري ص٢٠٩ رقم ٨١٠.

أما الاعتراف حكماً يكون بوجود قرينة تدل على الوضع، إما في الراوي أو المروي، كأن يروي الراوي عن محدث آخر لم يلقه أو لم يرحل إلى بلده أو حدث عنه بعد وفاته، ويظهر ذلك بالمقارنة بين مولد الراوي ووفاة من يزعم أنه روى عنه، ومن الأمثلة على ذلك أن رجلاً حدث عن خالد بن معدان بالعراق، فسأله إسماعيل بن عياش وهو شامي وخالد بن معدان أيضاً شامي فقال إسماعيل للراوي عن خالد بن معدان: متى كتبت عن خالد بن معدان؟ قال: سنة ثلاثة عشر ومئة، فقال له: تزعم أنك سمعت عن خالد بن معدان بعد موته بسبع سنوات، ثم أخبر إسماعيل بن عياش أن خالد بن معدان توفي سنة ست ومئة. ومما ينبغي أن يعرف أن الحكم بالإقرار على الراوي بنفسه ليس قطعياً لجواز أن يكذب نفسه بهذا الإقرار ما دام هو لا يبالي بالكذب؛ إلّا أن هذا الإقرار بالكذب يسبب شكاً راجحاً وظناً قوياً عند العلماء لعدم ثبوت رواية الحديث فيتوقف في قبول الرواية حتى يتبين حقيقة أمرها.

ومن أمثلة ذلك أيضاً ادعاء مأمون بن أحمد الهروي أنه سمع من هشام بن عمار من أهل الشام فسأله ابن حبان: متى دخلت الشام؟ قال: سنة خمسين ومئتين. فقال له ابن حبان: أن هشاماً الذي تزعم أنك تروي عنه مات سنة خمس وأربعين ومئتين.

٢- شهرة الراوي بالوضع واختلاف الأحاديث الموضوعة، أما بان يضع الوضاع كلاماً من عند نفسه ينسبه إلى النبي ﷺ أو يأخذ كلاماً لبعض الصحابة أو التابعين أو الحكماء ويضع له إسناداً وينسبه إلى النبي ﷺ، ومثال ذلك ما وضعه سعد بن طريف عندما جاء ابنه من الكتاب يبكي ويقول: ضربني المعلم. فقال سعد: لأخزينه اليوم، حديث عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً: (معلمو

صبيانكم شراركم، أقلهم رحمة لليتيم وأغلظهم على المسكين).

وسعد هذا قال فيه يحيى بن معين: إنه أحد الكذابين لا تحل الرواية عنه. والراوي عنه سيف بن عمر التيمي. قال عنه الحاكم: إنه اتهم بالزندقة فهو ساقط الرواية أيضاً.

٣- أن ينفرد راو معروف بالكذب برواية حديث ولا يرويه راو آخر موثوق به فيحكم على راويه الكذاب بالوضع.

٢- علامات المتن:

تعرف الأحاديث الموضوعة بإحدى العلامات الآتية في المتن:

١- ركاكة الحديث في لفظه ومعناه معاً أو في أحدهما دون الآخر، ويَعْرِف ذلك العالم الماهر قوي الملكة العارف بصنعة الحديث وبلغة العرب وبالفصيح منها، بحيث يستطيع تمييز ما لا يعقل صدوره من الألفاظ والمعاني عن النبي ﷺ، وهو أفصح العرب وأبلغ البلغاء، وما يصلح أن يصدر عنه ﷺ، وأهل فن الحديث يعرفون عيوب الروايات والرواة، ولذا قال الربيع بن خثيم: إن للحديث ضوءاً كضوء النهار تعرفه، وظلمة كظلمة الليل تنكره.

وقال ابن الجوزي: الحديث الضعيف يقشعر له جلد طالب العلم وينفر منه قلبه غالباً.

ومن الأمثلة على ذلك حديث: «أربع لا يشبعن من أربع: أنثى من ذكر، وأرض من مطر، وعين من نظر، وأذن من خبر»[1]، وكحديث: «أن ملكاً من حجارة يقال له عمارة ينزل على حماره كل يوم يسعر»[2] فهذا الحديث وأمثاله من

(١) الموضوعات الكبرى للقاري ص٥٧.

(٢) نفس المصدر ص٣٣٢.

الأحاديث ركيكة الألفاظ والمعاني وهي أشبه بسجع الكهان الذي نهى عنه رسول الله ﷺ.

٢- مخالفة الحديث للعقل والحس والمشاهدة، بحيث لا يقبل التأويل، ومثال ذلك ما رواه ابن الجوزي من طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن جده مرفوعاً: (أن سفينة نوح طافت بالبيت سبعاً وصلت خلف المقام ركعتين)[١]، فهذا من السخافات التي لا يمكن أن يولها عاقل، فكيف يعقل صدوره عن النبي ﷺ وهو ركيك اللفظ والمعنى مخالف للحسن والمشاهدة، وكحديث: «لا يولد بعد المئة مولودٌ للهِ فيه حاجة»[٢]، وهذا مخالف للمشاهدة والواقع، وكحديث: «إذا عطس الرجل عند الحديث فهو صدق»[٣]، وهذا مخالف للمشاهدة فالعطاس ليس له أي تعلق بالعمل سواء كان صدقاً أو كذباً.

وما أحسن قول القائل: (كل حديث رأيته يخالف المعقول والمنقول وتباينه العقول وتناقضه الأصول فاعلم أنه موضوع)[٤].

٣- مخالفة الحديث للقرآن أو السنة المتواترة أو الصحيح منها، أو يخالف الإجماع، ومن أمثلة ذلك ما يروى من تحديد عمر الدنيا بالسنوات، والإخبار عن قيام الساعة فهذا يخالف نصوص القرآن الصريح الواضحة الدلالة كقوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى﴾[الأعراف:١٨٧].

وكحديث: «ولد الزنا لا يدخل الجنة إلى سبعة أبناء»[٥]، فهذا معارض لقوله

(١) الموضوعات الكبرى لابن الجوزي، وتنزيه الشريعة ١/ ٢٥٠.

(٢) الموضوعات للقاري ٣٣٩.

(٣) الموضوعات للقاري ص٢٩٩.

(٤) المنار المنيف في الحديث الضعيف لابن القيم.

(٥) الموضوعات القاري ص٣٥٩.

تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾[الأنعام:١٦٤].

وكذلك ما يروى في امتداح من اسمه محمد أو أحمد وأنه لا يدخل النار، وهذا مناقض للنصوص القرآنية ونصوص السنة الصحيحة؛ لأن النجاة من النار ليست بالأسماء، وإنما هي بالأعمال الصالحة والتقرب إلى الله بالقرب في أوجه البر المختلفة.

وكحديث: «إذا حدثتم بحديث يوافق الحق فخذوا به، حدثت به أو لم أحدث»(١). فهذا مناقض لقوله ﷺ: «من كذب عليّ متعمداً فليتبوّأ مقعده من الناس»(٢).

٤- المبالغة في الثواب العظيم على الأعمال الصغيرة أو في العقاب الشديد على التوافه والحقيرة، وهذا كثير في حديث القصاصين والمتصوفة يستهوون عقول العامة بالإفراط بالوعيد الشديد على الأمر الصغير أو الوعد العظيم على الفعل اليسير.

٥- مخالفة الحديث لسنن الله في الكون وللحقائق الثابتة في الكون أو في التاريخ كحديث عوج بن عنق الذي فيه: أن طوله ثلاثة آلاف ذراع، وأن الطوفان لم يصل إلى ركبتيه.

وكحديث رتن الهندي الذي ادعى الصحبة للنبي ﷺ بعد الست مئة للهجرة، ولذا قال الإمام الذهبي أنه خيال(٣).

وكحديث: «وضع الجزية عن أهل خيبر»(٤)، فهذا كذب واضح مناقض

---

(١) الموضوعات لابن الجوزي ١/٢٥٧.

(٢) مسلم، المقدمة رقم ٣.

(٣) ميزان الاعتدال ٢/٤٥.

(٤) الموضوعات لعلي القاري ص ٣٣٤ رقم ١٢٦٩.

للتاريخ الصحيح الثابت؛ لأن الجزية لم تفرض إلّا في العام التاسع من الهجرة، أما فتح خيبر فكان في العام السابع الهجري قبل أن تفرض الجزية، وكيف توضع عن أهل خيبر وهي لم تشرع بعد.

آثار الوضع السيئة:

١- من آثار الوضع السيئة تفريق وحدة المسلمين وتمزيق شملهم ومعاداة بعضهم لبعض حتى ضعفوا أمام عدوهم وذهبت قوتهم هدراً، ولا تزال آثار ذلك باقية إلى اليوم، فإن الفرقة ما تزال قائمة بين أهل السنة والشيعة، وخاصة الرافضة منهم، وما تزال طوائف أخرى من المعتزلة والخوارج والمذاهب الكلامية تنشر مبادئها ولا يزال الحاقدون من المستشرقين يروجون تلك الأفكار بقصد الطعن في الإسلام والعقيدة الإسلامية، فكان جلّ اهتمامهم وكتاباتهم حول المذاهب والفرق الخارجة عن الإسلام بقصد الإشادة بها ووصفها وكان اعتمادهم في الكتابة عن الإسلام على كتب المعتزلة وغيرهم، ونقلهم عن كتب الروايات الموضوعة والقصص الإسرئيليات الباطلة الزائفة المشوهة لحقيقة الإسلام.

٢- ومن آثار الوضع السيئة النيل من العقيدة بتلك الأحاديث الموضوعة في التشبيه والتجسيم والتي ضل بسببها قوم حتى زعموا أن الله جسم من الأجسام، وتعلق بعض الجهلة الأغبياء ببعض الجمادات والمخلوقات يرجون النفع أو دفع الضر منها فوقعوا في الضلال، وعند ذلك كثرت البدع والخرافات التي ليست من الدين، والنبي ﷺ يقول: «كل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار»[1].

٣- ومن تلك الآثار أيضاً التهاون في الأعمال الصالحة والتكاسل عنها وعدم التحرج من ارتكاب الإثم اغتراراً بالأحاديث الموضوعة مثل حديث: «سفهاء

(١) مسلم، الجمعة رقم الحديث ٤٣.

مكة حشو الجنة»[١]، وكحديث: «الكريم حبيب الله وإن كان فاسقاً، والفاسق السخي أحب إلى الله من عابد بخيل»[٢]، فهذه الأحاديث كذب مناقضة للقرآن والسنّة الصحيحة.

٤- ومن آثار الوضع السيئة ومفاسده تعطيل الناس عن العمل وإيهامهم أن العمل في يوم كذا أو وقت كذا أو السفر في يوم كذا شؤم كحديث: «يوم الأربعاء نحس مستمر»[٣].

٥- ومن أسوأ أضرار الوضع وآثاره السيئة أن اغتر الكثير من الكتاب ممن لا علم عندهم بالأحاديث الموضوعة فأدخلوها في كتبهم ورسائلهم وبحوثهم ومقالاتهم ونشر بعضها في الصحف والمجلات وينقلها الناس ويتلقاها العامة على أنها أحاديث صحيحة اغتروا بها ما دام أنها قد ذكرت في كتاب فلان أو جاءت في كتاب كذا وكذا، وعند ذلك تأثر بها من لا علم له بالأحاديث وصارت تدور على ألسنة الناس أنها أحاديث عن النبي ﷺ، وكثيراً ما نسمع الوعاظ وبعض الخطباء يرددون أحاديث موضوعة ينسبونها إلى رسول الله ﷺ، وما ذلك إلّا تقليداً لغيرهم ممن لا خبرة له بهذا الفن، وساعد على انتشار هذه الأحاديث الموضوعة جهل الناس بالسُّنّة وعدم العناية بها في العصور المتأخرة.

وقد تنبه علماء الإسلام وخاصة المعتنين بالسُّنّة إلى هذه الأحاديث وخطرها، فنبهوا عليها وعلى الكتب التي أدخلت فيها هذه الأحاديث الموضوعة، وهذا ما سنذكره في جهود العلماء في مقاومة حركة الوضع والوضاعين.

---

(١) الموضوعات للقاري ص١٣٥.

(٢) نفس المصدر ص١٧٤ رقم الحديث ٦٦٩.

(٣) تذكرة الموضوعات ص ١١٦ والموضوعات للقاري ص٢٠٠ رقم ٧٧٦ ورقم ١٠٩٩.

مظان الأحاديث الموضوعة:

لا تخلو بعض الكتب من الموضوعات، فمن الكتب التي اشتملت على الموضوعات كتب بعض التفسير، وبعض كتب السِّيَر، وبعض كتب الوعظ والتصوف والأخلاق، وبعض كتب علم الكلام، وبعض كتب اللغة والأدب. ولما كان بعض الفقهاء ولا سيما المتأخرين منهم بضاعتهم قليلة في فن الحديث لا يستطيع أحدهم التمييز بين الصحيح والسقيم فقد اغتروا ببعض الأحاديث التي لا يصح الاحتجاج بها وأوردوها في كتبهم، أضف إلى ذلك أنه قلّ أن تجد حديثاً في كتب الفقه مذكوراً بسنده أو معزواً إلى كتب الحديث المعتمدة المشهورة، فلا ينبغي للباحث أو طالب العلم أن يعتمد على كتب الفقه المجردة من عزو الأحاديث إلى مخرجيها، وكذلك الاعتماد على كتب الأخلاق والتصوف بدون الرجوع إلى كتب التخريج التي اعتنت بهذه الكتب، ومن هذه الكتب كتاب «إحياء علوم الدين» للغزالي[1]، وكتاب «قوت القلوب» لأبي طالب المكي، وكتاب «غنية الطالبين» للجيلاني وكتاب «عوارف المعارف» و«صفة التصوف» للسهروردي وكتاب «تنبيه الغافلين» و«بستان العارفين» للسمرقندي، فهذه يجب التحذير منها؛ لأنها قد مُلئت بالموضوعات والإسرائيليات، وكتاب «نزهة المجالس»، فقد أفسدوا العقول بالخرافات والأكاذيب، ولا تخلو كتب العلوم الأخرى من الموضوعات والإسرائيليات، ومنها كتب التاريخ كـ«تاريخ الأمم والملوك» للطبري، وكتاب «الكامل في التاريخ» لابن الأثير، وكتاب «مروج الذهب» للمسعودي وكتاب «سيرة البكري» وغيرها من الكتب.

وقد وقع كذلك من الموضوعات في بعض كتب الأحاديث، ولكنها من الكتب التي لم يلتزم أصحابها بالصحيح فقد وقع في كتاب «حلية الأولياء» لأبي

(١) وقد خرّج أحاديثه واعتنى بها الإمام العراقي. انظر ص ٩٩ من هذا الكتاب.

نعيم أحاديث موضوعة.

ومن كتب الحديث التي يوجد بها أحاديث موضوعة والتي اعتنت بذكر الضعفاء والمجاهيل والمناكير كتاب «الكامل في الضعفاء» لابن عدي، وكتاب «الضعفاء» للعقيلي، و «مسند الفردوس» للديلمي وعلى هذا فلا يصح الاعتماد على هذه الكتب في الأحاديث، ومما ينبغي التنبيه عليه أن المعول عليه في ثبوت الأحاديث والاحتجاج أو الاستشهاد بها هي كتب الأئمة التي تقدمت دراستها.

وقد ذكر الحافظ السيوطي في كتابه الجامع الكبير «جمع الجوامع» في الحديث أن عزو الأحاديث إلى بعض كتب الضعفاء وكتب التاريخ يشعر بضعف الحديث، ومن تلك الكتب التي ذكرها كتاب «الضعفاء» للعقيلي و «الكامل في الضعفاء» لابن عدي و «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي، و «تاريخ ابن عساكر» و «كتاب نوادر الأصول» للحكيم، وكتاب «تاريخ نيسابور» للحاكم و «مسند الفردوس» للديلمي.

جهود العلماء في اكتشاف الموضوعات ومقاومة حركة الوضع:

لقد كان من آثار حركة الوضع التي استهدفت السُّنّة النبوية وتشويه معالمها أن ظهرت نتائج إيجابية لاكتشاف الموضوعات، فقيض الله تعالى لحفظ الأحاديث والسنن وتمييز صحيحها من ضعيفها وجيدها من زائفها علماء جهابذة حفاظ أشادوا صرح السُّنّة، فبذلوا جهوداً شافية في مقاومة حركة الوضع، وخير دليل وشاهد على ذلك لمّا قيل لعبد الله بن المبارك هذه الأحاديث الموضوعة قال: تعيش لها الجهابذة، وقد قال أيضاً: لو همّ رجل في السحر أن يكذب في الحديث لأصبح الناس يقولون كذاب، وذكر الذهبي أن الخليفة هارون الرشيد أخذ زنديقاً ليقتله فقال الزنديق: أين أنت من ألف حديث وضعتها؟ فقال له

الرشيد: وأين أنت يا عدو الله من أبي إسحاق الفزاري وابن المبارك ينخلانها فيخرجانها حرفاً حرفاً.

وهذا كله يدل على يقظة أهل الحديث لإبطال الموضوعات ورد كيد الوضاعين في نحورهم، ويمكن تلخيص هذه الجهود فيما يلي:

١- المبادرة بجمع السُّنّة والأحاديث وتدوينها تدويناً عاماً على نطاق واسع في فترة زمنية مبكرة، وكان لأمر الخليفة عمر بن عبد العزيز أثر في نشاط العلماء حينما أمر بجمع السُّنّة فأقبل العلماء على جمع الأحاديث فلم يك ينتهي القرن الثاني والقرن الثالث من الهجرة حتى كانت الأحاديث والسنن مجموعة في كتب الحديث المعتمدة، والتي أصبحت مرجعاً لمعرفة الصحيح والحسن والضعيف، وحالت بين الوضاعين وبين ما يشتهون من الإفساد في الأحاديث والسنن.

٢- العناية بالجرح والتعديل في محاربة الوضع ومقاومة حركة الوضاعين فظهرت قواعد النقد عند المحدثين فنقدوا الأحاديث سنداً ومتناً وكان للجرح والتعديل أكبر الأثر في تنقية الأحاديث والسنن مما عسى أن يعلق بها من الموضوعات وبلغواً مبلغاً لم تبلغه أمه من الأمم، وظهرت كتب الرواة وتراجم المحدثين فدونت الكتب العامة لبيان الثقات والضعفاء والمتروكين واعتنوا بالأسانيد والمتون فكانوا يسألون عن الإسناد وقالوا لمن روى حديثاً سمّ لنا رجالك، فكانوا ينظرون في أهل البدع فيتركون أحاديثهم فلا يأخذونها.

وقال عبد الله بن المبارك: الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء، كما إن العناية بالسند توفر الثقة والطمأنينة في قلب السامع للحديث عندما يجد أمامه سلسلة الرواة الثقات العدول يشهد كل منهم إنه سمع عمن قبله ورواه لمن بعده.

وقد فضلوا الإسناد العالي على الإسناد النازل لقلة السند العالي من كثرة الرواة وما قل عدد رواته عرف وضبط، وقد تناولنا هذا في بابه.

٣- مضاعفة الجهود في تأليف كتب الحديث المختلفة، حيث بذل علماء الحديث جهوداً في مجالات متعددة لخدمة السُّنّة أيضاً دوّنوا كتباً أخرى في الجرح والتعديل وكتباً أخرى في قواعد علوم الحديث وسموه (علوم مصطلح الحديث) ودوّنوا كتباً أخرى في أسماء الرجال الأعلام من الصحابة والتابعين وأئمة الحديث بيّنوا فيها تواريخ الرجال وأحوالهم وصفات الرواة ومعرفة الأسماء والكنى والألقاب وكتباً أخرى في الوضع والوضاعين والأحاديث الموضوعة، وتعتبر هذه الكتب ثروة عظيمة في مجال العناية بالسُّنّة إلى جانب رسوخ الملكة الحديثية عند علماء الحديث الذين نصبوا أنفسهم للدفاع عن السُّنّة وتفرغوا للذب عنها وأفنوا أعمارهم في البحث والتنقيب والتمييز بين الثابت والموضوع.

٤- العناية بتأليف الكتب التي تنص على الأحاديث الموضوعة وتعقبها ونقدها سنداً ومتناً، وهذا ما سوف نتعرض له في قائمة بأسماء الكتب التي دوّنها علماء الحديث في هذا المجال.

وأشهر الكتب المصنّفة في الأحاديث الموضوعة:

١- كتاب «الأباطيل والموضوعات من الأحاديث» للحافظ الحسن بن إبراهيم الجوزجاني، المتوفى سنة (٥٤٣هـ).

٢- كتاب «التذكرة في الموضوعات» لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي، المتوفى سنة (٥٠٧هـ)، وقيل إنه أول من دوّن في الموضوعات.

٣- كتاب «الموضوعات الكبرى» للحافظ أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، المتوفى سنة (٥٩٧هـ) وهو أكثرها وأشهرها، إلّا أنه قد أخذ عليه المحدثون

تساهله في إيراد ما لا يستحق أن يكون موضوعاً، حيث إنه ذكر فيه بعض الأحاديث الصحيحة والحسنة والضعيفة، ففقيه حديث واحد من صحيح البخاري وحديث من صحيح مسلم، وما يزيد عن ثلاثين حديثاً من مسند الإمام أحمد، وأربعة أحاديث من سنن أبي داود، وثلاثة وعشرون حديثاً من سنن الترمذي، وحديث واحد من سنن النسائي، وستة عشر حديثاً من سنن ابن ماجه. وقد أحصى العلماء الأحاديث الصحيحة والحسنة وما قاربها مما أدخله ابن الجوزي في الموضوعات فوجدوها مئة وبضعة وعشرين حديثاً ليست بموضوعة، وأبلغها الحافظ السيوطي في كتابه «التعقبات على ابن الجوزي» ثلاث مئة حديث.

٤- كتاب «الدر الملتقط في تبيين الغلط» للعلّامة أبي الفضل حسن بن محمد الصغاني، المتوفى سنة (٦٥٠هـ).

٥- كتاب «اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» للحافظ السيوطي، المتوفى سنة (٩١١هـ)، وهو مختصر كتاب ابن الجوزي وتعقبه في بعض الأحاديث، وللسيوطي كتب أخرى في الموضوعات منها: «النكت البديعيات» و«الوجيز» و«التعقبات على الموضوعات».

٦- كتاب «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الموضوعة» للعلّامة علي بن محمد بن عراق، المتوفى سنة (٩٦٣هـ).

٧- كتاب «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» لشمس الدين محمد بن يوسف الدمشقي، المتوفى سنة (٩٤٢هـ).

٨- كتاب «تذكرة الموضوعات» لمحمد بن طاهر الهندي، المتوفى سنة (٩٨٦هـ).

٩- كتاب «تذكرة الموضوعات الكبرى والصغرى» لعلي بن سلطان القاري، المتوفى سنة (١٠٢٤هـ).

١٠- «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» للإمام محمد بن علي الشوكاني، المتوفى سنة (١٢٥٠هـ).

١١- كتاب «الآثار المرفوعة بالأحاديث الموضوعة» لأبي الحسنات اللكنوي الهندي، المتوفى سنة (١٣٠٤هـ).

١٢- كتاب «اللؤلؤ المرصوع فيما قيل لا أصل له أو بأصله موضوع» لأبي المحاسن القاوقجي، المتوفى سنة (١٣٠٥هـ).

الجرح والتعديل

التعديل:

هو لغة التسوية وتقويم الشيء وموازنته بغيره.

والتعديل أيضاً: وصف بالعدالة. والعدل كمصدر هو القصد في الأمور وهو ضد الجور. والعدل المرضي يوسف به القاضي والراوي والشاهد.

واصطلاحاً: هو وصف الراوي بصفات تقتضي قبول روايته، فهو شهادة بالتزكية وقبولٌ وتصحيح للمرويات.

الجرح:

هو لغة التأثير في الجسم بسلاح ونحوه وجرحه جرحاً إذا أثر فيه.

واصطلاحاً: ذكر الراوي بصفات تقتضي عدم قبول روايته.

وهو طعن يؤثر في الراوي ويسقط عدالته ويمنع قبول مروياته.

حكم الجرح والتعديل:

١- جواز الجرح وإن كان غيبة:

جرح الراوي غير العدل جائز في الشريعة الإسلامية صيانة للسُّنّة النبويّة وحفظاً لها من الدس والكذب وتمييزاً بين الصحيح والحسن والضعيف، والمقصود من الجرح هو صيانة السُّنّة من الزائف والدخيل، ولو لم يجز الجرح لم يتميز الصادق من الكاذب والفاسق من العدل والمغفل من الضابط، ولا التبس

الحق بالباطل ولأفسد أهل الأهواء الشريعة الإسلامية.

ويدل على جواز الجرح قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ ٦﴾[الحجرات]، وأما من السُّنّة فما رواه البخاري ومسلم: إن رجلاً استأذن على النبي ﷺ فقال: «ائْذَنُوا لَهُ، بِئْسَ أَخُو الْعَشِيرَةِ»(١)، وما رواه البخاري عن عائشة قالت: قال رسول الله: «مَا أَظُنُّ فُلَاناً وَفُلَاناً يَعْرِفَانِ مِنْ دِينِنَا شَيْئاً»(٢).

ومن حديث فاطمة بنت قيس قالت: أتيت رسول الله ﷺ، فقلت إن أبا الجهم ومعاوية خطباني، فقال رسول الله ﷺ: «أَمَّا مُعَاوِيَةُ فَصُعْلُوكٌ -يعني فقير- وَأَمَّا أَبُو الْجَهْمِ فَلَا يَضَعُ الْعَصَا عَنْ عَاتِقِهِ، انْكِحِي أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ»(٣)، فتزوجته فجعل الله فيه خيراً كثيراً واغتبطتُ به.

ففي هذه الأحاديث دليل على جواز الجرح، وهذا من باب النصيحة، ولا تعارض بينه وبين قول النبي ﷺ: «اذْكُرُوا مَحَاسِنَ مَوْتَاكُمْ، وَكُفُّوا عَنْ مَسَاوِيهِمْ»(٤). وهذا الحديث محمول على الذم والغيبة والتشهير بالأموات.

ومثله: قوله ﷺ: «لَا تَسُبُّوا الْأَمْوَاتَ فَإِنَّهُمْ قَدْ أَفْضَوْا إِلَى مَا قَدَّمُوا»(٥).

أما الجرح فالمقصود به معرفة من ترد روايته تجنباً للرواية عن الضعفاء والفساق وعدم الاحتجاج بأخبارهم وتمييزها عن أخبار الثقات العدول، وقد توافرت الأدلة من القرآن والسُّنّة على جواز الجرح.

---

(١) البخاري رقم الحديث ٦١٣، فتح الباري ٥٢٨/١٠، ومسلم رقم ٢٥٩١.

(٢) البخاري رقم الحديث ٦٠٦٧.

(٣) مسلم رقم الحديث ١٤٨٠.

(٤) أبو داود رقم الحديث ٤٩٠٠ وضعفه النووي في الأذكار ص ١٥١.

(٥) البخاري رقم ١٣٩٣ الجنائز.

والقرآن الكريم قد جرح الكافرين وذم المنافقين ووصفهم بالكذب والكفر والنفاق، وقد طعن القرآن في الكافرين وأظهر وصفهم، ومن ذلك قصة نوح مع قومه وامرأته وابنه وقصة لوط مع امرأته وقومه، وكذلك قوم صالح وقوم شعيب، وقوم إبراهيم، وفرعون وقومه مع موسى عليه السلام، وغير ذلك من القصص في كتاب الله تعالى.

٢- جواز التعديل في الشريعة الإسلامية:

ويجوز كذلك التعديل في الشريعة الإسلامية، فقد عدل القرآن المؤمنين وذم الكفار والمنافقين، ومما يدل على قبول خبر العدل قوله تعالى: ﴿وَٱسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ۖ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ﴾ [البقرة:٢٨٢]، وقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُواْ ذَوَىْ عَدْلٍ مِّنكُمْ وَأَقِيمُواْ ٱلشَّهَـٰدَةَ لِلَّهِ﴾[الطلاق:٢]. فدلت هذه الآيات على قبول شهادة العدل، والخبر معناه معنى الشهادة في بعض الوجوه وقد يجتمعان في أعظم معانيها.

وقد ورد في السُّنّة ما يدل على جواز التعديل، فمن ذلك قوله ﷺ: «خَيْرُ الْقُرُونِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»(١)، وحديث بريرة في تعديل عائشة عندما سأل النبي ﷺ بريرة عن عائشة فأثنت عليها بالخير فأقره النبي ﷺ(٢).

وقد أجمع العلماء على أن الجرح والتعديل جائزان في الشريعة الإسلامية، بل هما واجبنا صوناً للشريعة الإسلامية من الكذب، وجوازه في حق الأحياء والأموات أيضاً. وقد أكد هذا الإجماع الإمام النووي والحافظ ابن حجر كما أجمعوا على أن خبر الفاسق غير مقبول.

---

(١) البخاري رقم الحديث ٢٦٥١، ومسلم، الفضائل رقم ٥٢٣٣.

(٢) البخاري، التفسير سورة النور رقم الحديث ٤٧٥٠.

نشأة علم الجرح والتعديل:

نشأ علم الجرح والتعديل في ظل الإسلام، فقد عدل القرآن وجرح كما تقدم بيانه وتكلم فيه الصحابة والتابعون، ويعتبر علم الجرح والتعديل خاصاً بهذه الأمة، فلا وجود له في أي أمة من الأمم السابقة؛ لأن هذه الأمة اهتمت بالحفظ وبالعناية بما جاء به نبيها ﷺ أشد عناية، ويعتبر علم الجرح والتعديل أحد فروع علوم الحديث، وكانت بداية التدوين فيه مع بداية الرواية وبداية الوضع في الحديث عندما ظهر الكذابون والكذب على رسول الله ﷺ أثناء بروز الفتنة وظهور أهل الأهواء والبدع، وأول من زكى وجرح في عهد التابعين الإمام الشعبي ومحمد بن سيرين وحفظ عنهما توثيق أناس وتضعيف آخرين، أما عصر الصحابة فإنه يكاد لا يوجد جرح؛ لأن الصحابة كلهم عدول كما وصفهم القرآن بالرضا والقبول ومدحهم بالثقة والأمانة كما سيأتي ذلك في طبقات الصحابة وعدالتهم، وعصر التابعين كان فيه القليل النادر من المجروحين، والجروح في عصر التابعين لا يتجاوز سوء الحفظ فقد وجد فيهم الواحد من الضعفاء كالحارث الأعور، وإنما برز الجرح والتعديل كعلم قائم له أهله ورجاله وقواعده وأسسه بعد عصر التابعين عندما كثرت رواية الضعفاء والمناكير والمجاهيل من الرواة.

شروط الجرح والتعديل ومن يتأهل لأن يكون ناقداً:

لمّا كان الجرح والتعديل هما الميزان الدقيق لقبول الأحاديث أو رفضها، كان من الضروري توفر الدقة البالغة والمهارة الفائقة، ولا بدّ من الاطلاع الواسع على الأخبار وأحوال الرواة، فلذلك اشترط العلماء فيمن يعدل أو يجرح الشروط الآتية:

أن يكون عالماً، ديّناً، تقيّاً، ورعاً، صادقاً، عارفاً بأسباب الجرح والتعديل؛ حتى لا يخرج من ليس بمجروح، ولا يعدل من ليس أهلاً للعدالة، وأن لا يتكلم في النقد إلّا عن بيّنة ودليل، وأن يجرد نفسه من التعصب الذميم لأي إنسان أو التحامل عليه بغير وجه حق.

وأن يكون بعيداً عن الأهواء والشهوات النفسية؛ حتى لا تميل به إلى جانب الباطل، وأن ينزل نفسه منزلة القاضي العادل النزيه الذي يبذل قصارى جهده في الوصول إلى الحق، وليحذر من التساهل في الجرح والتعديل، فإنه إن عدّل امرءاً بغير تثبت كان كالمثبت حكماً ليس بثابت، وإن جرح بغير تحرز أقدم على الطعن في مسلم بريء من ذلك، إنما أبيح الجرح للضرورة فقط، فليتق الله من يتصدى لذلك وليكن على حذر من انتهاك الأعراض والحرمات بلا سبب ولا بيّنة، ولهذا فالناقد للرواة على شفا حفرة من النار، فليتق الله ويتحرى في الحكم.

أشهر رجال الجرح والتعديل:

الجرح والتعديل من الأمور المهمة التي يعول عليها في تمييز الحديث المقبول من المردود والصحيح من الحسن والضعيف، وذكرنا أن القرآن حثّ عليهما وتكلم فيهما النبي ﷺ كما تكلم فيهما من **الصحابة**: ابن عباس وأنس بن مالك وعبادة بن الصامت، ومن **التابعين**: الشعبي وابن سيرين وسعيد بن المسيب وغيرهم، ثم جاء بعدهم أتباع التابعين في كل طبقة وعصر جماعة، وأول من تكلم في رجال الحديث شعبة بن الحجاج (ت١٦٠هـ) ثم تبعه يحيى بن سعيد القطان (١٩٨هـ)، ثم يحيى بن معين (ت٢٣٣هـ) وأحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، والمراد أن هؤلاء المتأخرين أول من عني وتفرغ للكلام والنقد في الجرح والتعديل والتأليف، وممن كانت له معرفة به الإمام مالك (ت١٧٩هـ) والأوزاعي (ت١٥٧هـ) وسفيان

الثوري (ت١٦١هـ) وابن المبارك (ت١٨١هـ) ومحمد بن سعد صاحب الطبقات (ت٢٣٠هـ) وعلي ابن المديني (ت٣٣٤هـ) والإمام البخاري (ت٢٥٦هـ) وإسحاق بن راهويه (ت٢٣٨هـ) وأبو داود (ت٢٧٥هـ) وأبو زرعة الدمشقي (ت٢٨١هـ) ومسلم (ت٢٦١هـ) وأبو زرعة الرازي (ت٢٦٤هـ) وأبو حاتم الرازي (ت٢٧٧هـ) وابن عدي (ت٣١٥هـ) والنسائي (ت٣٠٣هـ) والدراقطني (ت٣٨٥هـ) وابن حبان (ت٣٥٤هـ) وابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ) وغيرهم من الأئمة في كل عصر.

أشهر المصنّفات في الجرح والتعديل:

كما اشتهر رجال من الأئمة النقاد والحفاظ في الجرح والتعديل، كذلك اشتهرت مؤلفاتهم في هذا الفن، فمن أشهر الكتب في هذا الفن كتاب «التاريخ» ليحيى بن معين (ت٢٣٣هـ) وكتاب «التاريخ الكبير» للإمام البخاري (ت٢٦١هـ) وكتاب «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ) وكتاب «الطبقات الكبرى» لمحمد بن سعد (ت٢٣٠هـ) وكتاب «الكامل في الضعفاء» لابن عدي (ت٣١٥هـ) وغيرها من الكتب التي قد يطول ذكرها.

صفة من تقبل روايته ومن ترد روايته:

أجمع جماهير الحديث والفقه والأصول أنه يشترط فيمن يحتج بروايته وتقبل أن يكون مسلماً عاقلاً بالغاً عدلاً ضابطاً سالماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة وأن يكون يقظاً غير مغفل حافظاً إن حدث من حفظه، ضابطاً لكتابه إن حدث من كتابه، فاهماً إن حدث بالمعنى، فإن اختل شرط مما ذكرنا ردت روايته.

بِمَ تثبت عدالة الراوي؟

تثبت عدالة الراوي بالاستفاضة والشهرة والثناء عليه بالخير والجميل، فمن استفاضت عدالتهم واشتهروا بالتوثق والاحتجاج بهم بين أهل العلم وشاع الثناء عليهم فهم عدول، وذلك مثل الأئمة مالك والشافعي وأحمد وشعبة بن الحجاج والثوري وابن عيينة وابن المبارك والأوزاعي ويحيى بن معين وعلي ابن المديني وغيرهم، فلا يسأل عن عدالة هؤلاء، وإنما يسأل عن عدالة من خفي أمره، أما من لم يشتهر عند أهل العلم فلا بدّ من تعديل أئمة هذا الشأن له، إما بنص اثنين على عدالته أو بنص واحد على الصحيح، ولا يكفي في تعديله الرواية عنه، وتوسع الحافظ ابن عبد البر فقال: كل حامل علم معروف العناية به فهو عدل محمول أمره على العدالة حتى يتبيّن جرحه مستدلاً بقوله ﷺ: «يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلَفٍ عُدُولُهُ، يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الْغَالِينَ، وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ، وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ»(١).

بِمَ يعرف ضبط الراوي؟

يعرف ضبط الراوي بموافقة رواياته لروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، وتكون الموافقة إما لفظاً أو معنىً في أغلب الأوقات، وعندئذ نعرف أنه ضابط ثبت، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه ولم نحتج بحديثه.

ونعني بالضبط أن يكون الراوي غير مخالف للثقات، ولا سيء الحفظ، ولا فاحش الغلط ولا مغفلاً، ولا كثير الوهم، ومن جمع بين العدالة والضبط من الرواة يطلق عليه الثقة.

---

(١) رواه ابن عدي في الكامل ١/١٥٢-١٥٣، وفي ٣/٩٠٤، والعقلي في الضعفاء ٤/٢٥٦ ترجمة معان بن رفاعة السلامي، وانظر: التقييد والإيضاح للعراقي ص ١١٥-١١٦.

بِمَ يكون جرح الراوي؟

أسباب الجرح والطعن في الراوي عشرة بعضها أشد جرحاً من بعض، خمسة منها ترجع إلى عدالة الراوي وهي: الكذب، والتهمة بالكذب، والفسق، والبدعة، والجهالة.

وخمسة منها تعود إلى ضبط الراوي وهي: فحش الغلط، وكثرة الغفلة، والوهم، ومخالفة الثقات، وسوء الحفظ.

أما المطعون فيه بالكذب فحديثه الموضوع، وأما المتهم بالكذب فحديثه المتروك، وأما الفاسق فحديثه يسمى المنكر، ويدخل في المنكر خبر من فحش غلطه أو كثرت غفلته. أما المطعون فيه لبدعته فإن كانت بدعته مكفرة أي يكفر صاحبها بسببها فترد روايته.

أما إذا كانت بدعته مفسقة فروايته تقبل بشرطين: أن لا يكون داعية إلى بدعته، وأن لا يروي ما يروج بدعته. أما المطعون فيه لجهالته فإن كان مجهول العدالة ظاهراً وباطناً وهو الذي لا يزكيه ولا يشهد له بالعدالة عالم من علماء الجرح فلا تقبل روايته إلّا إذا وثّق.

وأما مجهول العين وهو الذي لا يروي عنه غير واحد فقط، فإذا روى عنه عدلان عيناه وارتفعت جهالته.

فمجهول العين هذا ترد روايته على الصحيح، وقيل: تقبل على قول من قال يكتفى بتعديل واحد فقط، وأما مجهول الحال ويسمى المستور، وهو مجهول العدالة باطناً ويقال له عدل الظاهر خفي الباطن فيحتج به من رد رواية مجهول العدالة ظاهراً وباطناً، والصحيح ردها عند الجمهور.

أما المبهم الذي لا يصرح باسمه في الحديث فحكم روايته عدم القبول حتى

يصرح باسمه على القول الصحيح، وأما إذا قال الراوي أخبرني الثقة فلا تقبل روايته أيضاً على الصحيح؛ لأنه قد يكون ثقة عنده وغير ثقة عند غيره.

وأما من عرف عينه وجهل اسمه احتج به؛ لأن الجهل بالاسم لا يخل بالعلم بعدالته، وهذا النوع يوجد في الصحيحين.

أما رواية العدل عن رجل سماه لم تجعل روايته عنه تعديلاً عند أكثر العلماء، وبعض العلماء يعتبره تعديلاً له، وبعضهم لا يرى ذلك تعديلاً إلّا إذا كان الذي روى عنه لا يروي إلّا عن عدل وإلّا فلا.

أما عمل العالم أو فتياه على وفق حديث لا يعتبر تصحيحاً له ولا تعديلاً لروايته لإمكان أن يكون ذلك منه احتياطاً أو لدليل آخر، وقيل أنه حكم للحديث بالصحة، ومثله أيضاً مخالفة العالم للحديث لا يعتبر قدحاً في صحة الحديث ولا في روايته لإمكان أن يكون ذلك لمانع معارض أو غيره.

أما أسباب الطعن التي تعود إلى الراوي في ضبطه فهي خمسة منها، فحش الغلط وكثرة الغفلة، فإذا وصف الراوي بفحش الغلط أو كثرة الغفلة فحديثه منكر كما تقدم، وأما الطعن في الراوي بالوهم فيسمى حديثه بالمعل، وتقدم بيان الحديث المعل وأنواعه.

وأما الطعن في الراوي بسبب المخالفة للثقات فتوجب رد حديثه أيضاً، ويسمى حديثه بالشاذ.

وقسم بعض العلماء مخالفة الراوي للثقات إلى خمسة أقسام هي:

١- مخالفة بتغيير في سياق الإسناد أو بدمج موقوف بمرفوع، فيسمى هذا النوع من المخالفة بالمدرج.

٢- أو تكون المخالفة بتقديم أو تأخير، فيسمى هذا النوع بالمقلوب.

٣- وقد تكون المخالفة بزيادة راو في السند، فيسمى بالمزِيْد في متصل الأسانيد.

٤- وقد تكون المخالفة بإبدال راو براو أو بحصول التدافع في المتن ولا مرجح، ويسمى هذا النوع بالمضطرب.

٥- وقد تكون المخالفة بتغيير اللفظ مع بقاء السياق أو الصورة، ويسمى هذا النوع بالمصحّف، وقد يطلق على هذا النوع من المخالفة أيضاً بأنه من الحديث المعل، وقد تقدم بيان ذلك كله.

وتسمى هذه الأنواع أيضاً بالتفرد، أي أن الراوي تفرد بها عن الثقات، أما الطعن في الراوي بسبب سوء حفظه فيوجب أيضاً رد حديثه، فإن كان سوء حفظ الراوي ملازماً له من أول حياته فيسمى بالشاذ؛ لأن الراوي خالف الثقات بسوء حفظه فتكون روايته ضعيفة شاذة، وتقدم حكم الشاذ، وقد يكون سوء حفظه طارئاً إما لكبر أو لذهاب بصره أو لاحتراق كتبه، فهذا يسمى بالراوي المختلط، فإن تميزت روايته قبل الاختلاط فتقبل وإن تميزت بعد الاختلاط فترد.

وما لم يتميز من روايته لا قبل الاختلاط ولا بعده فيتوقف في قبولها حتى تتميز.

حكم من روى حديثاً فنسيه:

من روى حديثاً فنسيه لا يعتبر نسيانه مسقطاً للعمل بذلك الحديث، ولا قدحاً للراوي عنه إذا كان الراوي الذي روى الحديث عنه ثقة، فلا ترد روايته لذلك الحديث لاحتمال نسيان شيخه.

مثال ذلك حديث سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة عن رسول الله ﷺ قال: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيِّهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ بَاطِلٌ بَاطِلٌ»[1]. فقد نسي هذا الحديث الزهري. قال ابن جريج: لقيت الزهري فسألته

(١) أبو داود رقم ٢٠٨٣.

عنه فلم يعرفه.

ومنه أيضاً حديث ربيعة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ قضى بشاهد و يمين، ثم نسي سهيل هذا الحديث؛ لآفة أصابته، فقال عبد العزيز الدراوردي: سألت سهيلاً عنه فلم يعرفه، ثم صار سهيل بعد ذلك يحدث بالحديث ويقول: حدثني ربيعة عني حدثته ويسوق الحديث.

وقد ألّف في هذا النوع الإمام الدارقطني كتاباً سماه «من حدث ونسي» وللخطيب البغدادي أيضاً كتاب بنفس هذا الاسم.

رواية التائب من الكذب:

أما رواية التائب من الكذب في حديث الناس فتقبل روايته، أما إذا كان الكذب على رسول الله ﷺ فيعتبر راوي الحديث المكذوب فاسقاً كذاباً، وترد روايته ويبطل الاحتجاج بها وبما تقدم من روايته سابقاً بعد ظهور كذبه، ولا تقبل منه وإن تاب وحسنت توبته، وهذا مذهب جمهور المحدثين، وقال النووي المختار القطع بصحة توبته في هذا وقبول روايته بعدها إذا صحت توبته بشروطها؛ لأن التوبة تجب ما قبلها.

هل يقبل الجرح والتعديل من غير بيان السبب؟

اختلف العلماء في الجرح والتعديل، هل يقبلان مبهمين من غير ذكر أسبابهما فشرط بعضهم ذكر سبب كل واحد منها، وبعضهم شرط ذكر التعديل دون الجرح، والصحيح أنه يقبل التعديل من غير ذكر أسبابه. وأما الجرح فلا يقبل إلّا مفسراً؛ لأن الناس يختلفون فيما يجرح وما لا يجرح، وقد يجرح أحدهم بما لا يعتبر جرحاً، ولذلك احتج الإمام البخاري والإمام مسلم وأبو داود وغيرهم من الأئمة بأناس جرحوا بدون بيان السبب، فقد احتج البخاري حديث عكرمة مولى ابن عباس

وبإسماعيل بن أبي أويس وبعاصم بن علي وعمرو بن مرزوق، واحتج مسلم بحديث سويد بن سعيد وغيره، وقد جرح هؤلاء بدون بيان السبب، وعلى ذلك ذهب أولئك الأئمة إلى أن الجرح لا يثبت إلّا إذا فسر سببه، فلهذا اشترط بيان السبب في الجرح، وهذا هو الرأي المختار عند جمهور العلماء ونقاد الحديث، ومن العلماء من يرى أنه يجب ذكر السبب في الجرح أو التعديل إذا كان الجارح أو المعدل عالماً بأسباب الجرح والتعديل وبالخلاف في ذلك بصيراً مرضياً في اعتقاده.

وقال الحافظ ابن حجر: إن كان من جرح مجملاً قد وثقه أحد أئمة هذا الشأن لم يقبل الجرح فيه من أحد إلّا مفسراً؛ لأنه قد ثبتت له رتبة الثقة فلا يزحزح عنها إلّا بأمر جليّ.

أما إذا خلا عن التعديل قبل فيه الجرح غير مفسر إذا صدر من عارف؛ لأنه إذا لم يعدل فهو في خبر المجهول، وإعمال قول الجارح أولى فيه من إهماله، وعلى ذلك قالوا: يقبل كلام أئمة الجرح المنتصبين لهذا الشأن بدون بيان السبب؛ لأن أكثر كتب الجرح والتعديل يوجد فيها الجرح بدون بيان السبب كقولهم: فلان ضعيف، فلان ليس بشيء، أو هذا حديث غير ثابت وما شابه ذلك، فإذا لم نكتف به توقفنا في أمره لحصول الريبة عندنا بذلك.

وقد رجح كثير من العلماء الأخذ بما في هذه الكتب، وأن الأخذ بما فيها مسلم به من غير ذكر الأسباب لعلم هؤلاء الأئمة ومعرفتهم وإطلاعهم في هذا الشأن وورعهم.

تعارض الجرح والتعديل:

إذا اجتمع في شخص واحد جرح وتعديل فالجرح مقدم على التعديل؛ لأن المعدل يخبر عما ظهر من حال الراوي والجارح يخبر عن باطن خفي على المعدل، فكان معه زيادة علم يجب قبوله ويؤخذ به، وذلك بعد بيان سبب الجرح، وإن كثر

المعدلون، وهذا هو مذهب الجمهور من العلماء. وقال بعضهم: إن كان المعدلون أكثر قدم التعديل على الجرح، والصحيح الأول؛ لأن الجارح مصدق للمعدل فيما أخبر عن ظاهر حال الراوي، ولكنه معه زيادة علم لم يطلع عليها المعدل وهو أمر باطن خفي.

هل تقبل رواية من أخذ على التحديث أجراً ومن عرف بالتساهل أو التلقين في الحديث؟

مَنَعَ قبول رواية من أخذ على التحديث أجراً قوم من أئمة الحديث وترخص قوم آخرون في أخذ الأجرة قياساً على أخذها في تعليم القرآن ونحوه، ومنعها آخرون؛ لأن هذا عند كثير من أئمة الحديث يعتبر -عرفاً- خرمٌ للمروءة. ومن العلماء من أجاز أخذ الأجرة إذا تفرغ المحدث لنشر الحديث وتعين عليه حتى امتنع عن الكسب لعياله.

أما من عرف بالتساهل في سماع الحديث أو إسماعه كمن لا يبالي بالنوم في مجالس السماع وكمن يحدث لا من أصل مقابل، ومن عرف بقبول التلقين في الحديث فلا تقبل روايتهم.

وكذلك من عرف بكثرة السهو في رواياته أو من غلط في حديث وبين له غلطه فلم يرجع عنه وأصر على جهة العناد فتسقط روايته ولم يكتب عنه الحديث، وكذلك من كثر في حديثه الشواذ والمناكير يرد حديثه.

هل يقبل تعديل العبد والمرأة؟

تعديل العبد والمرأة العارفين مقبول، ومنع تعديل المرأة أكثر فقهاء أهل المدينة، واستدل المجيزون على قبوله بسؤال النبي ﷺ بريدة عن عائشة في قصة الإفك فعدلتها[1]، أما الصبي المراهق فلا يقبل تعديله إجماعاً.

(١) البخاري، التفسير سورة النور رقم الحديث ٤٧٥٠.

ألفاظ الجرح والتعديل ومراتب كل منهما وحكمها

كما عني العلماء بالجرح والتعديل وبذكر ألفاظهما، اعتنوا أيضاً ببيان مراتبهما ودرجة كل مرتبة، وقد قسموا مراتب الجرح والتعديل إلى اثنتي عشر مرتبة ست منها للتعديل ومثلها للجرح.

مراتب التعديل:

١- الوصف بما دلّ على المبالغة، وهو الوصف بأفعل نحو فلان أوثق الناس أو أثبت الناس أو إليه المنتهى في الضبط، أو التثبت أو لا أعرف له نظيراً، أو نحو ذلك كقولهم: فلان لا يُسأل عنه، وهذه المرتبة هي أعلى مراتب التعديل.

٢- وهي ما أكد بصفة من الصفات الدالة على التوثيق أو تكرر فيه أحد ألفاظ التعديل لفظاً أو معناً كثقة ثقة، أو ثقة ثبت أو ثقة حجة أو ثقة حافظ.

٣- التعبير بما يدل على العدالة بلفظ يشير بالضبط أو بصفة دالة على التوثيق من غير توكيد نحو ثقة أو ثبت أو حجة أو نحو ذلك كقوله إمام أو حافظ عدل.

٤- تكون بما يدل على التعديل والتوثيق بما لا يشعر بالضبط والإتقان وهي دون المرتبة التي قبلها، نحو فلان صدوق أو مأمون أو ليس به بأس أو محله الصدق، ومن العلماء من فرق بين قولهم صدوق وبين قولهم محله الصدق، فجعل محله الصدق أقل مرتبة من صدوق، ومنها قوله خيار ومأمون.

٥- ما قصر عن المرتبة الرابعة قليلاً كقولهم جيد الحديث حسن الحديث، صدوق سيء الحفظ، ويلحق في هذه المرتبة من رمي بالتشيع أو القدر أو النصب

أو الإرجاء أو صدوق يهم أو صدوق يخطئ، أو صدوق له أوهام أو تغير بآخره.

٦- ما أشعر بالقرب من التجريح وهي أدنى مراتب التعديل كقولهم صالح الحديث، يكتب حديثه وينظر فيه، صدوق إن شاء الله أو صويلح أو مقارب الحديث شيخ وسط.

حكم مراتب التعديل:

١- المراتب الثلاث الأولى تشمل رواة الحديث الصحيح، ويحتج بحديثهم وتتفاوت هذه المراتب حسب الأولوية.

٢- المرتبة الرابعة والخامس تشمل رواة الحديث الحسن فيحتج بحديثهم أيضاً، ولكن بعد الصحيح.

٤- المرتبة السادسة هم رواة الحديث الحسن لغيره، ومن العلماء من قال يكتب حديثهم وينظر فيه ويعتبر بحديث غيرهم مع المرتبة الأولى من مراتب الجرح.

مراتب الجرح:

وهي مرتبة من الأدنى إلى الأعلى:

١- وهي ما قرب من التعديل مع ما يشعر بضعف الراوي كقولهم مقبول، حيث يتابع، لين الحديث ليس بالقوي، فيه مقال، ليس بحجة غيره أوثق منه.

٢- تكون بكل ما يدل على تضعيف الراوي كقولهم ضعف، ضعفوه، لا يحتج به، مضطرب الحديث وله مناكير، منكر الحديث.

٣- تكون بكل ما يدل على الضعف الشديد نحو مردود الحديث، رد حديثه، ضعيف جداً أو واه بمرة طرحوه لا يكتب حديثه ولا تحل الرواية عنه، أو ليس بشيء أو نحو ذلك.

٤- تكون بما يدل على تهمة الراوي بالكذب والوضع كقولهم فلان متهم بالكذب أو الوضع أو ساقط الحديث أو متروك أو هالك أو ليس بثقة أو يسرق الحديث.

٥- تكون بالجرح بالكذب أو الوضع كقولهم: فلان كذاب، أو دجال، أو وضاع أو نحوها.

٦- تكون بكل ما يدل على صيغة المبالغة بالتجريح وبالكذب كقولهم: فلان أكذب الناس أو إليه المنتهى في الكذب.

حكم مرات الجرح:

المرتبة الأولى من مراتب الجرح يعتبر بحديثهم ويكتب وينظر فيه للاعتبار، ومن العلماء من ألحق المرتبة الثانية من مراتب الجرح بهذه المرتبة، أما المراتب الأخرى من مراتب الجرح فلا يحتج بها ولا يستشهد بها ولا يعتبر بها.

فوائد تتعلق بألفاظ الجرح والتعديل مما لم يذكر فيما تقدم:

١- من ألفاظ الجرح قولهم: فلان له بلايا، أو هذا الحديث من بلاياه أو له طامات أو آفته فلان، أو يأتي بالعجائب، وكل هذا كناية عن الوضع، وقيل إن قولهم: آفته فلان، وقولهم: يأتي بالعجائب يحتمل الوضع ويحتمل مجرد وصف حديث الراوي بالنكارة.

٢- الموصوف بقولهم: منكر الحديث، أي أن حديثه متروك، أما من روى أحاديث منكرة فهو موصوف بأن ذلك منه في حين من الأحيان لا دائماً، وقد يطلق على من يغرب على أقرانه في الحديث، أي يأتي بالغرائب.

٣- قولهم: (وهو على يدي عدل) معناه أنه قريب من الهلاك وأخطأ من ظن أنه من باب التوثيق.

٤ - إذا قال الإمام البخاري فلان فيه نظر أو سكتوا عنه فمعناه ترك العلماء حديثه، وهذا من ورع وتحري الإمام البخاري من المبالغة في التعبير بالألفاظ الجارحة أكثر من اللازم، وهذا من باب الأدب والعفة وترك السباب في النقد والسفاه والهجر في القول.

شروط العدالة عند المتقدمين والمتأخرين من المحدثين:

تقدم أن ذكرنا أن العدالة لا تتحقق في الراوي إلّا إذا اشتهرت عدالته بين أهل العلم أو بالتزكية من أهل العلم بالرجال ونقد الرواة، كما يثبت الجرح بشهرة الراوي بالفسق أو الكذب أو يثبت ذلك فيه بجرح العدل العارف بأسباب الجرح.

وشرحنا معنى العدالة سابقاً، وهنا نقول إن عدالة الراوي والشاهد المرجع فيها إلى ما تقدم، وكذلك المحافظة على المروءة وقد يكون المرجع فيها إلى العرف والعادة وهما يختلفان باختلاف الأزمان والبيئات، فقد يكون الشيء مخلاً بالمروءة في عصر أو بيئة ولا يكون مخلاً في عصر أو بيئة أخرى، ولذلك نرى العلماء قديماً جعلوا الراوي الماشي عاري الرأس والأكل في الأسواق مخلاً بالمروءة، مع أن في زماننا هذا لا يعتبر ولو اعتبرناه مخلاً بالمروءة ربما يتعذر وجود عدل يقوم بالشهادة وبالرواية.

نعم قد يكون هذا في حق بعض العلماء، ولذا نجد أن علماء الحديث في العصور المتأخرة أعرضوا عن اعتبار مجموع ما بينا من الشروط في رواة الحديث ومشايخه فلم يتقيدوا بها كلها لتعذر الوفاء بذلك على نحو ما تقدم.

والمقصود عند المتأخرين المحافظة على خصيصة هذه الأمة بالأسانيد شرفاً لنبينا ﷺ والمحاذرة من انقطاع سلسلتها وإلّا فإن الرواية قد ثبتت في الكتب المعروفة وصارت في الحقيقة رواية لتلك الكتب المعتمدة فليعتبر في الراوي من الشروط ما يليق بهذا الغرض فيكتفي بأن يكون مسلماً عاقلاً غير متظاهر بفسق أو بما يخل بالمروءة حسب العرف والعادة.

وأن يكون ضبطه وسماعه ثابتاً بخط ثقة غير متهم وبروايته من أصل صحيح موافق لأصل شيخه، فالعبرة في رواية المتأخرين بالكتب والأصول الصحيحة التي اشتهرت بنسبتها إلى مؤلفيها، بل تواترت نسبة بعضها إلى مؤلفيها وليس العمدة على الرواية في الأعصار المتأخرة، بل العمدة في الرواية على المحدثين الذين عرفت عدالتهم، وعرف صدقهم ودونت كتبهم في عصر التدوين، أما من توسع في السماع من الذين لا يحفظون حديثهم ولا يحسنون قراءته من الكتب ولا يعرفون ما يقرأ عليهم فلا يقبل من أحدهم اليوم إذا جاء بحديث لا يوجد في تلك الكتب؛ لأن الحجة قائمة برواية الحديث في الأصول من كتب الرواية من الجوامع والمسانيد والسنن المعتمدة وغيرها من كتب الحديث والرواية المتقدمة، أما أن ينفرد الراوي في العصور المتأخرة برواية حديث فلا؛ لأن الأحاديث قد دونت في الدواوين المذكورة التي جمعها أئمة الحديث ولا يجوز أن يذهب شيء منها على جميعهم وإن جاز أن يذهب على بعضهم لضمان صاحب الشريعة حفظها.

وقد سبق إلى هذا الكلام الإمام البيهقي في عصره فما بال العصور المتأخرة بعد عصره.

خاتمة:

مما تقدم من اهتمام العلماء وعنايتهم بعلم الجرح والتعديل نرى أن العلماء قد اعتنوا بنقد الحديث متناً وسنداً؛ لأن قواعد الجرح والتعديل شملت أنواع الحديث من حيث القبول والرد وتوفر شروط الصحة وعدم توفرها مع أن الجرح والتعديل أيضاً يوضح علامات الحديث الموضوع، فقد حصلت العناية من علماء الحديث بالمتون والأسانيد، وقد بذل العلماء جهوداً فائقة بقصد الحفاظ على السنة النبوية وحمايتها من كل دخيل.

طبقات الرواة

الطبقة في اللغة: عبارة عن القوم المتشابهين.

وفي الاصطلاح قوم تقاربوا في السنن واشتركوا في الأخذ عن الشيوخ وعلى هذا فالصحابة كلهم طبقة واحدة باعتبار اشتراكهم في الصحبة، والتابعون طبقة ثانية وتابعيهم طبقة ثالثة وهلم جراً، أما بالنظر إلى السوابق فالصحابة بضع عشرة طبقة كما في معرفة الصحابة، والتابعون خمس عشرة طبقة كما سيأتي في معرفة طبقات التابعين.

أهمية الطبقة:

قال ابن الصلاح: والباحث الناظر في هذا الفن يحتاج إلى معرفة المواليد والوفيات ومن أخذوا عنه ومن أخذ عنهم.

وهذا الفن معهم فقد يتفق اثنان من الرواة في اللفظ فيظن أن أحدهما الآخر فتميز بذلك بمعرفة طبقتيهما، وهذا من العلوم المهمة التي ينبغي أن يعلمها العالم ولا سيما المحدث، وعدم العلم بهذا الفن يوقع في أخطاء جسيمة وجهل فاضح، وقد ألف العلماء في هذا الفن قديماً وحديثاً.

فوائد معرفة الطبقات:

١- إمكان الاطلاع على تبين التدليس والإرسال الخفي بمعرفة الرواة ومن أدرك منهم من فوقه ومن لم يدرك.

٢- الوقوف على حقيقة المراد من العنعنة أهي تفيد الاتصال أم الانقطاع.

٣- عدم الالتباس في الأسماء والكنى فلا يشتبه على الباحث من اتفقت أسماؤهم وهم من طبقات مختلفة.

٤- معرفة كبار الصحابة وصغارهم، وكذا التمييز بينهم وبين التابعين ومن بعدهم.

أشهر المؤلفات في الطبقات:

١- كتاب «الطبقات الكبرى» لمحمد بن سعد الهاشمي مولاهم البصري، المتوفى سنة (٢٣٥هـ).

٢- كتاب «الطبقات» لخليفة بن خياط، المتوفى سنة (٢٤٦هـ).

٣- كتاب «الطبقات» للإمام مسلم بن الحجاج، المتوفى سنة (٢٦١هـ).

٤- كتاب «الطبقات» لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، المتوفى سنة (٣٠٣هـ).

وهناك كتب أخرى في الطبقات بعضها خاص بطبقات المحدثين وبعضها خاص بطبقات القراء، وأخرى بالفقهاء وأخرى بالأصوليين وما من علم من العلوم إلّا وفيه مؤلفات في الطبقات.

الفرق بين علم الطبقات وعلم التاريخ العام:

علم التاريخ هو علم ينظر فيه بالذات إلى المواليد والوفيات وبالعرض إلى الأحوال والحوادث والأخبار والأمور الماضية.

أما علم الطبقات فينظر فيه إلى الأحوال وبالعرض إلى المواليد والوفيات والأنساب والألقاب. وقد قال الحافظ السخاوي: بينهما عموم وخصوص وجهي فيجتمعان في التعريف بالرواة وينفرد التاريخ بالحوادث والطبقات بما إذا كان في البدريين مثلاً من تأخرت وفاته عمن لم يشهدها لاستلزام المتأخر الوفاة.

معرفة الصحابة رضوان الله عليهم:

من هو الصحابي وما هي الصحبة؟

الصحبة لغة: الملازمة والمعاشرة والمجالسة، وسمي من لازم النبي ﷺ وجالسه صحابي لطول مجالسته للنبي ﷺ.

وفي اصطلاح المحدثين: الصحابي هو من لقي النبي ﷺ مؤمناً به ومات على ذلك، ويدخل في هذا التعريف كل من لقي النبي ﷺ سواء طالت صحبته أم قصرت، سواء روى عن النبي ﷺ شيئاً أم لم يروه، أو غزا معه أم لم يغز، ومن رآه رؤية وجالسه أم لم يجالسه، ومن لم يره لعارض كالأكفاء لكونه لقيه في حال الحياة.

وهذا التعريف المختار عند المحققين من المحدثين والأصوليين والفقهاء وغرهم من العلماء، وقال سعيد بن المسيب: الصحابي هو من صحب النبي ﷺ سنة أو سنتين أو غزا معه عزوة أو عزوتين. وقد قيل لأنس بن مالك رضي الله عنه: هل بقي من أصحاب رسول الله ﷺ أحد غيرك؟ فقال: ناس من الأعراب أما من صحبه فلا.

والصحيح التعريف الأول وقول أنس محمول على نفي الصحبة التي هي طول الملازمة والمجالسة، ولا ينفي شرف الرؤية للنبي ﷺ فمجرد الرؤية كاف في إطلاق اسم الصحبة ولا يشترط طول الملازمة والمجالسة عد الجمهور خلافاً لسعيد بن المسيب، أما قول أنس رضي الله عنه فقد أثبت فيه للأعراب رؤية رسول الله ﷺ وإنما نفى عنهم طول الصحبة والمجالسة فقط، ويدل على أن الرؤية كافية في شرف الصحبة قوله ﷺ: «وَيَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَغْزُو فِيهِ فِئَامٌ مِنْ النَّاسِ فَيَقُولُونَ: هَلْ فِيكُمْ مَنْ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ فَيَقُولُونَ لَهُمْ: نَعَمْ فَيُفْتَحُ لَهُمْ، ثُمَّ يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَغْزُو فِئَامٌ مِنْ النَّاسِ فَيُقَالُ: هَلْ فِيكُمْ مَنْ رَأَى أَصْحَابَ

رَسُولَ الله؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ فَيُفْتَحُ لَه»[1].

بَمَ تعرف الصحبة للصحابي؟

١- بالتواتر كالخلفاء الأربعة وبقية العشرة المبشرين بالجنة، سواء ثبتت الصحبة بالقرآن على سبيل التنصيص كالصديق أو بإجماع المفسرين على معنى آية أنها نزلت في الصحابي الفلاني، أو ثبتت الصحبة بطريق السنة المتواترة.

٢- بالاستفاضة والشهرة التي لم تبلغ مبلغ التواتر مثل عكاشة بن محصن وسلمة بن الأكوع وضمام بن ثعلبة.

٣- أو بإخبار الصحابي عن نفسه بأن يقول صحبت النبي ﷺ وقد عُرفت معاصرته للنبي ﷺ.

٤- بإخبار صحابي أو بعض الصحابة عن شخص بأنه صحب النبي ﷺ كحمحمة بن أبي حمحمة الدوسي الذي مات مبطوناً بأصبهان زمن سيدنا عمر رضي الله عنه فشهد له أبو موسى الأشعري أنه سمع النبي ﷺ وحكم له بالشهادة.

٥- أو بإخبار بعض الثقات التابعين عنه بأنه صاحب النبي ﷺ.

عدالة الصحابة:

الصحابة كلهم عدول عند جمهور الفقهاء والأصوليين والمحدثين من أهل السنة والجماعة، ومعنى عدالتهم استقامتهم على الدين وائتمارهم بأوامره وانتهاؤهم عن نواهيه وأنهم لا يعتمدون الكذب على رسول الله ﷺ، وذلك لما اتصفوا به من قوة الإيمان والتزام التقوى والمروءة وسمو الأخلاق والترفع عن سفاسف الأمور، وهم مع ذلك ليسوا بمعصومين من المعاصي أو من السهو أو

(١) مسلم من حديث أبي سعيد، فضائل الصحابة رقم ٢٠٨.

من الغلط ولم يخالف في عدالتهم إلّا من شذّ من أهل الأهواء والبدعة ممن لا يعتد بأقوالهم وآرائهم لعدم استناد أقوالهم إلى برهان ودليل.

الأدلة على عدالتهم:

لقد أثنى الله على أصحاب رسول الله ﷺ في كتابه العزيز بقوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾[آل عمران:١١٠].

فقد اتفق المفسرون على أن هذه الآية واردة في أصحاب النبي ﷺ، وفيها شهادة لهم بالخيرية، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾[البقرة:١٤٣]، والمقصود بالخطاب أولاً بالذات هم الصحابة والوسط هم الخيار العدول، وقوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾[التوبة:١٠٠]، وقوله تعالى: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾[الفتح:١٨]، وقوله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ ۚ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا ۖ سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ ...﴾ إلى قوله: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴿٢٩﴾﴾[الفتح]، وقوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۚ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ﴿٨﴾ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُو الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ ...﴾إلى قوله: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾[الحشر:٨-١٠] ، إلى غير ذلك من الآيات الكثيرة الدالة عن تزكيتهم والإشادة بفضلهم وصدق إيمانهم.

أما في السنة فقد نوّه النبي ﷺ بعدالة الصحابة ونهى عن إيذائهم ودعا إلى

معرفة حقوقهم، ففي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم»(١).

وعن أبي سعيد رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أُحد ذهباً ما أدرك مدّ أحدهم ولا نصيفه»(٢)، وقال ﷺ: «الله الله في أصحابي، لا تتخذوهم غرضاً بعدي، فمن أحبهم فبحبي أحبهم، ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم، ومن آذاهم فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذى الله، ومن آذى الله فيوشك أن يأخذه»(٣).

ومن اطلع على تاريخ الصحابة وسيرهم وما كانوا عليه من العلم والعمل والتقوى والجهاد والتضحية بالنفس والمال والأهل والولد وطهارة الأخلاق عَلم عِلم اليقين أنهم عدول بتعديل الله لهم وشهادته، وأي شيء أكبر شهادة من الله ومن أصدق من الله حديثاً، وشهادة رسول الله ﷺ لهم، وقد أجمعت الأمة على تعديل الصحابة نظراً لمآثرهم العظيمة وشرف صحبتهم لرسول الله ﷺ وجهادهم معه.

أما ما شجر بينهم من الخلاف بعده عليه الصلاة والسلام، فمنه ما حدث عن اجتهاد فصاحبه مأجور، فإن أصاب فله أجران، وإن أخطأ فله أجر واحد، ومنه ما كان عن غير قصد وكان الإمام علي رضي الله عنه ومن معه أقرب إلى الحق والصواب ممن عارضهم.

ومع أن بعض الصحابة دخل في الفتنة والخلاف إلّا أنهم كلهم مسلمون عدول شهد لهم الرسول بذلك كما ثبت في صحيح البخاري عن رسول الله ﷺ

(١) متفق عليه، البخاري رقم ٢٦٥١، ومسلم، فضائل ٢٥٣٣.

(٢) متفق عليه، البخاري ٢٣٧٣، ومسلم ٢٥٤٠.

(٣) رواه الترمذي رقم ٣٨٦٢، وابن حبان رقم الحديث ٧٢١٢ صححه ابن حبان.

أنه قال، عن ابن ابنته الحسن بن علي رضي الله عنهما: «إن ابني هذا سيد وسيصلح الله به بين طائفتين عظيمتين من المسلمين» فسمي الجميع مسلمين، وتقدمت الأحاديث الدالة على عدالتهم.

وقال تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا﴾[الحجرات:٩]، فسماهم مؤمنين مع الاقتتال، ويقال: إنه لم يكن من الصحابة في الفريقين أي فريق علي وفريق معاوية مئة من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين، وهذا الاشتراك لم يسلبهم العدالة؛ لأنهم مجتهدون ولا ينظر إلى أقوال الروافض وأضرابهم من أهل الأهواء والتعصب المذموم في الصحابة ووصفهم بالكفر والردة، فقد ضلوا ببدعتهم التي خالفوا بها نصوص القرآن والسُّنّة الصحيحة وإجماع الأمة والعقل والتاريخ، وهم أحق أن يبوؤا بما رموا به هؤلاء السادة أصحاب رسول الله ﷺ. فقد قال أبو زرعة: إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول ﷺ حق والقرآن حق، وما جاء به حق، وإنما أدى ذلك كلهم إلينا الصحابة، وهؤلاء الزنادقة يريدون أن يجرحوا الصحابة ليبطلوا الكتاب والسُّنّة فالجرح بهم أولى.

طبقات الصحابة:

الصحابة طبقة واحدة باعتبار أخذهم عن النبي ﷺ واشتراكهم في شرف الصحبة، ولكنهم من حيث السبق إلى الإسلام أو إلى الهجرة أو باعتبار شهودهم الغزوات طبقات مختلفة، واستدل العلماء على ذلك بقوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟ ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[الحديد:١٠]، وقد ورد في السُّنّة ما يدل على أفضلية بعض الصحابة على بعض، ومن ذلك تفضيل أهل بدر وأهل أُحد، وأهل بيعة الرضوان وغيرهم،

وقد جعل الحاكم أبو عبد الله في كتابه «معرفة علوم الحديث» الصحابة اثنتي عشرة طبقة هي:

١- قوم تقدم إسلامهم بمكة كالخلفاء الأربعة الراشدين.

٢- الصحابة الذين أسلموا قبل تشاور أهل مكة في دار الندوة.

٣- المهاجرون إلى الحبشة.

٤- أصحاب العقبة الأولى.

٥- أصحاب العقبة الثانية وأكثرهم من الأنصار.

٦- أول المهاجرين الذين وصلوا إلى النبي ﷺ بقباء قبل أن يدخل المدينة.

٧- أهل بدر.

٨- المهاجرون بين بدر والحديبية.

٩- أهل بيعة الرضوان في الحديبية.

١٠- المهاجرون بين الحديبية وفتح مكة كخالد بن الوليد وعمرو بن العاص وأبي هريرة الذين أسلموا قبل فتح مكة.

١١- الذين أسلموا في فتح مكة.

١٢- صبيان وأطفال رأوا النبي ﷺ يوم الفتح وفي حجة الوداع وغيرهم.

بينما جعل ابن سعد الصحابة خمس طبقات فقط في كتابه «الطبقات الكبرى» وهي:

١- الخلفاء الأربعة.

٢- بقية العشرة المبشرين بالجنة.

٣- أهل بدر، وهم ثلاث مئة وبضعة عشر.

٤- أهل أُحد.

٥- أهل بيعة الرضوان.

أفضل الصحابة والسابقون الأولون من الصحابة:

وأفضل الصحابة على الإطلاق عند أهل السنة والجماعة أبو بكر الصديق رضي الله عنه، ثم عمر بن الخطاب بإجماع أهل السنة إلّا الشيعة، ثم عثمان بن عفان، ثم علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، ومن العلماء من قدم علياً على عثمان رضي الله عنهما أجمعين، ثم بقية العشرة المبشرين بالجنة، ثم أهل بدر، ثم أهل أُحد، ثم أهل بيعة الرضوان، وممن لهم مزية على غيرهم من الصحابة السابقين الأولين الذين نص القرآن الكريم على أفضليتهم وهم جماعة من المهاجرين والأنصار فقال تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [التوبة:١٠٠]، وقد اختلف أهل العلم في تحديدهم، فقال سعيد بن المسيب وابن سيرين: هم الذين صلوا إلى القبلتين. وقال محمد بن كعب وعطاء بن يسار القرظي: هم أهل بدر، وقال الحسن البصري: هم الذين أسلموا قبل فتح مكة، وقال الشعبي: هم أهل بيعة الرضوان.

وإلى جانب هؤلاء من الصحابة الأعلام يوجد من الصحابيات السابقات الأوليات إلى الإسلام والهجرة ممن لهن زيادة فضل ومناقب ومنهن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وبناته ونساء الصحابة وأفضلهن فاطمة، ثم خديجة وأفقههن عائشة وهي أكثر النساء رواية للحديث.

أول الصحابة إسلاماً:

المعروف عند أهل السير أن من آمن بالنبي صلى الله عليه وسلم من الرجال أبو بكر الصديق رضي الله عنه، ومن النساء خديجة زوج النبي صلى الله عليه وسلم رضي الله عنها، ومن الصبيان علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ومن الموالي زيد بن حارثة رضي الله عنه[1].

(١) مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح ص ٢٦٥-٢٦٦.

عدد الصحابة:

لقد حظي بشرف صحبة النبي ﷺ الألوف ممن لا يحصيهم العدد، ومن المتعذر إحصاء عدد الصحابة، فهم كثيرون لا يجمعهم كتاب حافظ، ولكن قد وردت بعض الروايات تشير إلى عدد تقريبي، فقد قال أبو زرعة الرازي: قبض رسول الله ﷺ عن مئة وأربعة عشر ألفاً من الصحابة ممن روى عنه وسمع، وفي رواية عنه قال: ممن رآه وسمعه، فقيل له: أين كانوا؟ قال: أهل مكة وأهل المدينة وما بينهما، وقوم من الأعراب، ومن شهد معه حجة الوداع كل رآه وسمع منه بعرفة.

وقد روي عن أبي زرعة أيضاً أنه سئل عن عدد الصحابة، فقال: ومن يضبط هذا، شهد مع النبي ﷺ حجة الوداع أربعون ألفاً، وشهد معه تبوك سبعون ألفاً. وروي عن الشافعي أنه قال: قبض رسول الله ﷺ والمسلمون ستون ألفاً، ثلاثون ألفاً بالمدينة وثلاثون ألفاً في قبائل العرب.

والواقع أن ضبط العدد على وجه التحديد متعذر، وإنما قال من قال بالعدد على وجه التقريب باجتهاده وبما وصل إليه علمه وما ذكره أبو زرعة هو الأقرب إلى الصواب.

وجميع ما ألف في الصحابة من الكتب لا يزيد عددهم فيها على (١٢٢٨٩) صحابياً بما في ذلك المكرر من الأسماء، وهذا ما جمعه الحافظ ابن حجر في كتابه «الإصابة في تمييز الصحابة» مع هذا فإنه ليس بلازم أن كل صحابي يصل إلينا خبره فكثير من الصحابة أعراب لم يشتهروا وحضروا إلى النبي ﷺ وأسلموا ثم رجعوا إلى البادية، فلم يعلم عنهم خبر، وكثير منهم مات في الحروب وفي الفتوحات وبالطاعون وغير ذلك فضاعت أخبارهم عنا.

أكثر الصحابة علماً وفتيا:

من الصحابة من اشتهر بكثرة الرواية كأبي هريرة وعبد الله بن عباس وعائشة وأنس وجابر وعبد الله بن عمر وأبي سعيد الخدري كما تقدم ذلك في مبحث الرواية، ومنهم من اشتهر بالفقه ومنهم من اشتهر بالتفسير، ومنهم من اشتهر بالفرائض، ومنهم من اشتهر بكثرة الفتوى، ومنهم من جمع بين ذلك كله كعبد الله بن عباس، فمن أكثر الصحابة علماً عمر وعلي وأُبي بن كعب، ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت وأبو الدرداء وعبد الله بن مسعود وابن عباس ﷺ أجمعين.

وقد اختلف في أكثرهم فُتيا فقيل عبد الله بن عباس وهو قول الإمام أحمد بن حنبل، وقيل: أكثرهم فتيا مطلقاً عمر وعلي وابن مسعود وابن عمر. وهناك جماعة من الصحابة عرفوا بالفتيا إلى جانب من ذكرنا منهم زين بن ثابت وعائشة وأبو موسى وعثمان ومعاذ بن جبل وسعد بن أبي وقاص وأبو هريرة وأنس وعبد الله بن عمرو بن العاص وجابر بن عبد الله وعبد الرحمن بن عوف وطلحة والزبير وغيرهم.

العبادلة:

يطلق علماء الحديث والفقه والأصول وغيرهم كلمة العبادلة يقصدون بذلك العبادلة الأربعة: عبد الله بن عمر بن الخطاب، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعبد الله بن الزبير بن العوام، وعبد الله بن عباس، وليس عبد الله بن مسعود منهم؛ لأنه كان أكبر سناً وأقدمهم وفاة وهم تأخروا عنه في الوفاة، وانتشر علمهم بين الناس.

آخر الصحابة موتاً:

كما عني العلماء بالصحابة من حيث بيان صحبتهم وعدالتهم وطبقاتهم وتفاوتهم في المنزلة والفضل فقد اعتنوا أيضاً بتاريخ وفياتهم، فقد ظهر لهم بالاستقراء أن آخر من توفي من الصحابة على الإطلاق أبو الطفيل عامر بن وائلة الذي توفي عام (١٠٠هـ) وهذا هو الصحيح، وقيل: (١٠٩هـ) وقيل: (١٠٢هـ) وقيل: (١١٠هـ) وصحح هذا الذهبي، وعلى ذلك يكون آخر عصر الصحابة هو تمام المئة الهجرية أو يزيد قليلاً.

أما بالنسبة للمدن والأمصار فآخر من توفي من الصحابة السائب بن يزيد عام (٩١هـ) بالمدينة، وبالبصرة أنس بن مالك عام (٩٣هـ) وبالشام عبد الله بن بشر المازني عام (٩٦هـ) وبمصر عبد الله بن الحارث عام (٨٦هـ) وبالطائف عبد الله بن عباس عام (٦٨هـ) وبمكة عبد الله بن عمر عام (٧٤هـ).

أشهر المؤلفات في الصحابة:

١- كتاب «معرفة الصحابة» للإمام علي ابن المديني.

٢- كتاب «فضائل الصحابة» للإمام أحمد بن حنبل.

٣- كتاب «أسد الغابة في معرفة الصحابة» لابن الأثير.

٤- كتاب «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» لابن عبد البر.

٥- كتاب «الإصابة في تمييز الصحابة» للحافظ ابن حجر.

التابعون:

التابعي هو من لقي واحداً من الصحابة فأكثر ومات على الإيمان، ولو لم يصحبه ولم يرو عنه، وقال بعضهم: لا يكفي مجرد اللقاء والرؤية للصحابي كما

اكتفوا في إطلاق الصحابي على مجرد اللقاء والرؤية للنبي ﷺ والفرق هو شرف رؤيته عليه الصلاة والسلام والاجتماع به خاص لا يدانيه شرف آخر، واشترط الحاكم أبو عبد الله رواية التابعي عن الصحابي، واشترط ابن حبان أن يكون رآه في سن يحفظ عنه.

وسمي التابعي تابعياً؛ لأنه اتبع الصحابي في الزمن أي جاء بعده، أو لأنه تبعه في الأخذ والتحمل، فالصحابي أخذ عن النبي ﷺ والتابعي تحمل عن الصحابي وأخذ عنه.

ومن نظر إلى التابعين على أنهم الذين لقوا الصحابة جعلهم طبقة واحدة كما فعل ابن حبان، وقد أشار النبي ﷺ إلى الصحابة والتابعين بقوله: «طُوبَى لِمَنْ رَآنِي وَآمَنَ بِي، وَطُوبَى لِمَنْ رَأى مَنْ رَآنِي...» الحديث.

ومن نظر إلى تفاوتهم في الفضل جعلهم طبقات متعددة.

ومن التابعين من آمن بالنبي ﷺ وعاصره دون أن يراه كالنجاشي وأويس القرني وغيرهما، ويسمى هؤلاء بالمخضرمين وهم الذين أدركوا الجاهلية وزمن النبي ﷺ وأسلموا ولم يروا النبي ﷺ كأبي رجاء العطاردي وسويد بن غفلة، وقد جمعهم بعض العلماء فبلغوا نيفاً وأربعين مخضرماً. **والمخضرمة في اللغة:** القطع فكأنهم قطعوا على نظرائهم من الصحابة أو سموا بذلك؛ لأنهم مترددون بين الصحابة للمعاصرة وبين التابعين لعدم الرؤية.

طبقات التابعين وعددهم:

وعدد التابعين يفوق الحصر؛ لأن كل من رأى صحابياً كان من التابعين، وقد وصل الصحابة إلى بلدان مختلفة وانتشروا في جميع الآفاق ورآهم ألوف التابعين. وقد جعلهم الحاكم أبو عبد الله النيسابوري خمس عشرة طبقة.

- وأعلى طبقات التابعين من روى عن العشرة المبشرين بالجنة، ومنهم سعيد بن المسيب وقيس بن أبي حازم وعلقمة بن قيس وأبو عثمان النهدي.

- ثم الطبقة التي تلي الأولى وهم من ولدوا في حياة النبي ﷺ من أبناء الصحابة كأبي أمامة أسعد بن سهل بن حنيف وأبي إدريس الخولاني ومحمد بن أبي بكر.

- ثم الطبقة الثالثة وهم المخضرمون ومنهم: أبو مسلم الخولاني وأبو عمر الشيباني، ومن تقدم ذكرهم كأبي رجاء العطاردي وسويد بن غفلة.

ثم قال الحاكم وآخرهم من لقي أنس بن مالك من أهل البصرة، ومن لقي عبد الله بن أبي أوفى من أهل الكوفة ومن لقي السائب بن يزيد من أهل المدينة، ومن لقي عبد الله بن الحارث بن جزء من أهل مصر، ومن لقي أبا أمامة من أهل الشام.

وعلى هذا اتفق أهل الحديث وغيرهم على أن آخر عصر التابعين هو حدود سنة خمسين ومئة منن الهجرة، وأن سنة (٢٢٠هـ) آخر عصر أتباع التابعين.

أفضل التابعين:

اختلف العلماء في أفضل التابعين من هو. والمشهور أنه سعيد بن المسيب، قاله أحمد بن حنبل، وقال أهل الكوفة: أفضلهم علقمة بن قيس النخعي (ت١٦٢هـ) والأسود بن يزيد النخعي (ت١٧٥هـ) وقال بعضهم: أويس القرني الزاهد (ت١٣٧هـ) وقال أهل البصرة: الحسن البصري، وقال أهل مكة: عطاء بن أبي رباح (ت١١٤هـ).

وجمع بعض العلماء فقال: أفضلهم سعيد بن المسيب من حيث العلم وحفظ الخبر والأثر، وأفضلهم أويس من حيث الزهد والورع لما رواه مسلم عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «خَيْرَ التَّابِعِينَ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ

أُوَيْسٌ الْقَرَنِيُّ». أما سيدة التابعيات فهي حفصة بنت سيرين (ت١٠١هـ) وعمرة بنت عبد الرحمن الأنصارية (ت٩٨هـ) وأم الدرداء الدمشقية الصغرى واسمها هجيمة بنت حيي (ت٨١هـ).

أعلام التابعين وكبارهم فقهاء المدينة السبعة:

١- سعيد بن المسيب (ت٩٤هـ).

٢- القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق (ت٩٩هـ).

٣- عروة بن الزبير (ت٩٤هـ).

٤- خارجة بن زيد بن ثابت (ت٩٩هـ).

٥- سليمان بن يسار (ت١٠٧هـ).

٦- أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف (ت٩٤هـ).

٧- عبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود (ت٩٨هـ).

ومن العلماء من جعل بدل أبي سلمة بن عبد الرحمن، سالم بن عبد الله بن عمر (ت١٠٦هـ) ومنهم من جعل أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي (ت٩٤هـ).

ومن أعلام التابعين وفضلائهم أيضاً عامر الشعبي (ت١٠٣هـ) ومحمد بن سيرين (ت١١٠هـ).

أكثر التابعين فتوى:

قال الإمام أحمد بن حنبل أكثر التابعين فتوى الحسن البصري بالبصرة، وعطاء بن أبي رباح بمكة.

أول وآخر من توفي من التابعين:

أما أول من توفي من التابعين فهو أبو زيد معمر بن يزيد قتل بخراسان وقيل: بأذربيجان عام ثلاثين من الهجرة، أما آخر من توفي منهم فهو خلف بن خليفة توفي عام ثمانين ومئة.

هذا وقد عُدّ جماعة من الصحابة في التابعين وليسوا منهم كما عُدّ أيضاً جماعة من التابعين في الصحابة وليسوا منهم وقد نبه العلماء على ذلك.

أهمية معرفة التابعين:

إن معرفة التابعين وطبقاتهم أمر ضروري؛ لمعرفة الحديث المتصل المسند، والحديث المرسل والمنقطع، وكذلك مهم لمعرفة الصحابة والتمييز بينهم وبين التابعين، وأيضاً فهو وسيلة للتمييز بين الأسماء والألقاب المتشابهة والمتفقة، فقد يتفق اسمان في اللفظ فيظن أن أحدهما هو الآخر، وإذا أردنا التمييز بينهما فينبغي معرفة طبقتيهما، ومن أمثلة ذلك اتفاق امرأتين في الكنية وهما: أم الدرداء الكبرى، وأم الدرداء الصغرى، فالأولى صحابية واسمها خيرة بنت أبي حدود الأنصارية، والأخرى اسمها هجيمة بنت حيي وهي تابعية، وبعد الرجوع إلى طبقة كل منهما تبين أن الأولى صحابية والثانية تابعية (ت٨١هـ).

أتباع التابعين:

أتباع التابعين هم من صحبوا التابعين وإن لم تطل صحبتهم، ومن هؤلاء الإمام مالك بن أنس إمام دار الهجرة (ت١٧٩هـ) المتفق على صحة نقله وحديثه وشدة حيطته، والإمام محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ)وهو أحد الأئمة الأعلام، وشعبة بن الحجاج (ت١٦٠هـ) الذي قال فيه سفيان الثوري: شعبة أمير

المؤمنين في الحديث، وأول من فتش في العراق عن رجال الحديث، ودافع عن السُّنّة، وكذلك سفيان بن سعيد الثوري (ت١٦١هـ) وعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي (ت١٥٧هـ) وسفيان بن عيينة (ت١٩٨هـ) والليث بن سعد (ت١٧٥هـ) وعبد الله بن المبارك (١٨١هـ) وغيرهم من أعلام أتباع التابعين الذين هم آخر القرون الثلاثة المشهود لهم بالخير والفضل بنص أحاديث الرسول ﷺ.

وإلى أتباع التابعين انتهى علم التابعين وعلى أحاديثهم اعتمد المؤلفون للصحاح والسنن والمسانيد، وفي زمن اتباع التابعين كثر تدوين الحديث وتنوعت مصنفاته، وفي عصرهم ظهر علماء كثيرون لا يحصيهم العدد جمعوا الأحاديث والسنن وتكلموا في الجرح والتعديل وميزوا الرواة العدول عن الضعفاء والمناكير والمجاهيل.

ومما ينبغي أن يعلم أن ما عدا الصحابة من التابعين وأتباع التابعين وتابعيهم ومن جاء بعدهم محل التجريح والتعديل، إلّا أن التابعين لم يكثر فيهم الضعفاء والمناكير وربما وجد الضعف في أحدهم لسوء حفظه فقط، أما من جاء بعدهم في زمن الفتن والخلافات وظهور الكذب فكان منهم المخلص لدينه المحتاط في أمر السُّنّة المتثبت في الرواية العدل الضابط، ومنهم المتساهل في الرواية الغير مبال بالتثبت والاحتياط في أمرها، فهذا قد تناوله العلماء بالنقد والتجريح وبيان حاله.

تاريخ الرجال وتراجم الرواة:

يقصد بتاريخ الرجال معرفة وفيات الصحابة والتابعين، ورجال الحديث وعلمائه ومعرفة مواليدهم ومقادير أعمارهم؛ ليكون هذا وسيلة لمعرفة الحديث الصحيح والحسن والضعيف، وتمييز الصحيح من السقيم من المرويات والكشف عن حال العدل وعن حال الكذاب والفاسق، ومعرفة التدليس والانقطاع في

الرواية، ومعرفة المتصل منها، وقد عني المحدثون بضبط تواريخ الرجال وألفوا فيها الكتب الكثيرة والتي أطلق عليها علم تاريخ الرجال أو تراجم الرواة.

أشهر المؤلفين والمؤلَّفات في كتب التراجم:

من أشهر من تكلم في الرجال ونقدهم ونقد رواياتهم وأفرد هذا الفن بالتأليف الإمام يحيى بن معين (ت٢٣٣هـ) فقد ألّف كتابه المعروف بـ«تاريخ يحيى بن معين» والإمام علي ابن المديني (ت٢٣٤هـ) والإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ) والإمام البخاري (ت٢٥٦هـ) الذي ألّف كتاب «التاريخ الكبير» و«الأوسط» و«الصغير»، وقد ألّف غير هؤلاء من الأمة الكثير من الكتب الخاصة بالتراجم.

ومن كتب التاريخ التي اعتني فيها بذكر الثقات خاصة كما فعل ابن حبان البستي (ت٣٥٤هـ) وابن شاهين في «تاريخ الثقات» والعجلي في «الثقات» أو بذكر الضعفاء خاصة كما فعل ابن عدي في «الكامل في الضعفاء» والدارقطني في «الضعفاء» والعقيلي في «الضعفاء» ومنهم من جمع بينهما كما فعل البخاري في «التاريخ الكبير».

أهمية تاريخ علم الرجال وتراجم رواة الحديث:

هذا فن مهم جليل وبمعرفته يحصل التعرف على أحوال الرواة وبيان عقائدهم وأخلاقهم وعدالتهم وتمييز العدل من الفاسق والاطلاع على تاريخ مواليدهم ووفياتهم وحلول آجالهم وبه يعرف اتصال السند وانقطاعه، وكذب الراوي، ولقد ادعى قوم الرواية عن قوم فنظر في التاريخ فظهر أنهم زعموا الرواية عنهم بعد وفاتهم بسنين وكان المحدثون إذا اتهموا الراوي حاسبوه

بالسنين، أي يسألون عن عمره وعمر من روى عنه. وقال سفيان الثوري: لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ. وقال بعضهم: لم يستعن على الكذابين بمثل التاريخ، وليس أدل على جلالة هذا العلم، أن الإمام البخاري رحمه الله حينما ألف كتاب «التاريخ الكبير» الذي كتبه بين القبر النبوي الشريف والمنبر الشريف كان يصلي عند كتابة كل ترجمة ركعتين.

الفرق بين كتب تاريخ الرجال وكتب التراجم العامة:

ذكرنا أنه يقصد بتراجم الرواة رواة الحديث ورجاله؛ لما في ذلك من فوائد تعود إلى حفظ السنة وتمييز الصحيح من السقيم. أما كتب التراجم العامة فلم تقتصر على رجال الحديث فقط، بل تناولت أيضاً تراجم الأعلام من غير المحدثين من الأمراء والملوك والقضاة والأعيان والتجار والصناع والشعراء والأدباء والقراء وغيرهم. أما كتب تراجم رواة الحديث فقد اقتصرت على رجال الحديث فقط من حيث ضبط أسمائهم ومعرفة أنسابهم وبلدانهم وطبقاتهم وبيان شيوخهم وتلامذتهم وذكر مروياتهم وبيان مواليدهم ووفياتهم وتقدير أعمارهم وحلول آجالهم.

وتعتبر كتب تراجم رواة الحديث في الواقع أصلاً لكتب التراجم العامة من حيث ترتيب مادتها على الطبقات أو تنظيمها على حروف المعجم، وهذا التنظيم هو أساس ترتيب كتب تراجم رواة الحديث؛ لأن لها السبق في هذا المجال. أما كتب التراجم العامة فتعتبر في الواقع تقليداً لكتب الرجال مع بعض الزيادة التي لا علاقة لها برواة الحديث من حيث ذكر بعض الحوادث والأخبار.

نماذج من تواريخ الرجال:

ذكر علماء المصطلح نماذج من تاريخ رواة الحديث من الصحابة والتابعين وأتباعهم ومن جاء بعدهم من رواة الحديث ورجاله، فقد ذكر ابن الصلاح في مقدمته نماذج من ذلك منها: أن شخصيتين من الصحابة عاش كل منهما ستين سنة في الجاهلية وستين سنة في الإسلام أحدهما حكيم بن حزام القرشي من أهل مكة وكان مولده في جوف الكعبة قبل عام الفيل بثلاث عشرة سنة وعاش مئة وعشرين عاماً، وكان إسلامه يوم بدر في السنة الثانية للهجرة، والثاني حسان بن ثابت بن المنذر بن حزام الأنصاري شاعر رسول الله ﷺ عاش مئة وعشرين عاماً ومات سنة خمسين من الهجرة، ولا يعرف هذا لغيرهما من العرب. كما أورد أيضاً ابن الصلاح قائمة بوفيات أعيان الناس والوجهاء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وأولهم:

١- رسول الله ﷺ توفي وهو ابن ثلاث وستين سنة على المشهور في يوم الإثنين ١٢ ربيع الأول سنة ١١هـ.

٢- أبو بكر الصديق رضي الله عنه، توفي عن ثلاث وستين سنة أيضاً في جماد الأولى ١٣هـ.

٣- عمر بن الخطاب رضي الله عنه توفي عن ثلاث وستين سنة أيضاً في ذي الحجة ٢٣هـ.

٤- عثمان بن عفان رضي الله عنه استشهد وقد جاوز الثمانين، وقيل: إنه بلغ التسعين في ذي الحجة ٣٥هـ.

٥- علي بن أبي طالب رضي الله عنه استشهد في رمضان سنة ٤٠هـ.

ومن الصحابة كذلك:

- أبو عبيدة عامر بن الجراح ﷺ، توفي عام (١٨هـ) وله ثمان وخمسون سنة.
- عبد الرحمن بن عوف ﷺ (ت٣٢هـ) وله خمس وسبعون سنة.
- طلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام ﷺ قتلا يوم الجمل عام (٣٦هـ) في جماد الأول ولكل منهما أربع وستون سنة.
- سعيد بن زيد (ت٥١هـ) وله ثلاث وسبعون، وقيل: أربع وسبعون سنة.
- سعد بن أبي وقاص ﷺ (ت٥٥هـ) عن ثلاث وسبعين سنة وهو آخر من توفي من العشرة المبشرين بالجنة.
- الحسن بن علي ﷺ المدني الهاشمي سبط رسول الله ﷺ وريحانته، مات شهيداً بالسم سنة (٤٩هـ) وهو ابن سبع وأربعين، وقيل: مات سنة (٥٠هـ) وقيل بعدها.
- أبو عبد الله الحسين بن علي ﷺ، المدني الهاشمي، سبط رسول الله ﷺ وريحانته، مات شهيداً يوم عاشوراء سنة (٦١هـ) وله ست وخمسون سنة.
- عبد الله بن عباس ﷺ الهاشمي، ابن عم رسول الله ﷺ (ت٦٨هـ) وله إحدى وسبعون سنة.
- عبد الله بن عمرو بن العاص (ت٣١هـ).
- عبد الله بن الزبير بن العوام وعبد الله بن عمر بن الخطاب ﷺ توفي كلاهما سنة (٧٣هـ) وهما تمام العبادلة الأربعة.

وفيات بعض أئمة المذاهب الفقهية وبعض أئمة الحديث وحفاظه:

- الإمام زيد بن علي (ت١٢٣هـ) وله ٤٣ سنة.
- الإمام أبو حنيفة (ت١٥٠هـ) وله ٧٠سنة.
- الإمام مالك بن أنس إمام دار الهجرة (ت١٧٩هـ) وله ٥٨سنة.
- الإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت٢٠٤هـ) وله ٤٧سنة.
- الإمام إسحاق بن راهويه (ت٢٣٨هـ) وله ٧٧سنة.
- الإمام عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي (ت١٥٧هـ) ببيروت وله ٧٠سنة.
- الإمام سفيان بن سعيد الثوري (ت١٦١هـ) بالبصرة وله ٦٤سنة.
- أبو يعلى الموصلي (ت٣٠٧هـ).
- الحافظ أبو بكر البزار (ت٢٩٢هـ).
- الحافظ محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت٣١١هـ).
- الحافظ محمد بن حبان البستي (ت٣٥٤هـ).
- الحافظ سليمان بن أحمد الطبراني، صاحب المعاجم الثلاثة (ت٣٦٠هـ).
- الحافظ أبو أحمد بن عدي صاحب الكامل في الضعفاء (ت٣٦٧هـ).
- الإمام الحافظ أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥هـ).
- الحاكم أبو عبد الله النيسابوري (ت٤٠٥هـ) وقد جاوز الثمانين.
- الحافظ عبد الغني بن سعيد المصري (ت٤٠٩هـ) له ٧٧سنة.
- الحافظ أبو نعيم الأصبهاني (ت٤٣٠هـ) وله ٩٦سنة.
- الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨هـ) وله ٧٤سنة.

- الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) وله ٧١سنة.

وبمعرفة تاريخ مواليد الرواة ورجال الحديث ووفياتهم نعرف طبقاتهم ويحصل التمييز بينهم، وبذلك يمكننا أن نطلع على حقيقة الإسناد المعنعن ومعرفة الحديث المتصل من المرسل، والمنقطع والمعضل وغير ذلك.

تراجم بعض الرواة من المحدثين

١- أبو هريرة الصحابي الجليل:

اسمه ونسبه وكنيته:

هو أبو هريرة عبد الرحمن بن صخر الدوسي، وكان اسمه قبل الإسلام عبد شمس، وكنيته أبو هريرة وسببها أنه كان يرعى غنماً لأهله وكانت له هرة صغيرة يضعها بالليل على شجرة وإذا طلع النهار ذهب بها معه فكنّاه رسول الله ﷺ أبا هريرة.

مولده ونشأته وهجرته:

ولد أبو هريرة عام (٢١) قبل الهجرة ونشأ يتيماً في قبيلة دوس اليمنية، وقدم على النبي ﷺ مهاجراً إثر غزوة خيبر في السنة السابعة من الهجرة، ولازم النبي ﷺ كثيراً، وروى عنه الحديث، وكان أكثر الصحابة رواية للحديث وأحفظهم له. قال الإمام الشافعي رحمه الله: أبو هريرة أحفظ من روى الحديث في الدنيا في زمنه، كان من أوعية العلم ومن أهل التقوى مع جلالته وتواضعه وكثرة عبادته، فكان يقسم الليل ثلاثة أجزاء ثلثاً للنوم وثلثاً للصلاة وثلثاً لمذاكرة أحاديث النبي ﷺ.

روى عن كبار الصحابة، كأبي بكر وعمر وأُبي بن كعب، كما روى عنه جماعة كثيرون من التابعين. قال الإمام البخاري رحمه الله: روى عن أبي هريرة ثمان مئة

نفس، وأكثر الناس عنه رواية زوج ابنته سعيد بن المسيب، كما روى عنه بشير بن نهيك وعروة بن الزبير وخلق كثير.

وقد بلغت مرويات أبي هريرة (٥٣٧٤) حديثاً مدوّنة في كتب الصحاح والمسانيد والسنن.

ولّاه عمر بن الخطاب رضي الله عنه على البحرين، ثم عزله وولي المدينة في خلافة بني أمية وناب عن مروان بن الحكم في إمرتها.

وفاته:

توفي أبو هريرة رضي الله عنه عام (٥٨هـ) ودفن بالمدينة المنورة.

٢- عائشة أم المؤمنين:

اسمها ونسبها:

هي أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما، وزوج النبي ﷺ.

مولدها ونشأتها:

ولدت السيدة عائشة رضي الله عنها بمكة المكرمة قبل الهجرة بتسع سنين، وتزوجها النبي ﷺ قبل الهجرة بسنتين، وكان عمرها سبع سنين، ثم بنى بها بالمدينة المنورة بعد الهجرة وعمرها تسع سنين، وكانت من أحب نساء النبي ﷺ إليه، ولم يتزوج امرأة بكراً غيرها.

مكانتها العلمية وروايتها للحديث:

أخذت السيدة عائشة عن رسول الله ﷺ وأكثرت من رواية الأحاديث

عنه، وكان فقهاء أصحاب رسول الله ﷺ يرجعون إليها، وتفقه بها جماعة. قال أبو موسى: ما أشكل علينا أصحاب رسول الله ﷺ حديث قط فسألنا عائشة إلّا وجدنا عندها منه علماً، حتى أصبحت حاملة لواء العلم والمعرفة في عصرها.

وأخذت من خُلُقِهِ ﷺ فكانت جوّادة كريمة سخية شديدة الحياء، عظيمة القدر، كثيرة العبادة والصدقات، إلى جانب براعتها في الفصاحة والبلاغة والأدب، وكانت أعلم الناس بالقرآن والسُّنّة والفقه في الدين، وكانت أعلم أهل عصرها بأيام العرب وأنسابهم، أثنى عليها الصحابة والتابعون بالعلم والزهد والورع وسداد الرأي.

قال عروة بن الزبير: ما رأيت أحداً أعلم بالفقه ولا بالشعر من عائشة.

وقال عطاء بن أبي رباح: كانت عائشة من أفقه الناس وأحسن الناس رأياً.

وقد بلغت مروياتها عن رسول الله ﷺ (٢٢١٠) أحاديث، وعلى مروياتها المعول في معرفة أمور رسول الله ﷺ مع أهل بيته، وقد حدث عنها الكثير من التابعين وأخص الناس رواية عنها أهل بيتها، عروة بن الزبير وابن أخيها القاسم بن محمد بن أبي بكر. وقد جمع الحافظ بدر الدين الزركشي كتاباً فيه تعقبات السيدة عائشة على بعض الصحابة وأسماه «الإجابة فيما استدركته عائشة على الصحابة».

وفاتها:

توفيت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها بالمدينة المنورة سنة (٥٧هـ) ودفنت بالبقيع.

٣- عبد الله بن عمر:

اسمه ونسبه:

هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما، العدوي القرشي المدني.

مولده ونشأته:

ولد عبد الله بن عمر رضي الله عنهما في مكة قبل الهجرة بعشر سنوات، ونشأ في أعز بيوت قريش، أسلم مع أبيه وهو صغير لم يبلغ الحلم، وهاجر إلى المدينة مع أبيه، وكان يوم بدر صغيراً فلم يشهدها وشهد الخندق وبيعة الرضوان ومؤتة وفتح مكة وموقعة اليرموك، وغزى في فتح إفريقيا ومصر، عرضت عليه الخلافة بعد مقتل الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه فأبى، وقد كان يصلح لها وعين يوم الحكمين.

مكانته العلمية وزهده وورعه:

كان ابن عمر من أئمة المسلمين علماً وعملاً، ومن أعلام الصحابة في الفقه والفتوى، حتى أفتى الناس سبعين عاماً، وهو أحد الصحابة المكثرين في الرواية عن رسول الله ﷺ، فقد بلغت مروياته (٢٠١٩) حديثاً منتشرة بين كتب الصحاح والمسانيد والسنن. وروى عن كبار الصحابة، وكان كثير الاتباع لآثار النبي ﷺ؛ حتى إنه كان ينزل منازله ويصلي في كل مكان صلى فيه النبي ﷺ، أو وقف فيه، وكان شديد الاحتياط والوقاية لدينه، زاهداً ورعاً. قال عنه جابر بن عبد الله رضي الله عنه: ما منا إلّا من مالت به الدنيا ومال بها ما خلا عمر وابنه عبد الله.

وفاته:

توفي عبد الله بن عمر رضي الله عنهما في مكة المكرمة عام (٧٤هـ) بعد أن كفّ بصره وهو آخر من توفي من الصحابة بمكة.

٤- عبد الله بن عباس:

اسمه ونسبه:

هو أبو العباس عبد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي، ابن عم النبي ﷺ وهو حبر الأمة، ويسمى البحر؛ لسعة علمه، وترجمان القرآن، دعا له النبي ﷺ أن يفقهه الله في الدين ويعلمه التأويل، توفي رسول الله ﷺ وعمره ثلاث عشرة سنة.

مولده ونشأته:

ولد عبد الله بن عباس رضي الله عنهما بمكة قبل الهجرة بسنتين أو ثلاث، وأسلم مع أبيه العباس بن عبد المطلب عام الفتح، ونشأ عبقرياً موهوباً آية في الحفظ والذكاء، فقهه الله في الدين وعلمه التأويل ببركة دعاء النبي ﷺ له، روى عن النبي ﷺ وعن أبي بكر وعمر وعلي وأُبي بن كعب. وهو أحد المكثرين من الصحابة في الرواية، أثنى عليه الصحابة بكثرة العلم وكان عمر إذا أعضلت عليه قضية دعا ابن عباس وقال: أنت لها ولأمثالها، وقال عمر رضي الله عنه: لو أدرك ابن عباس أسناننا ما عشره منا أحد. كان من فقهاء الصحابة وأحد العبادلة، وقال ابن مسعود: كان عامة علم ابن عباس عن عمر وعلي وأُبي بن كعب، وقال أيضاً: عبد الله بن عباس ترجمان القرآن، وقال عنه عمرو بن دينار: ما رأيت مجلساً كان أجمع لكل خير من

مجلس ابن عباس، الحلال والحرام والعربية والأنساب والشعر، فكان يجعل يوماً للفقه ويوماً للتأويل ويوماً للمغازي ويوماً للشعر ويوماً لوقائع العرب.

جمعت أقواله في التفسير في كل آية فجاءت كتاباً حافلاً حسناً وعليه يدور علم أهل مكة في الفقه والتفسير ورواية الأحاديث، وقد بلغت مروياته (١٦٩٦) حديثاً متفرقة في الصحاح والمسانيد والسنن، وقد مدحه حسان بن ثابت الأنصاري شاعر رسول الله ﷺ بقصيدة في ذكر فضائله.

وفاته:

توفي عبد الله بن عباس رضي الله عنهما بالطائف عام (٦٨هـ) بعد أن انتقل من مكة وكفّ بصره، وله من الإخوة من أُمه أُم الفضل، الفضل بن العباس، مات بالشام، وعبيد الله مات بالمدينة، وقثم مات بسمرقند، ومعبد قتل بإفريقيا، حتى قال أبو صالح: ما رأينا بني أم قط أبعد قبوراً من بني العباس لأم الفضل.

٥- أنس بن مالك:

اسمه ونسبه:

هو أبو حمزة أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم النجاري الخزرجي الأنصاري، خادم رسول الله ﷺ.

مولده ونشأته:

ولد بالمدينة عام (١٠) قبل الهجرة، وأسلم صغيراً وجاءت به أمه أم سلمة إلى النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله خويدمك أنس فادع الله له، فدعا له الرسول ﷺ بطول العمر وسعة الرزق وكثرة المال والولد، فعمّر طويلاً حتى جاوز المئة،

ورزقه الله كثرة المال والولد.

خدم النبي ﷺ عشر سنوات، وكان يعد خدمته للرسول ﷺ شرفاً وفخراً، وقال: خدمت النبي ﷺ عشر سنين فما قال لي: أفٍ قط، وما قال لي لشيء صنعته لِمَ صنعته، وما قال لي لشيء تركته: لِمَ تركته، والله ما رأيت أحسن خلقاً من رسول الله ﷺ.

مكانته العلمية:

كان أنس بن مالك أحد الصحابة المكثرين من رواية الحديث عن رسول الله ﷺ فقد بلغت مروياته (٢١٧٨) حديثاً مفرقة بين الصحاح والمسانيد والسنن. وروى عن أبي بكر وعثمان وأُبي بن كعب بعد وفاة النبي ﷺ.

وفاته:

توفي أنس بن مالك بالبصرة عام (٩٣هـ) وهو آخر من توفي من الصحابة بها.

٦- سعيد بن المسيب:

اسمه ونسبه:

هو أبو محمد سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب بن عمرو المخزومي القرشي المدني، رأس علماء التابعين وسيدهم، وأحد فقهاء المدينة السبعة المشهورين بالعلم والزهد.

مولده ونشأته ومكانته العلمية:

ولد لسنتين مضتا من خلافة عمر بن الخطاب عام (١٥هـ) وقيل: لأربع من خلافة عمر، والصحيح الأول، وكان سعيد من سادات التابعين وأوسعهم علماً

ومعرفة، متين الديانة، ورعاً شجاعاً في الحق، شهد له كبار الصحابة، قال ابن عمر رضي الله عنهما: سعيد بن المسيب أحد المتقين. وقال قتادة: ما رأيت أحداً أعلم من سعيد بن المسيب، وقال ابن المديني: لا أعلم في التابعين أوسع علماً من سعيد، وهو عندي أجلّ التابعين، وقال أحمد بن حنبل: سعيد بن المسيب سيّد التابعين، وقال أيضاً: مراسيل سعيد صحاح لا أرى أصح منها.

وقد جمع سعيد بين الفقه والحديث والعبادة والزهد والورع والشجاعة.

روى سعيد بن المسيب عن كبار الصحابة وبعض العشرة المبشرين بالجنة، وفي سماعه من عمر بن الخطاب خلاف، وروى عن عثمان وعلي وأبي بكر وأبي ذر الغفاري، وعن أبي هريرة، وتزوج بنت أبي هريرة، وروى عنه الزهري ومكحول وعمرو بن دينار وقتادة ويحيى بن سعيد الأنصاري وغيرهم، وقال عنه الزهري ومكحول: من أفقه من أدركنا سعيد بن المسيب، وكان يعيش على التجارة.

وفاته:

توفي سعيد بن المسيب بالمدينة عام (٩٤هـ).

٧- عامر الشعبي:

اسمه ونسبه:

هو أبو عمر عامر بن شرحبيل الحميري الشعبي الكوفي، الإمام العلم علّامة التابعين.

مولده ونشأته:

ولد لست سنين مضت من خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه عام (١٧هـ) ونشأ

محباً للعلم والفقه ورواية الحديث، كان الشعبي من أئمة التابعين الحفاظ الفقهاء البارزين من أهل الفتوى، أدرك خمس مئة من الصحابة، وروى عن أبي هريرة وعائشة وجرير بن عبد الله وابن عباس وابن عمر، وروى عن عمر وعلي وابن مسعود ولم يسمع منهم، وروى عنه ابن سيرين والأعمش وشعبة وجابر الجعفي وأبو حنيفة ويعتبر الشعبي أكبر شيوخ أبي حنيفة، وكان الشعبي ذكياً متوقد الذهن.

ثناء العلماء عليه:

مر ابن عمر والشعبي يحدث بالمغازي فقال: لقد شهدت القوم فلهو أحفظ وأعلم بها، هذا إلى جانب علمه بالفقه والحديث والتفسير، وقال الشعبي عنه: ما كتبت سوداء في بيضاء قط وما حدثني رجل بحديث فأحببت أن يعيده ولا حدث رجل بحديث إلّا حفظته. وقال الزهري العلماء أربعة: ابن المسيب في المدينة، والشعبي بالكوفة، والحسن بالبصرة، ومكحول بالشام.

وقال مكحول الشامي: ما رأيت أعلم من الشعبي، وقال ابن سيرين لأبي بكر الهذيلي: الزم الشعبي فلقد رأيته يستفتى والصحابة متوافرون، وقال أبو مخلد: ما رأيت أفقه من الشعبي، وقال أبو زرعة وابن معين: الشعبي ثقة.

تولى القضاء بالكوفة للخيفة عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه، فكان مثالاً للعدل والزهد والورع والشجاعة في الحق، وكان الشعبي بليغاً فصيحاً، دار بينه وبين الحجاج بن يوسف كلام في الأعراب فأفحم الحجاج.

ومن أقوال الشعبي: كره الصالحون الأولون الإكثار من الحديث، ولو استقبلت من أمري ما استدبرت ما حدثت إلّا بما أجمع عليه أهل الحديث.

وفاته:

توفي الشعبي بالكوفة عام (١٠٤هـ).

٨- الحسن البصري:

اسمه ونسبه:

هو أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن بن يسار البصري، مولى زيد بن ثابت، من سادات التابعين علماً وفقهاً وزهداً وورعاً، وأحد الشجعان النساك، وأشبه الناس بأصحاب رسول الله ﷺ، وكان يضرب به المثل في الزهد والتقوى والورع.

مولده ونشأته ومكانته العلمية:

ولد الحسن البصري لسنتين بقيت من خلافة عمر عام (٢١هـ) وتربّى في كنف الإمام علي رضي الله عنه، ثم سكن البصرة وعظمت هيبته في قلوب الناس، وكان آمراً بالمعروف ناهياً عن المنكر، ناصحاً للولاة، يدخل عليهم فيأمرهم وينهاهم ويعظهم ويذكّرهم بالله، ولا يخشى في الله ولا في الحق لومة لائم.

دخل على ابن هبيرة والي العراق من قبل يزيد بن عبد الملك فقال له: خف الله في يزيد ولا تخف يزيداً في الله، إن الله يمنعك من يزيد وإن يزيد لا يمنعك من الله، وكتب إليه عمر بن عبد العزيز لمّا تولّى الخلافة: إني قد ابتليت بهذا الأمر، فانظر لي أعواناً يعينوني عليه فأجابه الحسن البصري بقوله: أما أبناء الدنيا فلا تريدهم وأما أبناء الآخرة فلا يريدونك، فاستعن بالله.

روى الحسن البصري عن جماعة من الصحابة منهم: عمران بن الحصين وآخرون، كما روى عنه عدد كثير من التابعين، وقد أثنى عليه العلماء بالفضل

والعلم، قال الإمام الغزالي: أشبه الناس كلاماً بكلام الأنبياء وأقربهم هدياً من الصحابة، ومن الزهاد الذين يقتدى به في هذا الدين، وقد أثنى عليه أهل العلم بالجرح والتعديل بالضبط والإتقان.

وسئل أنس بن مالك عن مسألة فقال: سلوا مولانا الحسن؟ فقيل له في ذلك، فقال: إنه سمع وسمعنا فخطّ ونسينا.

وفاته:

توفي الحسن البصري في مستهل رجب عام (١١٠هـ).

٩- طاووس بن كيسان اليماني:

اسمه ونسبه:

هو أبو عبد الرحمن طاووس بن كيسان اليماني الحميري، من أبناء الفرس في اليمن، أحد أعلام التابعين وساداتهم وأحد عبّاد أهل اليمن، ومن أجلّ علماء الإسلام قدراً.

مولده ونشأته ومكانته العلمية:

ولد طاووس بمدينة صنعاء عام (٣٣هـ) ونشأ بها ثم ارتحل إلى مكة والمدينة حيث سمع الحديث عن عبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، وزيد بن ثابت وعائشة والإمام علي وأبي هريرة رضي الله عنهم وآخرين، وأدرك خمسين صحاباً، ثم انقطع إلى ابن عباس في مكة حتى صار من خاصة تلاميذه، ومن فقهاء مكة ومن أهل الفتوى بها وباليمن؛ لأنه كان كثير التردد على مكة للحج، فحج كثيراً ولم يكن علمه مقتصراً على أهل اليمن بل اشتهر في الآفاق.

ثناء العلماء عليه:

قال الذهبي: طاووس شيخ أهل اليمن وبركتهم وفقيههم، وقال عمرو بن دينار: ما رأيت أحداً مثل طاووس، وليس فينا أصدق لهم منه، وقال قيس بن سعد: كان طاووس فينا مثل ابن سيرين في أهل البصرة، وكان من التابعين وأكثرهم رواة للحديث وحفظاً للعلم والفقه في الدين، ومن أحسن الناس تقشفاً في العيش وجرأة على الخلفاء، وتجنباً للسلطان. تولّى القضاء بصنعاء، وكتب إلى الخليفة عمر بن عبد العزيز يقول له: إن أردت أن يكون عملك خيراً كله فاستعمل أهل الخير، فقال عمر بن عبد العزيز: كفى بها موعظة.

وفاته:

توفي طاووس بمكة قبل يوم التروية عام (١٠٦هـ) في خلافة هشام بن عبد الملك، وقد اشترك في تشييع جنازته الخليفة.

١٠- وهب بن منبه:

اسمه ونسبه:

هو أبو عبد الله وهب بن منبه بن كامل الأبناوي الصنعاني الذماري، أحد أعلام التابعين المكثرين من رواية الأحاديث والأخبار عن الكتب القديمة ولا سيما الإسرائيليات.

مولده ونشأته مكانته العلمية:

ولد وهب بن منبه في مدينة صنعاء عام (٣٤هـ) وأصله من أبناء الفرس الذين أرسلهم كسرى إلى اليمن لمحاربة الأحباش عندما استنجده أبو مرة سيف

بن ذي يزن فسيّر معه سبعة آلاف وخمس مئة فارس من رجال الفرس الذين انتصروا على الأحباش، ثم استولوا على اليمن واستوطنوها، وتمت بينهم وبين أهل اليمن المصاهرة فصاروا يدعون بالأبناء.

وتلقى وهب بن منبه العلم بصنعاء، ثم رحل إلى مكة المكرمة والتقى بحبر الأمة البحر عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، ولازمه وهب ثلاث عشرة سنة، وروى عنه وعن عبد الله بن عمر وجابر بن عبد الله وأبي هريرة، ثم عاد إلى اليمن ينشر العلم والمعرفة، فكان عالم أهل اليمن، وتولى القضاء باليمن من قبل عمر بن عبد العزيز وكان خبيراً به ثقة ديناً كثير العلم واسع المعرفة والاطلاع على الكتب القديمة، حتى قال: إنه سمع اثنين وسبعين كتاباً كلها نزلت من السماء، وكان أخوه همام بن منبه أكبر منه، ومثله في معرفة الكتب القديمة، وكان يغلب عليهما القصص عن الإسرائيليات، ووهب أول من جمع المغازي والسير، وقد عثر على قطعة مما كتبه في المغازي كتبت عام (٢٢٨هـ) برواية محمد بن أبي بكر عن أبي طلحة عن عبد الله بن عبد المنعم عن أبي إلياس عن وهب بن منبه، وقد ذكر فيها وهب العقبة الكبرى واجتماع قريش في دار الندوة وهجرة الرسول ﷺ وهي الآن محفوظة في مدينة هيدلبرج بألمانيا.

وفاته: توفي وهب بن منبه بصنعاء عام (١١٤هـ) قيل (١١٠هـ).

١١- نافع مولى عبد الله بن عمر بن الخطاب:

اسمه ونسبه:

هو أبو عبد الله نافع مولى ابن عمر المدني، أحد أعلام التابعين المشهورين بالعدل والضبط والإتقان.

مولده ونشأته ومكانته:

أكثر المصادر لم تفصح عن نسب ومولد نافع، ولم تزد على ذكر اسمه بأنه نافع مولى ابن عمر، إلّا أن ابن خلكان ذكر أنه نافع بن عبد الله العدوي مولى ابن عمر. والواقع أن نافع يعتبر مجهول المولد والنسب، ولكن أصله من الديلم أصابه عبد الله بن عمر وهو صغير في بعض المغازي، ثم أعتقه ورباه حتى اشتهر عند المحدثين بأنه نافع مولى ابن عمر رضي الله عنه.

ولما بلغ نافع مبلغ الرجال أرسله عمر بن عبد العزيز إلى مصر ليعلمهم السنن، وقد اختاره عمر بن عبد العزيز لسعة علمه وكثرة روايته للأحاديث والسنن، ولفقهه في الدين وحفظه للآثار؛ حتى قال عنه المحدثون: لا يعرف له خطأ في جميع ما رواه، ولذلك أطلق بعض علماء الحديث ومنهم الإمام البخاري على رواية مالك عن نافع عن ابن عمر سلسلة الذهب، وأنها أصح الأسانيد، وكان من أجلّ من أخذ عن نافع الإمام مالك بن أنس إمام دار الهجرة.

روى عن مولاه عبد الله بن عمر وعن أبي سعيد الخدري، وأبي لبابة الأنصاري، وعن أبي هريرة وعائشة، وروى عنه مالك بن أنس، وروى عن نافع ابناه أبو بكر وعمر، وروى عنه أيضاً أيوب وعبيد الله بن عمرو بن عون، ويحيى بن سعيد وابن جريج وخلق كثير، وكان أثبت الناس في الرواية عن نافع مالك بن أحسن حتى قال مالك: إذا سمعت حديث نافع عن ابن عمر لا أبالي أن أسمعه من أحد، وكان إذا اختلف الرواة عن نافع قدم مالك، ثم أيوب، ثم عبيد الله بن عمر، ثم عمر بن نافع، ثم يحيى بن سعيد، ثم ابن عون، ثم صالح بن كيسان، ثم موسى بن عقبة، ثم ابن جريج، ثم كثير بن فرقد، ثم الليث بن سعد.

وفاته:

توفي نافع عام (١١٦هـ) وقيل سبع أو تسع أو عشرين ومئة، والصحيح الأولى.

١٢- ابن شهاب الزهري:

اسمه ونسبه:

هو أبو بكر بن محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري المدني، أحد حفاظ الحديث الأعلام، عالم الشام والحجاز، وأحد فقهاء التابعين المكثرين من رواية الحديث والآثار، وانتهى إليه علم أهل الشام والحجاز في عصره.

مولده ونشأته ومكانته العلمية:

ولد ابن شهاب الزهري بالمدينة المنورة عام (٥٠هـ) ونشأ بها وتلقى العلم عن فقهاء المدينة السبعة وحفظ علمهم، وأدرك بعض الصحابة، وقيل إنه أدرك عشرة منهم: أنس بن مالك وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس، كما روى عن سعيد بن المسيب وسهل بن سعد ومحمود بن الربيع.

اشتهر ابن شهاب بالعلم حتى صار أعلم أهل زمانه بالمغازي والأحاديث والآثار وأحفظهم لذلك؛ حتى قال عن نفسه: ما استودعت قلبي شيئاً فنسيته، وكتب إليه الخليفة عمر بن عبد العزيز يأمره بجمع السُّنّة وكتب إلى الآفاق يقول لهم: عليكم بابن شهاب وإنكم لا تجدون أحداً أعلم بالسُّنّة الماضية منه.

وقد أثنى العلماء عليه بسعة العلم والمعرفة وكثرة الاطلاع، فقال الليث بن سعد: ما رأيت عالماً قط أجمع من الزهري يحدث في الترغيب فنقول لا يجد غيره،

وإن حدث عن العرب والأنساب قلنا لا يحسن غير هذا، وإن حدث عن القرآن والسُّنّة فذلك، وقال مالك بن أنس: كان ابن شهاب أسخى الناس وأتقاهم ما له نظير في الناس. وقال علي ابن المديني: للزهري نحو ألفي حديث، روى عنه جماعة من أتباع التابعين والأئمة الحفاظ، ومنهم مالك بن أنس والليث بن سعد وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة وابن جريج وابن إسحاق وغيرهم.

وفاته:

توفي ابن شهاب الزهري ليلة الثلاثاء لتسع عشرة خلت من رمضان عام (١٢٤هـ).

١٣- سفيان الثوري:

اسمه ونسبه:

هو أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق بن حبيب بن رافع الثوري الكوفي الإمام العلم أحد أئمة الحديث وأعلامه البارزين المشهود له بالحفظ والإتقان.

مولده ونشأته:

ولد عام (٩٧هـ) ونشأ زاهداً ورعاً متديناً محباً للعلم.

مكانته العلمية:

أجمع أئمة الجرح والتعديل على جلالة قدره وعلو منزلته في العبادة والزهد والورع والعلم والتدين ووصفوه بالحفظ والإتقان والفقه في الدين، وهو إمام

حجة في الحديث وغيره.

قال ابن المبارك: ما كتبت عن أفضل من سفيان، وكان لا يسمع شيئاً إلّا حفظه.

وقال عبد الرحمن بن المهدي: ما رأيت رجلاً أحسن عقلاً من مالك بن أنس، وما رأيت رجلاً أنصح لأمة محمد من عبد الله بن المبارك، ولا أعلم بالحديث من سفيان الثوري، وما رأيت أحفظ منه للحديث.

وقال شعبة: سفيان أمير المؤمنين في الحديث، ساد الناس في العلم والورع.

وقال علي بن الفضيل: رأيته يطيل السجود حول الكعبة، وكان من أئمة المسلمين ومن أعلام الدين.

روى عن أبيه وعن زياد بن علاقة وحبيب بن أبي ثابت وأيوب وجعفر الصادق وخلق كثير، وروى عنه ابن المبارك ويحيى بن القطان، والأوزاعي وابن جريج ومحمد بن إسحاق ومالك، وقيل: إنه روي عنه عشرين ألفاً. ومن زهده أنه كان متورعاً عن السلطان.

وقال رجل لسفيان: أوصني. قال له: اعمل للدنيا بقدر بقائك فيها، واعمل للآخرة بقدر دوامك فيها.

وفاته:

توفي بالبصرة عام (١٦١هـ) وله (٦٤سنة) ولم يعقب.

١٤- عبد الله بن المبارك:

اسمه ونسبه:

هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي التميمي مولاهم المروزي، أحد الأئمة الأعلام الحفاظ المتقنين، من شيوخ الإسلام الزهاد المجاهدين، كان من الرحالة، أفنى عمره في الأسفار حاجاً ومجاهداً وطالباً للعلم.

مولده ونشأته:

ولد بمرو سنة (١١٨هـ) وطلب العلم ورحل في طلبه إلى الأمصار والآفاق، وجمع بين الفقه والحديث، وكان عالماً بالعربية وأيام العرب، كما جمع بين الزهد والورع والعبادة والجهاد في سبيل الله، وكان شجاعاً سخياً، يعيش على التجارة، وينفق الأموال على القُراء والفقهاء وأهل الحديث، وفي وجوه البر والخير المختلفة؛ حتى قيل إن أخباره في الجود قد أزرت على حاتم الطائي.

مكانته العلمية:

كان ابن المبارك حافظاً محدثاً نقاداً عالماً مثبتاً صحيح الحديث، وكتبه التي حدث بها عشرون ألفاً.

قال ابن معين: ما رأيت من محدث لله إلّا ستة منهم ابن المبارك.

وقال أحمد بن حنبل: لم يكن في زمان ابن المبارك أطلب للعلم منه.

وكان عالم المشرق والمغرب وما بينهما.

قال ابن مهدي: الأئمة أربعة سفيان ومالك وحماد بن زيد وابن المبارك.

روى عن سفيان الثوري وتفقه عليه، وروى عن مالك بن أنس الموطأ،

وروى عن حميد الطويل وسليمان التميم وحسين المعلم. وعن معمر والسفيانين وهما من شيوخه، وعن فضيل بن عياض والوليد بن مسلم وجعفر بن سليمان الضبي ويحيى القطان وجماعة.

ومن كلام ابن المبارك قوله: تعلمنا العلم للدنيا فدلنا على ترك الدنيا.

وفاته:

توفي ابن المبارك عام (١٨١هـ).

١٥- يحيى بن معين:

اسمه ونسبه:

هو أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد الغطفاني مولاهم البغدادي، أحد الأئمة الأعلام وأحفاظ النقاد وإمام الجرح والتعديل.

مولده ونشأته:

ولد يحيى بن معين عام (١٨٥هـ) وطلب العلم وهو صغير وتبع الحديث، ونقد الرجال من رواة الحديث وذبّ عن السُّنّة.

مكانته العلمية:

كان يحيى بن معين من أعلم الناس في زمنه بالحديث وبالرواة جرحاً وتعديلاً؛ حتى قال أحمد بن حنبل: كل حديث لا يعرفه يحيى ليس بحديث، وكانت بينهما ألفة وصحبة ومحبة في الله، واشتركا في الاشتغال بعلم الحديث، وقال يحيى بن معين عن نفسه: كتبت بيدي ألف ألف حديث، وكَتَبنا عن الكَذَّابين وسَجَرنا به التَّنُّور وأخرجنا به خُبزاً نَضيجاً، وقال: ما رأيت على رجل

خطأ إلّا سترته عليه وأحببت أن أبيّن أمره، وما استقبلت رجلاً في وجهه بأمر يكرهه، ولكن أبيّن له خطأه فيما بيني وبينه، فإن فعل وإلّا تركته.

قال ابن المديني: ما أعلم أحداً كتب ما كتب يحيى بن معين، وقال الخطيب: كان إماماً ربانياً عالماً حافظاً ثبتاً متقناً، وقال أبو عبيد القاسم بن سلام: ربانيون أربعة، فأعلمهم بالحلال والحرام أحمد بن حنبل، وأحسنهم سياقاً للحديث وأداءً علي ابن المديني، وأعلمهم بصحيح الحديث وسقيمه يحيى بن معين، وأحسنهم للكتب ابن أي شيبة. وقال يحيى بن القطان: ما قدم علينا مثل هذين الرجلين أحمد بن حنبل ويحيى بن معين. وقال عباس الدوري عن يحيى بن معين: لم لو نكتب الحديث من ثلاثين وجهاً ما علقناه.

والحاصل أن يحيى كان إماماً ثقة حافظاً مشهوراً بالعلم ونقد الرجال حتى أطلق عليه إمام الجرح والتعديل.

روى عن أبيه وابن عيينة وأبي أسامة وإسماعيل بن عياش ويحيى بن القطان وعبد الرزاق وهشيم وغيرهم، وعنه البخاري ومسلم وأبو داود وعبد الله بن أحمد بن حنبل وهناد وابن سعد وجماعة.

وفاته:

توفي بالمدينة حاجاً عام (٢٣٣هـ) وله بضع وسبعون سنة، وحمل على أعواد النبي ﷺ وصلى عليه أمير المدينة ودفن بالبقيع ورثاه الكثير من العلماء بقصائد.

١٦- ابن الجوزي:

اسمه ونسبه:

جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن عبد الرحمن بن علي بن علي بن عبد الله القرشي البكري الصديقي البغدادي الحنبلي الواعظ المشهور بابن الجوزي، أحد الأئمة الأعلام الحفاظ المكثرين في التأليف.

مولده ونشأته:

ولد ابن الجوزي ببغداد عام (٥١١هـ) وتوفي والده وعمره ثلاث سنوات فقامت برعايته والدته وعمته، ثم كفله خاله أبو الفضل بن ناصر وعني بتربيته وأسمعه الحديث على كبار الشيوخ في زمنه.

مكانته العلمية:

كان من أبرز علماء عصره تفنناً في شتى أنواع العلوم والمعرفة في التفسير والحديث والفقه والوعظ، وكان حافظاً إماماً ثقة أديباً أصولياً صاحب التصانيف السائرة في فتون العلم، وكتب بخطه الكثير من الكتب، قال الذهبي: ما علمت أن أحداً من العلماء صنف مثل ما صنف ابن الجوزي.

وعظ الناس وهو في العشرين إلى أن مات وحصل له من الحظوة في الوعظ ما لم يحصل لأحد قط، وكان يحضر مجلس وعظه مئة ألف والملوك والوزراء والأعيان وغيرهم.

سمع من ابن الحصين وأبي غالب بن البناء وأبي قاسم العلوي الهروي وابن الزغواني وأبي بكر الدينوري.

بلغت مصنّفاته أربع مئة مصنّف أو تزيد، منها: «زاد المسير في علم التفسير» و«جامع المسانيد» و«مشكل الصحاح» و«الموضوعات الكبرى» و«المنتظم في التاريخ» وأشياء كثيرة يطول ذكرها، حتى قال عن نفسه كتبت ألفي مجلد وتاب على يدي مئة ألف وأسلم على يدي عشرون ألفاً.

وفاته:

توفي ببغداد عام (٥٩٧هـ) في الثالث والعشرين من رمضان.

١٧- الحافظ الذهبي:

اسمه ونسبه:

أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التركماني الذهبي، ثم الدمشقي الحافظ المقرئ المؤرخ، وحيد دهره في الحفظ وصناعة الحديث وضبطه وإتقانه، علّامة محقق كثير التأليف.

مولده:

ولد بدمشق عام (٦٧٣هـ) وطلب الحديث وله ثماني عشرة سنة، فسمع بدمشق من عمر بن القواس وأحمد بن هبة الله بن عساكر، كما سمع بمصر من ابن دقيق العيد، ورحل إلى كثير من البلدان لتحصيل الحديث وروايته وعني به وخدمه حتى رسخت فيه قدمه.

روى عنه تقي الدين السبكي، وولده عبد الوهاب السبكي، وابن عبد الهادي وغيرهم.

مكانته العلمية:

قال ابن السبكي: أستاذنا أبو عبد الله لا نظير له، وكنز هو الملجأ إذا نزلت المعضلة، إمام الوجود حفظاً وذهب العصر لفظاً ومعنى، وشيخ الجرح والتعديل، ثم رثاه بقصيدة مطلعها:

مَنْ لِلحَدِيثِ وللسَّارِيْنَ فِي الطَّلَبِ ... مِنْ بَعْدِ مَوتِ الإِمَامَ الحَافِظِ الذَّهَبِيْ

مَنْ لِلرِّوَايَةِ لِلأَخْبَارِ يَنْشُرها ... بَيْنَ البَرِيَّةِ مِنْ عُجْمٍ وَمِنْ عَرَبِ

ومنها قوله:

هُوَ الإِمَامُ الَّذِي روت رِوَايته ... وَطَبَّقَ الأَرضَ مِن طُلابِهِ النُّجُبِ

ثَبْتٌ صَدُوقٌ خَبِيرٌ حَافِظٌ يَقِظٌ ... فِي النَّقلِ أصدَقُ إنباءٍ مِنَ الكُتُبِ

اللهُ أكبر مَا أَقْرَا وأحفَظَهُ ... مِنْ زَاهِدٍ وَرِعٍ فِي اللهِ مُرتَقِبِ

وقال السيوطي: المحدثون عيال في فنون الحديث على أربعة: المزي، والذهبي، والعراقي، وابن حجر.

مؤلفاته:

«ميزان الاعتدال في الرجال»، «الكاشف في تراجم الرجال العلو»، «تاريخ الإسلام»، «سير أعلام النبلاء»، «العبر»، «تجريد أسماء الصحابة» وغيرهم مما يطول ذكره.

وفاته:

توفي الإمام الذهبي عام (٧٤٨هـ) بدمشق.

١٨- الحافظ العراقي:

اسمه ونسبه:

أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم بن زين الدين العراقي الإمام الحافظ الكبير.

مولده ونشأته:

ولد في جمادى الأولى عام (٧٢٥هـ) بمصر ونشأ بها، وكان والده قد قدم من إربل واشتغل بالعلوم، وسمع الحديث من التقي السبكي، وابن عبد الهادي، والعلائي، وابن جماعة، وابن العماد، وابن كثير، وأحب الحديث حتى صار حافظ عصره، وشرع في إملاء الحديث، ورحل إلى مكة والمدينة والشام وفلسطين، ثم عاد إلى القاهرة، وأخذ عنه الحافظ ابن حجر، ونور الدين الهيثمي، وولده أبو زرعة، وابن مرزوق.

مكانته العلمية:

كان إماماً حافظاً مقرئاً منقطع النظير في علم الحديث، وكان قليل الكلام، طارحاً التكلف، ليطف المزاح، سليم الصدر، كثير الحياء، متواضعاً، لا يترك قيام الليل، كثير التلاوة، وعيشه ضيقاً - أي زاهداً ورعاً - حسن الخلق، جميل الصورة، كثير الوقار، تولى القضاء بالمدينة المنورة.

ومن مؤلفاته:

«تخريج أحاديث إحياء علوم الدين»، «تقريب الأسانيد»، و «تكملة شرح الترمذي» لابن سيد الناس، و «ذيل الميزان» و «ألفية الحديث وشرحها».

وفاته:

توفي بالقاهرة عام (٨٠٦هـ).

١٩- الحافظ ابن حجر:

اسمه ونسبه:

هو أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد الكناني العسقلاني، ثم المصري الشافعي، قاضي القضاة وحافظ الدنيا مطلقاً.

مولده ونشأته ومكانته العلمية:

ولد بالقاهرة سنة (٧٧٣هـ) وأصله من عسقلان بفلسطين، توفي والده وهو صغير، فنشأ يتيماً، محباً للعلم، وحفظ القرآن في سن مبكر وهو في التاسعة من عمره، وكان أولاً مولعاً بالأدب والشعر، فبلغ فيه الغاية، ثم أقبل على الحديث ووقف حياته على دراسته، فسمع الكثير منه ورحل في طلبه إلى الآفاق والأمصار إلى اليمن والحجاز والشام وغيرها من البلاد وأخذ عن شيوخ عصره، ولازم شيخ الإسلام الحافظ العراقي حافظ عصره في علم الحديث، وبرع في الحديث وبه تخرج وتقدم في جميع فنون الحديث، فعلت شهرته وانتشرت مصنّفاته في حياته وتهادتها الملوك وكتبها الأكابر وعمّ النفع بها، وأصبح حافظ الدنيا، فإذا أطلق الحافظ فهو المقصود، وأطلق عليه أيضاً شيخ الإسلام، وكان فصيح اللسان خطيباً في الأزهر، ثم في جامع عمرو بن العاص، وتولى القضاء مرات متعددة، خبيراً بأيام العرب وبأخبار المتقدمين، وإملاء كثير من المجالس، وحكي أنه

شرب ماء زمزم ليصل إلى رتبة الإمام الذهبي في الحفظ فبلغها وزاد عليها. ولما حضرت الوفاة الحافظ العراقي قيل له: من تخلف بعدك؟ قال: ابن حجر، ثم ابني أبا زرعة، ثم الهيثمي.

مؤلفاته:

من أشهرها: «فتح الباري شرح صحيح البخاري» الذي لم يصنف أحد من الأولين ولا الآخرين مثله، وله «تعليق التعليق» و «تهذيب التهذيب» و «تقريب التهذيب» و «لسان الميزان» و «الإصابة في تمييز الصحابة» و «الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة» و «أنباء الغمر بأبناء العمر» و «بلوغ المرام في أدلة الأحكام» و «تعجيل المنفعة» وغيرها من المصنّفات النافعة المفيدة التي تزيد على مئة وخمسين كتاباً.

وفاته:

توفي في ذي الحجة عام (٨٥٢هـ).

٢٠- الحافظ جلال الدين السيوطي:

اسمه ونسبه:

هو أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيري السيوطي، الإمام الحافظ المشهور بكثرة المؤلفات، ونسبة الخضيري إلى محلة ببغداد، وجده الأعلى من أصل أعجمي فارسي.

مولده ونشأته ومكانته العلمية:

ولد جلال الدين السيوطي بالقاهرة ليلة الأحد مستهل رجب الفرد عام (٨٤٩هـ) في بيت عرف بالعلم والأدب وسمو المكانة وعلو المنزلة، فقد كان والده من أهل العلم والصلاح، وَلي القضاء بأسيوط، ثم نزح إلى القاهرة وناب في الحكم عن الحافظ ابن حجر، وجده الأعلى همام الدين كان من أهل الحقيقة وأجداده من أهل العلم والوجاهة والرياسة، ولهذا نشأ السيوطي محباً للعلم، ولكن توفي أبوه والسيوطي في سن الخامسة فنشأ يتيماً، فأكمل حفظ القرآن الكريم وهو دون الثامنة، ثم اصطبغ بالصبغة العلمية، وحفظ المتون، فحفظ «ألفية ابن مالك» و«المنهاج» في الفقه للنووي و«المنهاج الأصلي»، وشرع في الاشتغال بالعلم، فأخذ الفقه والفرائض عن علم الدين البلقيني ولازمه حتى توفي، ثم لازم من بعده ولده وأخذ عن الشيخ شرف الدين المناوي، ولازم محيي الدين الكافيجي مدة أربع عشرة سنة، ولازم تقي الدين الشمني أربع سنوات، وتبحر في العلوم، وشرع في التأليف عام (٨٦٦هـ) وأجيز بالتدريس وهو في سن الخامسة والعشرين من عمره، وأول مؤلفاته: «ألفية النحو» و«شرح البسملة» و«شرح الاستعاذة» ثم بعد ذلك زادت مؤلفاته على أكثر من خمس مئة مؤلف، فقل أن تجد فناً إلّا وله فيه كتاب أو رسالة أو جزء صغير، وانتشرت مؤلفاته في الآفاق في حياته، وبعد موته، وكان علماً بارزاً في التأليف، قال عن نفسه: لو شئت أن أكتب في كل مسألة ما قيل فيها من الخلاف، وذكر الأدلة لقدرت على ذلك، وقال أيضاً: رزقت التبحر في سبعة علم: التفسير والحديث والفقه والنحو والمعاني والبيان والبديع ودون هذه السبعة في المعرفة أصول الفقه والجدل والتصريف

ودونها الإنشاء والترسل والفرائض والقراءات ودونها الطب.

أما علم الحساب فهو أعسر شيء عليّ وأبعده عن ذهني، أقول ذلك تحدثاً بنعمة الله عليّ لا فخراً.

ورحل إلى الشام و اليمن والحجاز والمغرب وبلاد التكرور، وأخذ عنه جماعة من العلماء منهم: محمد بن علي الداودي وعبد الوهاب الشعراني ومحمد بن علي بن أحمد بن طولون والمؤرخ محمد بن أحمد بن إياس وغيرهم.

أشهر مؤلفاته:

«جمع الجوامع المسمى بالجامع الكبير» في الحديث، و«الجامع الصغير» وزياداته، و«الدر المنثور» في التفسير، و«طبقات الحفاظ»، وله «ألفية في النحو» و«ألفية في الحديث» و«شرح ألفية ابن مالك» و«تدريب الراوي شرح تقريب النووي».

ومؤلفاته كلها مفيدة ونافعة، وقد ادّعى السيوطي الاجتهاد وأنه مجدد عصره ولم يسلم له بذلك.

وفاته:

توفي السيوطي سنة (٩١١هـ).

ثبت بأهم المراجع والمصادر

١- الإصابة في تمييز الصحابة: للحافظ ابن حجر، طبع مصر، نشر: مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.

٢- أصول الحديث: الدكتور محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت.

٣- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث: ابن كثير، وأحمد محمد شاكر.

٤- تدريب الراوي شرح تقريب النووي: للسيوطي، دار الكتب الحديثة، تحقيق: عبد الوهاب بن عبد اللطيف.

٥- تذكرة الحافظ: للذهبي، تحقيق: المعلمي، بيروت.

٦- تيسير مصطلح الحديث: الدكتور محمود الطحان، مطبعة المدينة بالرياض.

٧- الجامع لآداب الراوي وأخلاق السامع: للخطيب، تحقيق الدكتور الطحان.

٨- الجامع الصحيح: للإمام البخاري مع شرحه فتح الباري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

٩- الجامع الصحيح: للإمام مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

١٠- سنن الإمام أبي داود، طبع، حمص، تحقيق: عزت عبيد الدعاس.

١١- سنن الإمام الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، طبع، القاهرة.

١٢- سنن النسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، بيروت.

١٣- سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

١٤- سنن الدارقطني، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني.

١٥- طبقات الحفاظ: للسيوطي، مكتبة وهبة، القاهرة.

١٦- علل الحديث: لابن أبي حاتم، بيروت.

١٧- فتح المغيث: للسخاوي، طبع، القاهرة.

١٨- الكفاية في علم الرواية: للخطيب البغدادي، طبع، القاهرة.

١٩- مستدرك الحاكم، طبع، بيروت.
٢٠- الموضوعات الكبرى: لابن الجوزي.
٢١- مصطلح الحديث ورجاله: الأستاذ الدكتور حامد محمود إسماعيل، الطبعة الأولى.
٢٢- معرفة علوم الحديث: للحاكم، نشر: المكتبة العلمية، المدينة المنورة.
٢٣- معرفة علوم الحديث المشهور بمقدمة ابن الصلاح مع ذيل المصباح على التقييد والإيضاح، طبع، دار الحديث.
٢٤- موطأ الإمام مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
٢٥- نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: لابن حجر، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.
٢٦- الوسيط في علم الحديث: محمد محمد أبي شهبة، عالم المعرفة.

ملحوظة: هذه المصادر والمراجع التي تم الرجوع إليها في تحضير هذا البحث، وقد يحصل العزو أحياناً إليها بالجزء والصفحة إذا أمكن، وقد لا يحصل، فاكتفي بذكر المرجع داخل البحث وتركت ذلك خشية الإكثار من الحواشي وإطالة الهوامش؛ حتى لا يتضخم حجم الكتاب ويرهق طالب الكلية بالمقرر، لا سيما وقد وعدت بالإيجاز والاختصار.

فهرست

المقدمة ٥
الحديث: تعريفهُ وأقسامه..... ١٣
الحديث..... ١٣
الخبر..... ١٣
الأثر..... ١٤
تقسيمات الحديث من حيث نسبته إلى قائله ١٦
الحديث القدسي:..... ١٦
الفروق بين الحديث القدسي والقرآن: ١٧
الفرق بين الحديث القدسي والحديث النبوي: ١٨
السنة: تعريفها - وأقسامها..... ١٩
أنواع السنة:..... ٢١
مكانة السُنّة من القرآن ووظائفها..... ٢٢
أولاً: مكانة السنة: ٢٢
ثانياً: وظائف السُّنّة: ٢٤
تعريف بعض مصطلحات المحدثين وألقاب المشتغلين بالحديث ٢٩
الراوي: ٢٩
المُسنَد: ٢٩
الإسناد: ٢٩
السَّند: ٢٩
المتن: ٢٩
طالب الحديث: ٣٠
المُحَدِّث: ٣٠
الحافظ: ٣٠
الحُجّة:..... ٣٠
الحاكم: ٣٠

أمير المؤمنين في الحديث: ٣٠
علوم الحديث بالمعنى العام ٣٢
تعريف علوم الحديث: ٣٢
تعريف علم الحديث رواية: ٣٢
معنى الرواية ٣٣
أولاً: تعريف الرواية: ٣٣
ثانياً: كيف بدأت الرواية عند الأمم: ٣٤
الرواية عند العرب: ٣٤
ميّزات الرواية في الإسلام: ٣٥
الرواية عند اليهود: ٣٦
الرواية عند النصارى: ٣٦
كيف تلقى الصحابة الرواية عن الرسول ص، وكيفية عنايتهم بالرواية والاحتياط فيها، ومنهجهم في التلقي وقبول الرواية ٣٧
أولاً: تلقي الصحابة الرواية عن رسول الله ص: ٣٧
ثانياً: عناية الصحابة واحتياطهم في قَبول الرواية وتلقيها: ٣٩
ثالثاً: منهج الصحابة في رواية الحديث: ٤٢
أقسام الرواية وأنواعها ٤٥
أنواع الرواية: ٤٥
تحمل رواية الحديث وأداؤه ٤٨
أولاً: التحمل: ٤٨
طرق التحمل: ٤٨
ثانياً: الأداء: ٥٢
اختصار الحديث ٥٤
هل يجوز اختصار الحديث؟ ٥٤
تقطيع الحديث: ٥٥
اللحن في الحديث: ٥٥
تدوين الحديث ٥٥
الحديث في عهد الصحابة وكبار التابعين ٦١
الحديث في عهد التابعين: ٦٢
تدوين الحديث ٦٣

بداية التدوين الرسمي للحديث: ٦٣
التدوين في القرن الثاني الهجري: ٦٤
التدوين في القرن الثالث الهجري: ٦٦
أهم كتب الرواية في القرنين الثاني والثالث الهجريين ٧٠
١- مجموع الإمام زيد بن علي، ويسمى مسند الإمام زيد: ٧٠
حياة الإمام زيد ٧١
مولده ونشأته: ٧١
مكانته العلمية وشجاعته ووفاته: ٧٢
٢- موطأ الإمام مالك: ٧٢
منهج الإمام مالك في الموطأ وعدد أحاديثه: ٧٣
مكانة الموطأ بين كتب السُّنّة وعناية العلماء به: ٧٤
حياة الإمام مالك ٧٤
مولده ونشأته: ٧٤
٣- مسند الإمام أحمد بن حنبل: ٧٥
حياة الإمام أحمد بن حنبل ٧٧
٤- صحيح الإمام البخاري: ٧٧
شرط البخاري في صحيحه: ٧٨
منهج الإمام البخاري في الجامع الصحيح: ٧٨
عدد أحاديث الجامع الصحيح: ٧٩
منزلة صحيح البخاري وثناء العلماء عليه وعنايتهم به: ٨٠
حياة الإمام البخاري ٨١
مولده – نشأته – ومكانته العلمية: ٨١
آثاره العلمية ووفاته: ٨١
٥- صحيح الإمام مسلم: ٨٢
شرط مسلم ومنهجه في صحيحه: ٨٢
شروح صحيح الإمام مسلم: ٨٣
حياة الإمام مسلم ٨٣
مولده – نشأته – ومكانته العلمية: ٨٣
موازنة بين الصحيحين: ٨٤
هل استوعب البخاري ومسلم كل الصحيح؟ ٨٥
٦- سنن أبي داود السجستاني: ٨٧

تدوينه ومكانته من كتب السنة: ٨٧
منهجه وعدد أحاديثه: ٨٧
شرطه في السنن: ٨٨
رواة السنن وشروحه: ٨٨
حياة الإمام أبي داود ٨٨
مكانته العلمية وآثاره ووفاته: ٨٩
٧- جامع الترمذي ويسمى سنن الترمذي: ٨٩
منهج الترمذي وشرطه في كتابه: ٨٩
شروحه وعناية العلماء به: ٩٠
حياة الإمام الترمذي وآثاره العلمية ٩١
مولده – نشأته – ومكانته العلمية: ٩١
٨- سنن النسائي: ٩١
حياة الإمام النسائي ٩٢
مولده ونشأته: ٩٢
٩- سنن ابن ماجه ٩٢
شرطه ومنهجه: ٩٢
شروحه وعناية العلماء به: ٩٣
حياة الإمام ابن ماجه ٩٤
مولده ونشأته: ٩٤
أشهر كتب السُّنّة بعد القرن الثالث ٩٥
علم الحديث دراية ١٠١
١- تعريفه: ١٠١
٢- موضوعه: ١٠١
٣- فائدته: ١٠١
٤- غايته: ١٠١
٥- واضعه: ١٠٢
٦- مسائله: ١٠٢
٧- نسبته إلى غيره من العلوم الشرعية: ١٠٢
٨- حكمه: ١٠٢
٩- استمداده: ١٠٢
١٠- فضله: ١٠٢

تاريخ علم الحديث دراية وأهميته ١٠٣
أقسام الحديث من حيث عدد رواته، أو باعتبار وصوله إلينا ١٠٤
شروط التواتر: ١٠٤
تقسيم المتواتر والأمثلة على ذلك من الأحاديث والأخبار: ١٠٥
حكم المتواتر من الأحاديث: ١٠٦
هل أحاديث الصحيحين تفيد اليقين والعلم القطعي؟ ١٠٧
القسم الثاني من تقسيمات الحديث باعتبار عدد رواته، هو الآحاد: ١٠٨
١- المشهور: ١٠٨
٢- العزيز: ١١٠
٣- الغريب: ١١١
تقسيم الحديث من حيث القبول والرد ١١٣
الحديث الصحيح ١١٣
تعريف الحديث الصحيح: ١١٣
أقسام الحديث الصحيح: ١١٦
مراتب الحديث الصحيح: ١١٧
حكم الحديث الصحيح: ١١٨
خبر الآحاد المحتف بالقرائن: ١١٨
أصح الأسانيد: ١١٩
هل هناك تلازم بين صحة الحديث وصحة السند؟ ١٢٠
أول من جمع الحديث الصحيح: ١٢١
مظانّ الحديث الصحيح: ١٢١
الحديث الحسن ١٢٣
تعريفه: ١٢٣
الفرق بين الحديث الصحيح والحسن: ١٢٣
أنوعه: ١٢٤
الحسن لذاته: ١٢٤
الحسن لغيره: ١٢٤
حكم الحديث الحسن: ١٢٥
مراتب الحديث الحسن: ١٢٥
من جمع الحديث الحسن: ١٢٥
معنى قول الترمذي: هذا حديث حسن صحيح. ١٢٦

أنواع أخرى من الحديث المقبول المعمول به مما هو ملحق بالصحيح أو بالحسن ١٢٨
الجيد: ١٢٨
المجّود والثابت: ١٢٨
الصالح: ١٢٨
المشبه: ١٢٩
المعروف: ١٢٩
المحفوظ: ١٢٩
المضعّف: ١٢٩
تقسيم الخبر المقبول: ١٢٩
تعريف المحكم: ١٢٩
مختلف الحديث: ١٣٠
الفرق بين مختلف الحديث ومشكل الحديث: ١٣٠
طرق الجمع بين الأحاديث المتضادة: ١٣٠
أهمية هذا الفن: ١٣٢
ناسخ الحديث ومنسوخه ١٣٣
تعريفه: ١٣٣
بِمَ يعرف النسخ: ١٣٣
أهمية الناسخ والمنسوخ في الحديث: ١٣٤
فوائد هذا الفن: ١٣٥
الحديث الضعيف ١٣٦
تعريفه: ١٣٦
أوهى الأسانيد: ١٣٦
أسباب الضعف: ١٣٧
أنواع الحديث الضعيف بسبب انقطاع السند ١٣٨
١ - الحديث المعلق: ١٣٨
حكم المعلق: ١٣٨
الحديث المرسل: ١٣٨
تعريف الفقهاء والأصوليين للحديث المرسل: ١٣٩
حكم المرسل: ١٣٩
مراسيل الصحابي: ١٤٠
حكم مرسل الصحابي: ١٤١

٣- الحديث المنقطع: ١٤١
حكم المنقطع: ١٤٢
٤- الحديث المعضل: ١٤٣
حكم المعضل: ١٤٤
٥- الحديث المدلس: ١٤٤
١- تدليس الإسناد: ١٤٤
٢- تدليس التسوية: ١٤٤
٣- تدليس الشيوخ: ١٤٥
أنواع الحديث الضعيف من حيث عدم توفر عدالة الراوي ١٤٦
١- الحديث المنكر: ١٤٦
الشرح: ١٤٦
حكم المنكر: ١٤٧
٢- الحديث المتروك: ١٤٧
حكم المتروك: ١٤٨
٣- الحديث المطروح: ١٤٨
أنواع الحديث الضعيف من حديث الشذوذ والعلة ١٤٩
١- الشاذ: ١٤٩
الفرق بين الشاذ والمنكر: ١٥٠
حكم الشاذ: ١٥١
أنواع المخالفة التي ينفرد بها بعض الرواة عن بعض: ١٥١
٢- الحديث المعل: ١٥١
طريق اكتشاف العلة: ١٥٢
مواطن العلة: ١٥٢
أنواع الحديث المعل: ١٥٣
١- الحديث المدرج: ١٥٤
حكم المدرج: ١٥٧
٢- الحديث المقلوب: ١٥٧
أسباب القلب: ١٥٨
حكم المقلوب: ١٥٩
٣- الحديث المضطرب: ١٥٩
أقسام الاضطراب: ١٦٠

حكم المضطرب: ١٦٠
متى يتقوى الحديث الضعيف ١٦١
حكم الحديث الضعيف وروايته ١٦٢
الخبر المشترك بين القبول والرد ١٦٣
١- الحديث القدسي: ١٦٣
٢- الحديث المرفوع: ١٦٤
٣- الحديث الموقوف: ١٦٥
٤- الحديث المقطوع: ١٦٨
حكم المقطوع: ١٦٨
أنواع أخرى من المشترك بين المقبول والمردود ١٧٠
١- المسند: ١٧٠
٢- الحديث المتصل: ١٧١
٣- المعنعن والمؤنن: ١٧٢
٤- الحدث المصحّف: ١٧٣
٥- الحديث المسلسل: ١٧٥
المزيد في متصل الأسانيد - والمرسل الخفي ١٧٨
المزيد: ١٧٨
المرسل الخفي: ١٧٨
بِمَ يعرف المرسل الخفي؟ ١٧٩
الاعتبار والمتابعات والشواهد: ١٨٠
الإسناد العالي والنازل: ١٨٢
زيادات الثقات: ١٨٣
حكم الزيادات: ١٨٣
حكم الزيادة في الإسناد: ١٨٥
الحديث الموضوع ١٨٦
حكم الموضوع: ١٨٦
الألفاظ المستعملة للدلالة على الوضع: ١٨٨
بدء الوضع ونشأته: ١٨٨
أسباب الوضع: ١٩٠
طرق الوضاعين في صياغة الأحاديث الموضوعة: ١٩٥
علامات الوضع: ١٩٦

آثار الوضع السيئة: ٢٠١
مظان الأحاديث الموضوعة: ٢٠٣
جهود العلماء في اكتشاف الموضوعات ومقاومة حركة الوضع: ٢٠٤
الجرح والتعديل ٢٠٩
التعديل: ٢٠٩
الجرح: ٢٠٩
حكم الجرح والتعديل: ٢٠٩
١- جواز الجرح وإن كان غيبة: ٢٠٩
٢- جواز التعديل في الشريعة الإسلامية: ٢١١
نشأة علم الجرح والتعديل: ٢١٢
شروط الجرح والتعديل ومن يتأهل لأن يكون ناقداً: ٢١٢
أشهر رجال الجرح والتعديل: ٢١٣
أشهر المصنّفات في الجرح والتعديل: ٢١٤
صفة من تقبل روايته ومن ترد روايته: ٢١٤
بِمَ تثبت عدالة الراوي؟ ٢١٥
بِمَ يعرف ضبط الراوي؟ ٢١٥
بِمَ يكون جرح الراوي؟ ٢١٦
حكم من روى حديثاً فنسيه: ٢١٨
رواية التائب من الكذب: ٢١٩
هل يقبل الجرح والتعديل من غير بيان السبب؟ ٢١٩
تعارض الجرح والتعديل: ٢٢٠
هل تقبل رواية من أخذ على التحديث أجراً ومن عرف بالتساهل أو التلقين في الحديث؟ ٢٢١
هل يقبل تعديل العبد والمرأة؟ ٢٢١
ألفاظ الجرح والتعديل ومراتب كل منهما وحكمها ٢٢٢
مراتب التعديل: ٢٢٢
حكم مراتب التعديل: ٢٢٣
مراتب الجرح: ٢٢٣
حكم مرات الجرح: ٢٢٤
شروط العدالة عند المتقدمين والمتأخرين من المحدثين: ٢٢٥
طبقات الرواة ٢٢٨
أهمية الطبقة: ٢٢٨

فوائد معرفة الطبقات: ٢٢٨
أشهر المؤلفات في الطبقات: ٢٢٩
الفرق بين علم الطبقات وعلم التاريخ العام: ٢٢٩
معرفة الصحابة رضوان الله عليهم: ٢٣٠
بَمَ تعرف الصحبة للصحابي؟ ٢٣١
عدالة الصحابة: ٢٣١
طبقات الصحابة: ٢٣٤
أفضل الصحابة والسابقون الأولون من الصحابة: ٢٣٦
أول الصحابة إسلاماً: ٢٣٦
عدد الصحابة: ٢٣٧
أكثر الصحابة علماً وفتيا: ٢٣٨
العبادلة: ٢٣٨
آخر الصحابة موتاً: ٢٣٩
أشهر المؤلفات في الصحابة: ٢٣٩
التابعون: ٢٣٩
طبقات التابعين وعددهم: ٢٤٠
أفضل التابعين: ٢٤١
أعلام التابعين وكبارهم فقهاء المدينة السبعة: ٢٤٢
أكثر التابعين فتوى: ٢٤٢
أول وآخر من توفي من التابعين: ٢٤٣
أهمية معرفة التابعين: ٢٤٣
أتباع التابعين: ٢٤٣
تاريخ الرجال وتراجم الرواة: ٢٤٤
أشهر المؤلفين والمؤلَّفات في كتب التراجم: ٢٤٥
أهمية تاريخ علم الرجال وتراجم رواة الحديث: ٢٤٥
الفرق بين كتب تاريخ الرجال وكتب التراجم العامة: ٢٤٦
نماذج من تواريخ الرجال: ٢٤٧
تراجم بعض الرواة من المحدثين ٢٥١
١- أبو هريرة الصحابي الجليل: ٢٥١
اسمه ونسبه وكنيته: ٢٥١
مولده ونشأته وهجرته: ٢٥١

وفاته: ٢٥٢
٢- عائشة أم المؤمنين: ٢٥٢
اسمها ونسبها: ٢٥٢
مولدها ونشأتها: ٢٥٢
مكانتها العلمية ورواياتها للحديث: ٢٥٢
وفاتها: ٢٥٣
٣- عبد الله بن عمر: ٢٥٤
اسمه ونسبه: ٢٥٤
مولده ونشأته: ٢٥٤
مكانته العلمية وزهده وورعه: ٢٥٤
وفاته: ٢٥٥
٤- عبد الله بن عباس: ٢٥٥
اسمه ونسبه: ٢٥٥
مولده ونشأته: ٢٥٥
وفاته: ٢٥٦
٥- أنس بن مالك: ٢٥٦
اسمه ونسبه: ٢٥٦
مولده ونشأته: ٢٥٦
مكانته العلمية: ٢٥٧
وفاته: ٢٥٧
٦- سعيد بن المسيب: ٢٥٧
اسمه ونسبه: ٢٥٧
مولده ونشأته ومكانته العلمية: ٢٥٧
وفاته: ٢٥٨
٧- عامر الشعبي: ٢٥٨
اسمه ونسبه: ٢٥٨
مولده ونشأته: ٢٥٨
ثناء العلماء عليه: ٢٥٩
وفاته: ٢٦٠
٨- الحسن البصري: ٢٦٠
اسمه ونسبه: ٢٦٠

مولده ونشأته ومكانته العلمية: ٢٦٠
وفاته: ٢٦١
٩- طاووس بن كيسان اليماني: ٢٦١
اسمه ونسبه: ٢٦١
مولده ونشأته ومكانته العلمية: ٢٦١
ثناء العلماء عليه: ٢٦٢
وفاته: ٢٦٢
١٠- وهب بن منبه: ٢٦٢
اسمه ونسبه: ٢٦٢
مولده ونشأته مكانته العلمية: ٢٦٢
١١- نافع مولى عبد الله بن عمر بن الخطاب: ٢٦٣
اسمه ونسبه: ٢٦٣
مولده ونشأته ومكانته: ٢٦٤
وفاته: ٢٦٥
١٢- ابن شهاب الزهري: ٢٦٥
اسمه ونسبه: ٢٦٥
مولده ونشأته ومكانته العلمية: ٢٦٥
وفاته: ٢٦٦
١٣- سفيان الثوري: ٢٦٦
اسمه ونسبه: ٢٦٦
مولده ونشأته: ٢٦٦
مكانته العلمية: ٢٦٦
وفاته: ٢٦٧
١٤- عبد الله بن المبارك: ٢٦٨
اسمه ونسبه: ٢٦٨
مولده ونشأته: ٢٦٨
مكانته العلمية: ٢٦٨
وفاته: ٢٦٩
١٥- يحيى بن معين: ٢٦٩
اسمه ونسبه: ٢٦٩
مولده ونشأته: ٢٦٩

مكانته العلمية: ٢٦٩
وفاته: ٢٧٠
١٦- ابن الجوزي: ٢٧١
اسمه ونسبه: ٢٧١
مولده ونشأته: ٢٧١
مكانته العلمية: ٢٧١
وفاته: ٢٧٢
١٧- الحافظ الذهبي: ٢٧٢
اسمه ونسبه: ٢٧٢
مولده: ٢٧٢
مكانته العلمية: ٢٧٣
مؤلفاته: ٢٧٣
وفاته: ٢٧٣
١٨- الحافظ العراقي: ٢٧٤
اسمه ونسبه: ٢٧٤
مولده ونشأته: ٢٧٤
مكانته العلمية: ٢٧٤
وفاته: ٢٧٥
١٩- الحافظ ابن حجر: ٢٧٥
اسمه ونسبه: ٢٧٥
مولده ونشأته ومكانته العلمية: ٢٧٥
مؤلفاته: ٢٧٦
وفاته: ٢٧٦
٢٠- الحافظ جلال الدين السيوطي: ٢٧٦
اسمه ونسبه: ٢٧٦
مولده ونشأته ومكانته العلمية: ٢٧٧
أشهر مؤلفاته: ٢٧٨
وفاته: ٢٧٨
ثبت بأهم المراجع والمصادر ٢٧٩
فهرست ٢٨١